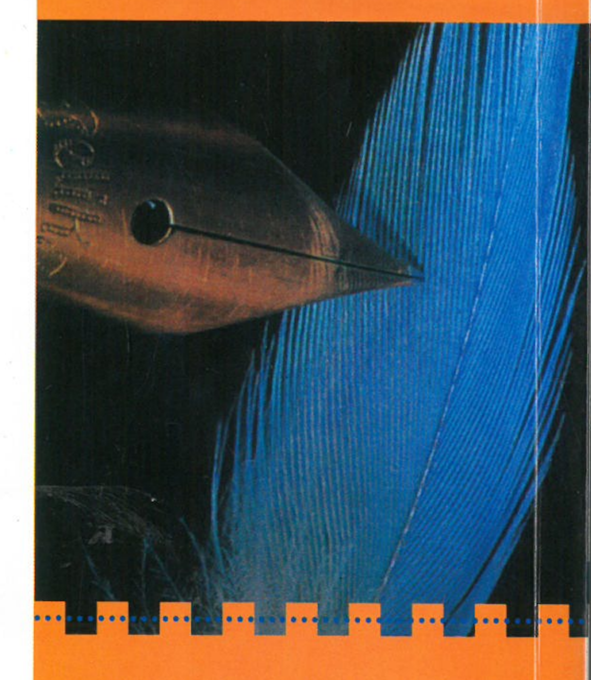
دور وسائل الاعلام









لمزيد من المعلومات
الاتصال على أحد العنوانين الآتيين:

- "مهارات" - جمعية متخصصة في قضايا الاعلام
نيو جديدة - لبنان
هاتف: ٠٠٩٦١ ١ ٨٨٨٧٤١
الموقع على شبكة الانترنت:
www.maharatfoundation.org

- مؤسسة "فريدريش ايبرت"
بيروت - لبنان
هاتف: ٠٠٩٦١ ١ ٣٥٣٦٩٨
الموقع على شبكة الانترنت:
www.feslb.org

تصميم الغلاف والاخراج:
مـي شـريـم

دور وسائل الإعلام في بناء ثقافة السلام

وقائع المؤتمر المنعقد في
فندق "لو ميريديان - كومودور" في بيروت
الخميس والجمعة ٢٩ و٣٠ آذار ٢٠٠٧

مؤسسة "مهارات"



مؤسسة "فريدريش ايبرت"

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

هذا الكتاب

الإعلام وثقافة السلام

الكتاب الذي بين أيديكم اليوم هو نتيجةِ أعمال مؤتمر انعقد يومي ٢٩ و٣٠ آذار ٢٠٠٧، بدعوة من مؤسستي "مهارات" و"فردريش ايبرت"، وكان محوره الاساسي دور وسائل الاعلام في بناء ثقافة السلام، وشارك فيه عدد من الإعلاميين والباحثين والمهتمين بالشأن العام، وخصوصاً بالشأن الاعلامي في لبنان.

أهمية هذا الكتاب انه يطمح الى ان يشكل مرجعاً تأسيسياً بالنسبة الى المادة التي يقدمها. فالمكتبة اللبنانية، وللأسف، لا تزال تفتقر حتى اليوم الى مراجع كثيرة في الاختصاص الاعلامي عموماً، فكيف بهذا الموضوع الخاص، بل الخاص جداً والمتعلق بدور وسائل الاعلام في بناء ثقافة السلام؟

وعليه فإن هذا الكتاب يأتي ليعالج موضوعاً لم يعالج بالقدر الكافي حتى الآن، ان لم نقل انه لم يعالج اطلاقاً في اطار كامل متكامل، وليسد ثغرة في المكتبة الاعلامية اللبنانية، بل ربما في المكتبة العربية.

فمن كثرة ما عشنا الحروب في لبنان وفي هذه المنطقة من العالم نسينا أن نفكر بسوى لغة الحروب.

ومن شدّة ما استخدمنا لغة العنف والقوة نسينا ان ثمة لغة اخرى اقوى... حتى من لغة القوة، هي لغة السلم والمحبة والاخاء.

ومن كثرة ما ادّعينا اننا نتحاور ونتفاعل مع بعضنا بعضاً نسينا ان نتحاور فعلاً، وان نتفاعل مع بعضنا بعضاً فعلاً، فلم يعد الإعلام وفق هذه الرؤية – أو اللارؤية– وسيلة للتواصل مع الآخرين بل وسيلة للقطع معهم، ولتأكيد الافكار الجاهزة، المعلبة. وبالتالي لم يعد الاعلام وسيلة لنشر ثقافة السلام والحوار بمعنييه الداخلي والخارجي، بل لنشر ثقافة أخرى مغايرة هي لغة الحروب والقطع مع الاخر بدلاً من التفاعل معه وصولاً الى تعزيز المشترك، وردم الهوة في الأمور غير المتفق عليها.

من هنا أهمية هذا الكتاب الذي هو ثمرة جهد واختبارات وابحاث عاشها وقام بها عدد كبيرمن الاعلاميين والباحثين.

فالمجتمع اللبناني والمجتمعات العربية تريد اليوم ثقافة السلام لا ثقافة الحرب؛



تريد ثقافة الحياة لا ثقافة الموت؛

تريد ثقافة المستقبل لا ثقافة الماضي؛

تريد ثقافة التأسيس لا ثقافة التيئيس؛

وهل أَوْلى من الإعلام بنقل المجتمع من حال الى حال؟

ومن طور الى طور؟

ومن مرحلة الى مرحلة اخرى؟

إن الاعلام، وفي كل العالم لا في لبنان والمنطقة العربية فحسب، يجب ان يكون أداة للبشرى، ورسولاً للسلام، لا وسيلة لتعميق الاحقاد والضغائن ولتأصيل العداء وتعميقه بين الناس والمجتمعات.

هكذا كانت الكلمة في البدء. إذ منذ البدء كانت وهي كانت محبة...

وهكذا كانت الكلمة مع الأنبياء والرسل والقديسين والاولياء الصالحين...

وهكذا كانت مع كبار الفلاسفة والمفكرين والكتاب والادباء والمصلحين...

فلمَ لا تعود هذه الكلمة اليوم الى اصلها وفصلها - اذا أمكن القول - فتنشر ثقافة السلام، التي هي وحدها لغة المستقبل والآتي من الايام، لأنها لغة الانسان الراغب في ان يقدم اوراق اعتماده الى الحياة لا الى الموت؟

هذا هو الهدف من هذا الكتاب؛

وهذه كانت غايتنا من المؤتمر الذي انعقد في آذار الفائت؛

والأمل كل الأمل ان نستكمل هذه الخطوة الاولى بخطوات اخرى كثيرة لأن الحصاد كثير، ولأن الحياة تريد من ابناء الحياة، ولا سيما الصحافيين منهم، ان يمجّدوها، عبر تأصيل ثقافة السلام والدعوة اليها، بدلاً من أن يكونوا مجرد صدى خافت لـ "ثقافة" الحقد والدمار والموت.

فلنكن جميعاً ابناء الحق والحقيقة،

ولنكن جميعاً ابناء المستقبل والآتي من الأيام،

ولنكن جميعاً أبناء النور والشمس والحياة...

الناشران

برنامج مؤتمر

"دور وسائل الاعلام في بناء ثقافة السلام"

الخميس ٢٩ آذار

الافتتاح

كلمة المديرة التنفيذية لمؤسسة "مهارات" **رلى مخايل**

كلمة ممثل مؤسسة "فريدريش ايبرت - لبنان" **سمير فرح**

كلمة وزير الاعلام اللبناني **غازي العريضي**

الجلسة الأولى

العنـــــوان: **ثقافة السلام في ضوء الواقعين المحلي والاقليمي.**

مدير الجلسة : **الإعلامي وليد عبود**

المشاركون:

الدكتور جيروم شاهين والدكتور جوزيف فاضل: ماهية ثقافة السلام.

الدكتور شارل شرتوني: الواقع اللبناني، هل يسمح بإرساء ثقافة السلام؟

المحامي سليمان تقي الدين: الواقع الاقليمي: المصاعب والمعوقات.

الجلسة الثانية

العنـــــوان: **المشهد الاعلامي اللبناني وامكان التزامه ثقافة السلام.**

مدير الجلسة : **الدكتور عماد بشير**

المشاركون:

الدكتور سامي نادر: المشاكل البنيوية في المجتمع.

الدكتور جـــان كرم: المشاكل البنيوية في وسائل الاعلام.

الجمعة ٣٠ آذار

الجلسة الثالثة

العنـــــوان: **كيفية تعاطي الاعلام مع حرب تموز ٢٠٠٦.**

مدير الجلسـة: **الدكتور انطوان متى**

المشاركون:

الإعلامي ملحم رياشي: تحليل الرسالة الاعلامية في الصحافة المكتوبة.

الدكتور جورج صدقة: تحليل الرسالة الاعلامية في الاعلام المرئي والمسموع.

الجلسة الرابعة

العنوان: **كيفية تعاطي الاعلام مع الازمة الداخلية التي تلت الحرب.**

مدير الجلسة: **الصحافي محمد سلام**

المشاركون:

الدكتور علي رمّال: تحليل الرسالة الاعلامية في الصحافة المكتوبة.

الدكتورة مي العبدالله: تحليل الرسالة الاعلامية في الاعلام المرئي والمسموع.

الجلسة الخامسة

توصيات وخلاصات.

الافتتاح

كلمة المديرة التنفيذية لمؤسسة "مهارات"

رلى مخايل

كلمة ممثل مؤسسة "فريدريش ايبرت – لبنان"

سمير فرح

كلمة وزير الاعلام اللبناني

غازي العريضي

كلمة المديرة التنفيذية لمؤسسة "مهارات"

رلى مخايل

معالي الوزير،
الزميلات والزملاء،
ايها الحضور الكريم،

عندما قررت جمعيتنا، جمعية "مهارات"، ان تدرج العمل على ترسيخ "ثقافة السلام" من بين برامجها، كان لا يزال المجتمع اللبناني خارجاً للتو من "الحرب على لبنان" حيث شكلت وسائل الاعلام "صلة الوصل" بين المجريات الميدانية والحوادث وما بين المواطنين، الذين لم يعد لديهم ما يشغلهم سوى ترقب التطورات على مدى الـ ٢٤ ساعة... ورغم ان الجميع سجل لوسائل الاعلام تضامنها في دعوتها اللبنانيين الى التكافل الاجتماعي، غير ان هذا لم يحجب عمق الانقسامات والتجييش الذي طفى على سطح التغطيات الاعلامية. فنقل تفاصيل المجريات الميدانية كان يختلف من مؤسسة اعلامية الى اخرى، وأضحى التنقل بين الاقنية الاعلامية او تصحف اكثر من جريدة، أكثر من حاجة، فمن لم يرد ان يخضع عقله وقلبه لغسل الدماغ المتواصل، اخذ يفتش عن اجزاء من الحقيقة هنا وهناك، لعله ينجح في تركيب المشهد كاملاً.
اشتدّت الازمة السياسية ما بعد الحرب واشتدت الحملة الاعلامية، وكبر الاصطفاف. قل لي ماذا تقرأ او اي محطة تتابع أقل لك من انت. هكذا اصبح الانتماء الى وسيلة اعلامية او تتبعها يدمغ متتبعها بصبغة سياسية قد تحتم عليه خوض معركة من دون ان يختارها. "الحقيقة"، الهدف الاسمى للاعلامي، اختزلها الانقسام السياسي الحاد ما بين الموالاة والمعارضة. فأصبحت الحقيقة في القاموس المتداول هي معادلة لـ "وجهة النظر" غير قابلة للنقاش او الانتقاد او "الاخذ والعطي". ولم تعد هناك مساحة كبيرة للموازنة او الاعتدال. ضاقت سبل الحوار والتواصل، علت المتاريس، واخذت طبول الحرب تقرع على مختلف الجبهات الدستورية منها وغير الدستورية... ومنها الاعلام الذي شكل ساحة اخرى للحرب.
الرسائل الاعلامية، التحليلات، الصور، التوقعات التي تحاصرنا من كل صوب لا تدعو الى التفاؤل... ووسط كل هذه الاستعدادات يبدو الكلام على ثقافة السلام لبنانياً واقليمياً غير واقعي.
غير ان مسؤوليتنا المدنية في جمعية "مهارات" تفرض علينا ان نثير النقاش ونطرح الاسئلة ونحلل ونلفت الى مكامن الخلل في بنيتنا المجتمعية وفي بنية وسائل اعلامنا التي تعوق نشر ثقافة السلام.
و"مهارات" لا تطرح ثقافة السلام من قبيل الايديولوجيا السائدة ولا من قبيل البروبغاندا السياسية، انما من مبدأ ضرورة التعاطي بمسؤولية اكبر مع الحوادث، التي قاربت في احيان كثيرة حد الانفجار، وبهدف التفكير ايضاً بدورنا كإعلاميين في بناء ثقافة تؤسس لمرتكزات النهوض بمقدرات لبنان والمضي به قدماً نحو مستقبل اكثر ازدهاراً وتقدماً يحفظ كرامتنا

الانسانية، من دون ان يغيب عن بالنا كجمعية ان مرتكزات اي ثقافة سلام هي تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية القائمة اولاً واخيراً على مبدأ "الحق".
فمع الغبن والاحتلال والتهميش والفقر والتمييز لا يمكن ان يولد الاستقرار...
وأخيراً اريد ان اذكر بمقولة "ان الحرب تصنع في عقول البشر وكذلك السلام لا يمكن ان يصنع الا في عقول البشر ايضاً"... وأترك لمجريات الابحاث والنقاشات على مدى هذين اليومين – مدة المؤتمر – ان تحلل اكثر اي صناعة تسهم فيها وسائل اعلامنا، صناعة السلام ام صناعة الحرب؟

كلمة ممثل مؤسسة "فريدريش ايبرت – لبنان"

سمير فرح

سيداتي سادتي،
أيها الحضور الكريم،

طُلب من الأم تريزا في إحدى المرات "المشاركة في تظاهرة ضد الحرب" فرفضت. أثار رفضها تعجباً واستنكاراً من الجهات المنظمة وسألوها كيف لها أن ترفض المشاركة في مظاهرة ضد الحرب؟ فأجابت إذا نظمتم مظاهرة من أجل بناء السلام فأنا أؤكد لكم أني سوف أشارك فيها.
أذكر هذه الحادثة داعياً الجميع الى التمعن بأبعادها ومعانيها.
إذا عدنا جميعاً إلى إعلان الجمعية العمومية للأمم المتحدة حول ثقافة السلام نقرأ ما معناه "حيث أن الحروب تبدأ في عقول البشر. لذا وجب أن نبني دفاعات السلام في عقول البشر".
السلام لا يعني فقط غياب النزاعات بل يتطلب مشاركة فاعلة وديناميكية من أجل تشجيع الحوار ودعمه كي نصل إلى حل النزاعات بروحية التفاهم والتعاون المشتركين.
البداية تكون في المحاولة على القضاء على كافة أشكال التمييز القائمة حول العرق والدين واللون والجنس والانتماء السياسي والاجتماعي والطبقي، وهذه مسؤولية الحكومة والمجتمع المدني والمؤسسات السياسية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية في ترسيخ هذه القيم والمفاهيم وتعزيزها ودعمها حتى تصبح جزءاً من حياة الناس اليومية فلا تبقى ترفاً بعيد المنال.
ثقافة السلام هي مجموعة من القيم والمبادئ والتقاليد والسلوكيات التي تبنى وتتمحور حول:
احترام الحياة، وضع حد للعنف عبر ممارسات لاعنفية من طريق التربية والحوار، وهنا يجب التركيز على الدور المهم والفاعل إيجاباً في مسيرة التغيير والخطير سلباً في مسيرة التدمير الذي يمكن أن تلعبه وسائل الاعلام كافة. لعل ما يجري على الساحة اللبنانية وحرب الكلام المستعرة بين الوسائل الاعلامية أكبر برهان وأعمق دليل على الدور المؤثر الذي تمتلكه وسائل الاعلام لتحرك من خلاله غرائز الناس ومشاعرهم وتحدد سلوكياتهم التي تتمحور حول قضايا مصيرية ترتبط في شكل وثيق بمستقبل وطنهم ومصير حياتهم.
وسائل الاعلام اسمها يدل على دورها ألا وهو "الاعلام"، أي إعطاء المعلومات من دون أن تتدخل فيها لتحوّرها وتزوّرها لترضي طرفاً وتحارب طرفاً آخر كله على حساب الناس الذين لا حول لهم ولا قوة. وسائل الاعلام أكثر من غيرها يمكن أن تساهم في بناء ثقافة السلام عبر بث المعلومات الصحيحة والبرامج التربوية والتثقيفية وحض الناس على التلاقي بدلاً من تشجيع الفرقة والتباعد في ما بينهم.
على وسائل الاعلام أن تشجع وتدعم مفاهيم السلام القائمة على أسس العدالة الاجتماعية

والسياسية والاقتصادية.

لا أريد هنا أن أرتدي ثوب المرشد الواعظ الذي يوزع النصائح والارشادات. جميعنا واع ومدرك ماهية الدور السليم والواعي الذي يمكن وسائل الاعلام أن ترتقي إليه وتلتزم به. لا نريد هنا أن نكون مثاليين ونطالب بوسائل مثالية. جل ما نطلبه هو أن تكون وسائل الاعلام على أقرب مسافة من دعم مسيرة بناء ثقافة السلام وتشجيعها ونشر الوعي حول مفاهيم هذه الثقافة وقيمها ومبادئها.

أرجو أن تكون هذه الندوة فاتحة خير في مسيرة نعلم سلفاً أنها شاقة وطويلة ومعقدة جداً. ولكن كل ذلك يجب ألا يمنعنا من البدء من مكان ما والبناء بالتزام وصدق وشفافية حتى نحقق أقصى ما يمكن لنا تحقيقه من أهداف نبيلة تسير بهذا الوطن المتألم وأبنائه المشتتين نحو شاطىء الأمان.

آمل أن نستفيد جميعاً اليوم مما سيقدمه لنا السيدات والسادة، أصحاب الاختصاص، من معلومات قيمة قد نتعلم منها ونصحح أخطاءنا لخير هذا الوطن ولخيرنا جميعاً.

شكراً لجمعية "مهارات" شريكنا في هذا النشاط، وشكراً لمعالي وزير الاعلام الأستاذ غازي العريضي على دعمه ومشاركته. شكراً للسيدات والسادة المشاركين وشكراً لكم جميعاً بإسم مؤسسة "فريدريش ايبرت" الداعم الدائم من أجل بناء السلام وتعزيز الحريات وترسيخ أسس الديموقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

كلمة وزير الاعلام اللبناني

غازي العريضي

يندرج هذا اللقاء تحت عناوين عدة: عنوان الثقافة وعنوان السلام والرابط بين الامرين ودور وسائل الاعلام في هذه العملية.

ولو كنت قد عينت مرة وزيراً للثقافة، فلم أدّع حينها ولا الآن انني مثقف، وان كنت اميل الى السلام، فأستطيع أن ابدي وجهة نظري المتواضعة في هذين العنوانين وفي دور وسائل الاعلام فيهما، والسبب بسيط، اذ كنت دائماً أتساءل ولا أزال: هل ثمة مفهوم واحد او تعريف واحد للثقافة؟ ما هي الثقافة؟ هل هي سعة معلومات؟ هل هي قراءات كثيرة او معرفة كثيرة؟ في مجال واحد أو في مجالات مختلفة؟ لا ادري، ألقاب وصفات تطلق على كثيرين، بعضهم يستحقها، وبعض آخر لا يستحق، وقد أكون واحداً منهم.

السلام كلمة جميلة ومهمة جداً ومؤثرة، ومعبرة، وتشكل طموحاً ورغبة لدى شعوب وأمم، وتسخّر لها إمكانات لدى هذه الشعوب والامم والمنظمات الدولية والهيئات، لكن ايضاً، نعتقد أن هذه الصفات وهذا العنوان ينطلقان من الثقة، من الاستقرار، من التنمية، من العدالة، من التوازن في الحقوق والواجبات، والامكانات والثروات، ومن واقعية ايضاً ان السلام يوازي الشجاعة.

السلام الذاتي

من السهل جداً أن تخرب، لكنك في حاجة الى طاقات وامكانات هائلة على المستوى الزمني والسياسي والفكري والاجتماعي، قبل الاقتصادي والمالي، لكي ترمم ما تّم تدميره على مستوى الثقة بين أفرقاء متخاصمين في دولة واحدة، او دول متصارعة بين بعضها البعض. لذلك سأتناول هنا، بعض القضايا – العناوين، سأبدأ بالحديث عن السلام الذاتي، اي السلام الداخلي مع الذات، وفي ذات كل واحد منا. أنا اعتقد ان هذا في حد ذاته يحتاج الى ثقافة، تتطلب الكثير من الجهد، المتابعة، المعرفة، الجدية، الواقعية، الهدوء، الاستقرار الداخلي، التوازن الداخلي، القراءة لكل الحوادث التي نشاهدها، وثقافة النقد الذاتي وتحمل الآخر في الوقت ذاته.

إن من لا يمتلك هذه الصفات لا يستطيع ان يكون مسالماً لأن ليس فيه سلم داخلي، ولا يستطيع أن ينادي بسلام وبثقافة مع الآخرين، والا ماذا يميز الناس الذين يقدمون ويتمكنون فعلاً من صناعة حلول او يخترعون افكاراً، او يكونون قادرين على التوفيق بين جهات متخاصمة لو لم تكن لديهم هذه المهارة، هذه الحرفة، فتتكامل المسألة الذهنية – النفسية من جهة مع الممارسة الذاتية في السياسة للوصول الى هدف.

السلام مع عدو

ان النقطتين المترابطتين في ما اشرت اليه، هما ثقافة السلام مع عدو، او مع شريك. ففي

مجال السلام مع عدو، عندما انطلق مؤتمر مدريد بدأنا نسمع بمصطلح ثقافة السلام، جمعيات وهيئات ومنظمات ووزارات خارجية وهيئات عدة، ومنظمات اهلية في مجتمعات مدنية مختلفة نظمت المئات بل الآلاف ربما منذ عامي ١٩٩١و١٩٩٢ وحتى الآن من اللقاءات تحت عنوان ثقافة السلام. فما هي ثقافة السلام مع عدو وكيف يمكن بناؤها؟ اعتقد هنا ان المسالة حساسة ووثيقة جداً، واذا انطلقنا من مثلين اساسيين راهنين، لاستطعنا ان نحدد بعض المعالم. لقد ذهب كثيرون في بناء ثقافة سلام مع اسرائيل، كيف نبني سلاماً مع عدو ليس حاضراً على الاقل على مستوى الطبقة السياسية والعسكرية الحاكمة او الاثنين معاً؟ كيف يمكن ان نصل الى تعميم هذه الثقافة، وأن ندخل في عملية سلمية للوصول الى حل من دون ان يكون ثمة شريك في هذه المسالة؟ ليس لأنه عدو، ثمة أعداء تقاتلوا في العالم واتفقوا، ولكن انا اتوقف عند هذا العدو بالذات.

كل الاتفاقات أسقطت، الثقافة بمفهومه جدار فصل عنصري، قتل، تشريد، اجتياح، إسقاط اتفاقات، اغتيالات، تدمير، خراب، رفض مؤتمرات دولية، رفض قرارات دولية، هذا امر لا يمكن ان يبني فقط، وهنا دور وسائل الاعلام، بأن نقول في وسائل اعلامنا نحن استضفنا فلاناً من اعدائنا لنستمع الى وجهة نظره، نحن نستطيع في هذه الطريقة الاستماع الى وجهة نظره، اذا لم نرها في وسيلة اعلامية تخصنا سنراها في الانترنت وفي وسائل اعلامية اخرى، وفي صحف، واذاعات، ومؤسسات تلفزيونية...

الموضوع ليس موضوع استضافة برنامج، وهنا يدخل دور وسائل الاعلام حقيقة في هذه المسالة، من دون ان نخرج عن فكرة السلام وثقافة السلام لكي تستقر الامور ولكي تهدأ المنطقة، ولكي نعود الى تعريف السلام، اي الاستقرار والتنمية والتطور والتربية والتعليم والثقافة. لكن ايضاً يجب أن نبرز حقائق لا اقول تطرفاً، ولكن من دون اي مبالغات او ديماغوجية، لا سيما واننا قادرون في اطار عملنا الاعلامي على مواكبة كل هذه الحالات، ومنها على سبيل المثال، سأتوقف عند الدراسات والابحاث واستطلاعات الرأي.

صحيح ان ثمة مؤسسات تقوم بهذا العمل، لكن وسائل الاعلام تفتقر الى دوائر تقوم بالبحث، واستطلاعات الرأي والدراسة، والتنقيب، رغم ان التطور العلمي والتقني في ثورة الاعلام والتكنولوجيا قد سهل لنا كل شيء. لكن ذلك يتطلب منهجية علمية، لأن اخطر انواع التحليلات في قراءة اي قضية هي تحليلات التمنيات. يعني انا اختار مما أراه مناسباً لكي احلل وأصل بالتحليل الى ما أتمناه. هذا يؤدي الى كارثة في الحساب السياسي، تنعكس على صاحب القضية سواء كان سياسياً او اعلامياً يدافع عن هذه القضية التي يقودها هذا السياسي او ذاك، هذه الدولة او تلك، هذه الجهة او تلك، لذلك هذه المسالة مهمة، وانا أرى ثغرة ونقصاً كبيرين في عملنا الاعلامي المحلي منه وغير المحلي.

الصورة واهميتها

في هذا السياق، اشير الى اهمية الصورة، واعتقد اننا خضنا تجارب كثيرة، ولا ننتظر الحروب عندما تقع لكي نظهر الصورة، في تاريخ وتوقيت ومحطات راهنة، ثمة راهن نعيشه. وهنا في المناسبة سأورد مثالاً، واوجه تحية الى وزير الاعلام الفلسطيني الجديد الدكتور مصطفى

البرغوثي، اذ انه بعد يومين من استلامه مهامه، ربما شاهدتم جميعاً تلك الصورة من فيلم قصير جداً والتي تعمّد بثها، وهي من أهم الصور على مدى الصراع الفلسطيني– الاسرائيلي والارهاب الاسرائيلي الذي يمارس ضد الشعب الفلسطيني، وهي صورة التعذيب بالكلاب لامرأة مسنّة، وكيف كان يتفرج عليها الجنود الاسرائيليون ويتصرفون بنوع من التشفي والاحتقار لهذه المراة، فيتركونها تحت انياب هذه الكلاب المفترسة. واستطيع بكل هدوء أن أقول ان هذه الصورة لا تعبّر عن وجود شريك يملك ثقافة احترام الآخر، وثقافة المشاعر الانسانية على الاقل، ولا يملك اي نية في طبيعة الحال في السلام، وبالتالي نستطيع من خلال هذا المثل البسيط، ونحن ندعو الى ثقافة سلام ايضاً، ان نخاصم وان نعبّر عن موقف من عدو وان نزرع فكرة في اذهان الناس.

وسائل الإعلام

اما المسالة الاخرى في هذا المجال فتتعلق بالحوار، وأقول ان وسائل الاعلام نعمة من خلال التواصل الذي توفره للعالم، إذ في استطاعتنا ان نشاهد كل شيء من اي مكان وفي كل مكان. فعندما نرى حوارات حول قضايا تثار، غالباً ما نشاهد او نسمع صراخاً وعنفاً حتى في الكلام بين بعضنا البعض، ونحن نتحاور على الشاشات سواء مع خصم او من يستضيف عدواً، يستمع الى رأيه ويخرج آخر من موقع مناقض ويحاور.

العنف ليس فقط في مضمون الكلام، يمكن ان تكون عنيفاً في مضمون الكلام بهدوء وتهذيب، ولكن اصبحنا امام إعلام صراخ، نخرج كمشاهدين لا نلتقط فكرة، ولا نحفظ رأياً، ولا نقف عند محطة من محطات الحوار تؤثر فينا، نستفيد منها نحن كمشاهدين، كمواطنين حيث نكون موجودين لكي نبني عليها رأياً، او لكي نقف موقفاً من المواقف التي تطرح امامنا. وهذا في رأيي خطأ، ربما البعض يرتاح الى هذه الاثارة، يبحث عن نجومية، ولكن انا ابحث عن الفكرة، عن المعلومة، عن المادة الاساسية التي أريد ان أستند اليها كمواطن، والا اصبح هذا البرنامج مثل اي برنامج آخر، خارج عن اطار الثقافة او المعرفة او الصحافة او السياسة. لذلك فإن العملية على مستوى ما يسمى ثقافة سلام مع عدو ينبغي ان نتوقف فيها عند هذه الملاحظات التي أشرت اليها.

اما عن السلام مع الآخر، اي مع الشريك وليس مع العدو، فالمجتمعات تعيش ازمات مثل المجتمع اللبناني الآن. نحن في لبنان لسنا اعداء، نحن مواطنون لبنانيون ننتمي الى وطن واحد يفترض ان يكون لدينا انتماء وطني واحد، قضية وطنية واحدة، ثوابت واحدة ايضاً، قد نختلف، قد نتفق على آليات، على اساليب، على وسائل، على انظمة سياسية، على خيارات في التعاطي مع هذه القضايا التي يفترض ان تكون قضايا جامعة، موحدة، ولكن لا يجوز في اي حالة من الحالات ان نتحدث عن سلام داخلي بين بعضنا البعض ونكون نفتقد الى العنصرين: السلام الداخلي في ما أشرت اليه، والعنصر الثاني في أسس ثقافة السلام ودور وسائل الاعلام.

انا لا أقف عند شعار الاعتراف بالآخر، وهو شعار سائد اليوم في كل المنتديات، ولكن لا أعبّر عن هذا الامر، ولا أمارسه عندما اتصرف سياسياً او ككيان، كبنية بشرية، سياسية، اجتماعية، اقتصادية، كشريك في البلد، وكرأي سياسي وحضور اعلامي ايضاً فهو موجود، وبالتالي، علينا

ان نعرف كيف نتعامل مع بعضنا البعض في هذا الامر.

لا سلام مع ثقافة التخوين

ان ثقافة التخوين هي الثقافة المرفوضة، ولا أعتقد ان سلاماً يمكن ان ينتج من ثقافة تخوين وتشكيك واتهام وتهديد ووعيد، هذا لا ينتج سلاماً ولا يعمم ثقافة وطنية واحدة، ولا يرسي اسساً لممارسة سياسة ديموقراطية واحدة تهيؤنا لمناقشة قضايانا الخلافية الكبيرة.

لذا هنا أبدي بعض الملاحظات على دور وسائل الاعلام في هذا الموضوع، فإذا اخذنا الاعلام اللبناني مثالاً فمن المعروف ان هناك خطيئة ارتكبت عندما اعطيت تراخيص للاعلام اللبناني حيث تم الاعتماد على توزيع المحاصصة على المرجعيات الاساسية في البلد، وحتى لا اقول على طوائف ومذاهب، لأن عدداً كثيراً من هذه الطوائف والمذاهب لا يملك وسائل اعلامية، طبعاً هناك قوى سياسية لا تملك ايضا وسائل اعلامية، لكن هذا واقع الحال في البلد، وهذا الامر ادى الى احتدام الصراع السياسي في الاعلام، وهذا امر طبيعي. ولكن انا اعتقد اننا تجاوزنا مبدأ عملنا الاعلامي وحدوده في بعض الحالات.

انا لا أحمّل المسؤولية لوسائل الاعلام الى حدود كبيرة، لأن المسؤول الاساسي عن هذا المناخ الاعلامي في البلد سواء كانت المحاصصة قائمة في توزيع الرخص ام لا، هم السياسيون. انا لا ألوم وسيلة اعلامية سياسية اذا ما بثت خطاباً لسياسي كان قاسياً او عنيفاً، او استخدم فيه تعابير غير لائقة احياناً، فالحق يكون على السياسي وخصوصاً إذا كان البث مباشراً. لكن نحن معنيون في اطار نشرات الاخبار، وفي اطار البرامج على الاقل وفي مقدمة نشرة الاخبار، اذ تتحول بعض نشرات الاخبار مواقف سياسية مشابهة تماماً لمواقف الزعماء السياسيين او القادة السياسيين الذين يثيرون سجالات كثيرة ويستخدمون تعابير غير مقبولة، نستخدمها في مقدمات نشرات الاخبار.

ثم هناك مسالة الحوار، فكيف يمكن ان نبني سلاماً، واي ثقافة نعمم، عندما لا نرى حواراً بين اطراف مختلفة. وانا لا أتحدث عن تطبيق قانون والتزام به، وانما اتحدث عموماً، فكيف يمكن ان نبني سلاماً، وان نرسي ثقافة لسلام او لتضامن بين ابناء وطن واحد وبين شركاء، وقلما شاهدنا حواراً بين اصحاب الراي المختلفين؟ احياناً كثيرة نشاهد على وسائل اعلام كثيرة في البلد حوارات مع الذات. الذي يخطب على المنبر لا يخاطب الآخر، انما يخاطب جمهوره واهله واهل بيته ودائرته الضيقة، وقريته وطائفته، ومذهبه، ولكن ما الفكرة التي تعطيها للاخر؟ كيف تقدم نفسك للآخر؟ وماذا تقدم له؟ ماذا تطلب منه؟ كيف تتفاعل معه؟ هو لا يقول ذلك، ووسيلة الاعلام، عموماً، لا تستضيف شخصاً آخر، من موقع آخر ليحاور هذا الرأي على الاقل. وبالتالي نصبح امام حالة اخرى من الانقسام لا يمكن من خلالها ان نعبر الى تعميم هذا النوع من الثقافة، او المساهمة في ارساء جانب من جوانب السلام التي عددناها في بداية الامر، على الاقل استقرار نفسي، على الاقل حوار سوي مع الآخر.

بناء ثقافة السلام

أما مسالة بناء ثقافة السلام، فلا يمكن بناء ثقافة سلام بين شركاء في بلد واحد، اذا كان أي واحد منا لا يتحمل نقد الآخر من جهة ولا يمارس النقد الذاتي.

لذا ثمة حاجة الى المزيد من المعرفة. ونحن نناقش او نتناول قضايا معينة، لسنا في حاجة الى المزيد من الانتقال البعيد من المعرفة، المعرفة التي بموجبها علينا الاحاطة بالمفاصل الاساسية اللازمة التي نعيشها، ومحاولة الاستفادة من الآخر وهو يطل علينا برأي من الآراء.

أتمنّى على هذه الندوة الخروج بملاحظات اكثر عمقاً وشمولية، لكي نستفيد منها جميعاً في اطار عملنا المهني. كما أتمنى على الاعلاميين الابقاء على حيز واسع، وعلى هامش واسع في مؤسساتنا الاعلامية بما فيها تلك التي تعبر عن وجهة نظر سياسية معينة مختلفة عن وجهات نظر المحطات الاخرى، وذلك بأن نبقى منحازين الى عمل مهني، حرفي، يتقدم على اي امر آخر، وهكذا نكون اعلاميين ونساهم في صناعة رأي عام او ان نؤثر به.

لم اتدخل في سياسات وسائل الاعلام

أنا لم اتدخل يوماً في سياسات وسائل الاعلام الا من باب الزمالة، وكوزير ومن باب الحرص على المفاصل التي سبق وأشرت اليها. اما اعطاء تعليمات، فأنا لم امل تعليمات الى وسائل الاعلام، ولم اطلب الى وسائل الاعلام عدم ذكر الخسائر الميدانية في حرب تموز ٢٠٠٦. اما الامور الاساسية التي نتجت من الارهاب الاسرائيلي، فأنا كنت من يتحدث عنها، وكنت بكل راحة ضمير "آخذ راحتي".

أما عن منع بث الخسائر العسكرية فهذه من صلاحيات مديرية التوجيه في الجيش، والمرة الوحيدة التي تمنيت فيها على الاعلاميين الانتباه يوم سقوط احد الصواريخ في منطقة كفرشيما، وتعددت التفسيرات الاعلامية في شأنه. فقلت لهم يومها لماذا كل هذا الضياع الذي لا يخدم الا العدو؟ وكذلك لفت في احدى المرات نظر بعض المراسلين الميدانيين لوسائل الاعلام، والذين اعتبرهم جميعاً ابطالاً، فضحوا ممارسات اسرائيل، لكنهم ربما وعن غير دراية كانوا يشيرون الى اماكن سقوط صواريخ العدو وهذا ما يمكن ان يقدم خدمة، اي من موقع الالتزام الجماعي بعدم اعطاء اي فرصة لاسرائيل للاستفادة من اي جانب من جوانب مواجهتها سواء اعلامية، او ميدانية عسكرية او شعبية.

قبل الحرب الاخيرة، كنا قد قطعنا شوطاً في التحضير لمشروع تعديلات على قانون الاعلام المرئي والمسموع، ومن ضمنه بالنسبة اليّ، الغاء وزارة الاعلام، والتركيز على مؤسسة مجلس وطني للاعلام مختلفة تماماً عن الواقع الحالي، مع احترامي لجميع من فيها، سواء بالنسبة الى الصلاحيات او الدور او من يتولى المسؤولية في المجلس الوطني للاعلام وفق معطيات ومواصفات معينة، كي نطل على دور وسائل الاعلام والرخص، لأن هناك الكثير من الامور التي تجاوزها الزمن، وسقطت تلقائياً.

للاسف كلنا يرى وضع الحكومة والمجلس النيابي والمؤسسات التي لا تعمل في شكل منتظم وكما يجب، ولكن يبقى هذا هو الهدف، آخذين في الاعتبار انه عبر سنوات يصبح البث مفتوحاً

بالكامل، اضافة الى امر ايجابي آخر وهو عودة مؤسسات اعلامية كبرى الى بيروت، بدأت بفتح مكاتب.

آخر وزير للاعلام

أتمنى أن أكون آخر وزير للإعلام، فمنذ استلمت وزارة الاعلام في العام ٢٠٠٠ قلت لا بد من الغاء وزارة الاعلام، ولكن هذا قرار لا اختاره انا، بل مجلسا الوزراء والنواب.

أنا أعرف التعقيدات السياسية في البلد، لكن لا بد من هيئة وطنية مستقلة الى اقصى الحدود، ويكون فيها اصحاب رأي وكفاءة واختصاص ومعرفة بمجالات مختلفة مالية وتقنية وقانونية واعلامية ممثلة في المجلس الوطني للاعلام.

الجلسة الأولى

العنوان: ثقافة السلام في ضوء الواقعين المحلي والاقليمي.

مدير الجلسة: الإعلامي وليد عبود

المشاركون

الدكتور جيروم شاهين والدكتور جوزيف فاضل:
ماهية ثقافة السلام.

الدكتور شارل شرتوني:
الواقع اللبناني، هل يسمح بإرساء ثقافة السلام؟

المحامي سليمان تقي الدين:
الواقع الاقليمي: المصاعب والمعوقات.

ماهية ثقافة السلام

الدكتور جيروم شاهين

كيف نحدّد السلام بطبيعته، وأهدافه، ووسائله؟ وهل هو مطلب حديث لدى الجماعات البشرية، أم مطلب قديم؟ وهل تختلف طبيعته وعناصره وشروطه اليوم عمّا كانت عليه بالأمس البعيد؟ إنّها أسئلة كبيرة لموضوع يهمّ جميع الناس، في جميع بُقع الأرض، وفي كل الحقبات التاريخية... وبالتالي، فإنّ بحث هذا الموضوع طويل ومتشعّب. ومن الممكن أن ينكبّ على دراسته الباحث في التاريخ، والفلسفة، والأنتروبولوجيا، وعلم الإجتماع، والسياسة، وغيرها من شتّى العلوم الإنسانية.

لن أختار، في مقاربتي للموضوع، إطاراً معرفياً واحداً. ولن أستنطق التاريخ في مجمل حقباته.

إنّ موضوع السلام، في ماهيته وأهدافه ووسائله هو الشغل الشاغل للبشرية منذ أقدم العصور حتى أيامنا هذه. إلاّ أنني أنطلق بالتحديد من نهاية الحربين العالميتين، الأولى والثانية، لأركّز على عقد التسعينيّات من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

I

مآسي الحربين العالميتين الأولى والثانية حملت العالم على إيلاء مسألة السلام اهتماماً خاصاً. وتمأسَس هذا الإهتمام ضمن أهداف ومهام "منظمة الأمم المتحدة" والمنظمات المنبثقة عنها، وبالأخص منظمة "الأونيسكو" التي أنشئت فور انتهاء الحرب العالمية الثانية من أجل "بناء السلام في عقول البشر". لذلك، فالمنظمة هذه تسعى إلى تعزيز السلام والأمن من خلال التعاون في مجالات التربية والثقافة والعلم والإتصال.

II

لا شك في أن أهمّ وثيقة صدرت عن منظمة الأمم المتحدة وتتعلّق بمبادئ شمولية تشكّل أساساً لإرساء سلام حقيقي بين البشر، هي وثيقة "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان". أقرت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة هذا الإعلان في العام ١٩٤٨، ويتضمّن ديباجة وثلاثين مادّة. وفي العام ١٩٦٦، وبناءً على بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبهدف التطبيق العملي لتلك البنود، أقرّت منظمة الأمم المتحدة عهدين دوليين: الأول، يتناول الحقوق والحريات المدنية والسياسية. والثاني، يتناول الحقوق والحريات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ثمّ راحت، تباعاً، تصدر عن الأمم المتحدة اتفاقيات تفصيلية لبنود شرعة حقوق الإنسان، ونذكر منها: اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضدّ المرأة، عام ١٩٧٩(٩دول عربية تحفّظت على بعض بنودها)، واتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، عام ١٩٥٢ (٨ دول عربية لم تصدّق عليها)، واتفاقية حقوق الطفل، عام ١٩٨٩.



إلّا أنه من الضروري الإشارة إلى ما يلي: إنّ وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي النصّ الأول والأشمل والذي يحوي المبادئ السياسية والأخلاقية والفلسفية والفكرية، وهي ذات طبيعة شمولية تمثّل الضمير الإنساني في أوضح تجلّياته، انتظرت، بعد إقرارها في العام ١٩٤٨، حتى العام ١٩٦٦، لتتحوّل بنودها إلى تفصيلات عملية وقانونية عبر العهدين الدوليين اللذين ذكرناهما. ومن جهة ثانية، لم يدخل هذان العهدان الدوليان حيّز التنفيذ إلّا في العام ١٩٧٦. ففي ذاك العام أصبح مضمون العهدين ملزماً قانوناً للدول التي صادقت على كل منهما. هناك إذاً مدة ٢٨ عاماً فصلت ما بين إقرار شرعة حقوق الإنسان وتطبيق بنودها قانوناً على أساس العهدين الدوليين.

III

قد يتساءل البعض: ما الرابط بين ثقافة السلام وشرعة حقوق الإنسان؟

إنّ الرابط – وهو أمر أساسي وجوهري – هو أنّ تحقيق السلام، بين الأفراد والشعوب والدول، وتوطيده وتحويله ثقافة، أو إيديولوجيا، لا يقوم فقط على منع وقوع العنف والنزاعات والحروب، بل يقوم أيضاً وخصوصاً على تعميم القيم، والمواقف، والمسلكيات التي تسهم في تعميق العيش المشترك تأسيساً على مبادئ الحرية، والعدالة، والديموقراطية، والتسامح، والتضامن، وكل مبادئ حقوق الإنسان، مع عدم استخدام أساليب العنف، وبمعالجة أسباب الأزمات عبر الحوار والتفاوض، وبغية تنمية المجتمع في كل المستويات والأبعاد.

IV

استأثرت ثقافة السلام بالإهتمام العالمي، على صعيد المنظمات الدولية، وهيئات المجتمع المدني، بنوع خاص منذ بداية التسعينات. ففي تلك الفترة شهد العالم تحوّلات مفصلية على صعيد تبدّل المحاور الدولية التي تتحكّم في القرارات الدولية والاستراتيجية العالمية. ففي العام ١٩٨٩ سقط جدار برلين. وفي العام ١٩٩٠ إنهار حلف وارسو لينضمّ، لاحقاً، بعض أعضائه إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو). وبالأخص سقطت منظومة الإتحاد السوفياتي في العام ١٩٩١. حينئذ استُبدلت القطبية الثنائية في العالم بقطبية أحاديّة تتزعّمها الولايات المتحدة الأميركية. حينذاك، اجتاحت العالم ظاهرة "العولمة" وعلى كل مستوياتها، الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والإعلامية.

ويرى بعض المؤدلجين لثقافة السلام أنّ هذه الثقافة جاءت ثمرة انتهاء الحرب الباردة، وسقوط بعض الإيديولوجيات، ومنها الشيوعية، والقومية، والعلمانية (في وجهها العلمانوي). كما شجّع بروزَها توقُ الناس (في الغرب) إلى التفتيش عن معنى للحياة بعد أن خيّبت آمالَهم الإشتراكيةُ بوعودها، والماديّةُ العلمانوية بإلحادها. فراح هؤلاء، بعدما تعاظم شأن الإنسان في تحقيق كل ما يريد على المستوى "التقني" للحياة، أي على مستوى الـ "كيف"، بفضل تقدّم التكنولوجيا السريع والمذهل، والوفرة في الإستهلاك، لجأ هؤلاء إلى مستوى "المعنى" في الحياة، أي مستوى الـ "لماذا". ومن هنا، حُكي كثيراً أنّ القرن الحادي والعشرين سيكون قرن التديّن، أو العودة إلى الدين وإلى المقدّس.

وفي هذا المناخ، شهد العالم موجة من التنظير والمبادرات والبرامج والندوات، وكأنها حملة تبشيرية واسعة النطاق، تتحدّث عن وجوب تعميم الديومقراطية والتعددية الثقافية والدينية والمذهبية والسياسية وإعطاء الأقلّيات حقوقها المهدورة والإعتراف بالخصوصيات، وباختصار: تطبيق بنود شرعة حقوق الإنسان تطبيقاً شاملاً.

V

صحيح أنّ الأمم المتحدة، بعدما كانت تتحدّث في ما مضى عن حقوق الإنسان والتنمية والديموقراطية، كلٌّ على حدة، وذلك بسبب مواقف عدد كبير من الدول النامية ودول الكتلة الشيوعية، أخذت في التسعينات من القرن العشرين تقيم الربط بين هذه المفاهيم والعمليات الثلاث: حقوق الإنسان، والتنمية، والديموقراطية. إلّا أنّ الربط بين التنمية البشرية والتحوّل الديموقراطي ليس ميكانيكياً أو آليّاً. ففي الواقع، شهد العالم تقدّماً في مسيرة التحوّل الديموقراطي والتنمية البشرية، ولكنّه شهد أيضاً عدداً متزايداً من الصراعات المحلّية والحروب الأهلية.

كما أنّ التطوّر الاقتصادي والاجتماعي عرف تقدّماً مذهلاً، ولكن، في نفس الوقت، زادت فجوة التفاوت وزاد تهميش فقراء البشر.

وفي ما يخصّ مبدأ "التدخّل الإنساني" الذي أخذ يتشكّل كمفهوم مهمّ في العلاقات الدولية الجديدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهو مبدأ مبرّر، لا بل ضروري في حالات كثيرة وأهمّها جرائم الإبادة الجماعية، أو جرائم التطهير العرقي، أو الجرائم ضدّ الإنسانية، إلّا أنّ المشكلة هنا تتمثّل في أنّ هذا التدخّل الإنساني قد مورس خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة بطريقة "انتقائية"، وفي بعض الحالات تمّ التدخّل بدون قرار من مجلس الأمن.

أما في ما يخصّ قضايا الأمن العالمي فالأمر الإيجابي الذي حصل هو الإنتقال من "استراتيجية الردع" التي كانت قائمة إبّان الحرب الباردة، إلى "استراتيجية الأمن التعاوني" التي راحت تُطبّق في عصر العولمة. إلّا أنه، تجب الإشارة إلى بعض التطبيقات اللاعادلة في مجال الأمن القومي والدولي، خاصة ما بعد أحداث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١. تلك التطبيقات جاءت نتيجة "لأمْركة الأمن" بعد "أمْركة العولمة". هنا نشير – على سبيل المثال – إلى الضربات الإجهاضية أو الإستباقية ضدّ الإرهاب، وتطبيق ذلك بطريقة إنتقائية، وربط الإرهاب بالإسلام كدين أو بالمسلمين كبشر دون سواهم، والخلط المتعمّد بين أعمال الإرهاب وأعمال المقاومة الشرعية للاحتلال، وغلبة الطابع العسكري والأمني مع عدم إعطاء الإهتمام الكافي للأبعاد الاقتصادية والثقافية والسياسية لمشكلة الإرهاب الدولي المعقّد، وتقسيم العالم إلى معسكرين متصارعين إنطلاقاً من حتمية صراع الحضارات.

هنا، لا بدّ من ذكر المنظّرين لصراع الحضارات الحتمي والذين لا يمكن عدم ربط نظرياتهم ببعض السياسات الأمنية العملانيّة التي ذكرنا قبل قليل. ومن أشهر هؤلاء المنظّرين فرنسوا فوكوياما، وصموئيل هنتنغتون. فالأول، استعار الفكرة الماركسية حول توقّع انتصار الشيوعية على الرأسمالية وانتهاء التاريخ، لينشر كتاباً بعنوان "نهاية التاريخ" يعلن فيه أنّ التاريخ قد انتهى اليوم بانتصار الرأسمالية على الشيوعية وبدون حرب. أما الثاني، وهو الأخطر، فقد جعل

من صراع الحضارات حتمية تاريخية تلعب دوراً محورياً في بناء المجتمع، وأعطى الشرعية لتطبيق المعايير المزدوجة في العلاقات بين الحضارات المتصارعة، ورشح الحضارة الإسلامية لتكون، اليوم، الحضارة الوحيدة التي لا يمكن إلاّ أن تتصارع مع الحضارة الغربية.

VI

في هذه المناخات العامة من الحروب العالمية، والحرب الباردة، والحروب الإقليمية والأهلية، والنزاعات، وابتغاء السلام الدائم والعادل والشامل، قامت هيئة الأمم المتحدة بخطوة بارزة ومهمّة في إطلاق عهد دولي لتعميم ثقافة السلام بماهيتها وطبيعتها وبرامج تطبيقها، وعهدت إلى منظمة الأونيسكو العمل على تنفيذ هذا العهد الدولي في العالم أجمع.

في العام ١٩٨١ أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة أنّ يوم ٢١ أيلول من كل عام سيكون يوماً للسلام. ويُعدّ هذا اليوم فرصة للإحتفال بمُثُل السلام وتعزيزها. وفي العام ٢٠٠١، نقّحت الجمعية العامة للأمم المتحدة أهداف ذلك اليوم ليصبح "يوماً لوقف إطلاق النار وعدم العنف في العالم، وهي دعوة لجميع البلدان والشعوب إلى التزام وقف الأعمال العدائية خلال ذلك اليوم".

أما العقد الدولي لتعميم ثقافة السلام، فقد أعلنت هيئة الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠ عاماً كاملاً للسلام. ومن ثمّ، أعلنت الأعوام ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠ عقداً كاملاً لتعميم ثقافة السلام وعدم العنف لمصلحة أطفال العالم.

وصاغت المنظمة العالمية هذه إعلاناً في هذا الشأن تضمّن المبادئ التي يجب أن ترتكز عليها ثقافة السلام والوسائل التي يجب استخدامها لذلك في مستويات عدّة من الحياة الفردية والجماعية وعلاقات الدول بعضها مع بعض.

فما هي أبرز مضامين هذا الإعلان التي تشكّل، في الواقع، أشمل تحديد لماهية ثقافة السلام؟

VII

باختصار: تحدَّد ثقافة السلام بأنها مجموعة القيم، والمواقف، والتقاليد، والمسلكيات، وطرق العيش، المبنية على:

احترام الحياة، رفض العنف، ممارسة اللاعنف سلمياً، تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات ما بين النساء والرجال، احترام حقّ كل فرد في التعبير والرأي والإستعلام، احترام مبادئ الحرية والعدالة والديموقراطية والتسامح والتضامن والتعددية، تطبيق شرعة حقوق الإنسان، تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية، التغلّب على الفقر، محو الأمّية، إدارة الشأن العام بشفافية ومسؤولية، القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، احترام حقوق الأقلّيات الدينية والأتنيّة واللغويّة، حقّ الشعوب في تقرير مصيرها، تحرير الشعوب من الاحتلال والهيمنة بشتّى أشكالها.

هذا – باختصار شديد – تحديد ثقافة السلام كما جاء في إعلان منظمة الأمم المتحدة. ونلاحظ أنّ هذا التحديد هو شمولي. أي أنه لا يقتصر فقط على عدم ممارسة العنف مادّياً، بل يطال كل مستويات الحياة المجتمعية لينمّي فيها قيم العدالة والمساواة والحرية.

على مَن تقع مسؤولية بناء ثقافة السلام، ذهنياً ومسلكياً وبنيوياً؟ هنا أيضاً الجواب شمولي. فالمسؤولية تقع على المؤسسات التربويّة، وعلى الحكومات، وعلى المجتمع المدني في كل أشكاله وتنظيماته، وعلى المنظمات العالمية، وأخيراً لا آخراً، على وسائل الإعلام بجميع أنواعها.

VIII

ولمّا كان موضوع ندوتنا هو: "دور وسائل الإعلام في بناء ثقافة السلام"، نتوقّف بعض الشيء، عند وسائل الإعلام لنتساءل – بشكل عام من دون الدخول في الحالات والتفاصيل التي سيعالجها الزملاء – عن دور الإعلام في تكوين ماهية السلام.

على هذا المستوى، نودّ التركيز على أمرين:

الأول، أنّ الإعلام،لا سيما الإعلام الجماهيري (Mass Media)، بعد أن اعتُبر سلطةً رابعة (تأتي بعد السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية) أصبح اليوم، وفي إطار ظاهرة العولمة، ومنها العولمة الإعلامية، السلطة الثانية بعد السلطة الاقتصادية، وقبل السلطة السياسية، علماً أنّ السلطة الاقتصادية تتحكّم إلى حدٍّ كبير بالإعلام، وأنّ الإعلام بات يصنع إلى حدٍّ كبير السياسة، أو أقلّه، يؤثّر فيها تأثيراً فعلياً.

أما الأمر الثاني، فهو أنّ الإعلام، خاصة في فورة وسائله الفضائية والإلكترونية، يلعب دوراً أساسياً، في بثّ القيم، وأنماط التفكير والسلوك والعادات، أي في بناء ثقافة جديدة قد تتعارض كلّياً أو جزئياً مع هذه أو تلك الثقافة المحلية والقومية.

وفي نظرة سريعة إلى المضامين التي تبثّها مختلف البرامج الإعلامية، يتّفق معظم الإختصاصيين في تحليل مضامين الرسائل الإعلامية وتأثيراتها، على مستوى الممارسة الراهنة، أنّ أهمّ المضامين التي تأتينا من وسائل الإعلام تتمركز حول: العنف غير المبرّر، الجنس المفرغ من المعنى، نسبية القيم، الإستهلاك، تبرير مبدأ: الغاية تبرّر الوسيلة... وغيرها.

فكم هي جسيمة مسؤولية الإعلام في بناء ثقافة السلام!

IX

ختاماً، أرى أنّ هذه العناصر التي حدّدنا بها ثقافة السلام، على صحتها، قد تبقى، إلى حدّ ما، غير كاملة، وأحياناً ربما ملتبسة، إنْ لم تتموضع في زمن محدَّد ومكان محدّد. وما يعنينا هنا: لبنان، وفي الزمن الراهن.

وبتعبير أوضح لما قلت، لنأخذ، على سبيل المثال، مبدأ احترام الخصوصيات الطائفية والمذهبية والثقافية. إنّ تطبيق هذا المبدأ يدخل في صلب ماهية ثقافة السلام. ولكن، إذا قمنا بموضعة هذا المبدأ في الحالة اللبنانية، وجدنا أنه معقّد نظرياً وتطبيقياً ويمكن أن يحتوي على التباسات. فالنموذج اللبناني الفريد والمبني على احترام التعدّدية الطائفية والمذهبية، وإدخال هذا الأمر في الدستور والقوانين والتقاليد هو سيف ذو حدّين. الحدّ الأول يقي من الاستئثار والتبعية والتهميش والإقصاء، وبالتالي يضمن المشاركة. ولْنُسمِّ هذه الحالة "الطوائفية"، أي مشاركة الطوائف في الحكم، وعدم إقصاء الدين عن الدنيا كما فعلت بعض النماذج الغربية العلمانية، ونسمّيها "العلمانويّة". إنّ هذا الأمر إيجابي.

إلاّ أنّ الحدّ الثاني فإنه يتمثّل بتحويل "الطوائفيّة" إلى "الطائفيّة" وأخطر ما في الطائفيّة: التعصّب، والإصطفاف المذهبي، والحكم على الأفراد أن ينتموا قسراً إلى دين ومذهب حتى لو كانوا ملحدين أو لا أدريينّ (وهذا يتناقض مع الحرية)، وحرمان فرد من أفراد المجتمع من حق الوصول إلى وظيفة سياسية معيّنة بسبب إنتمائه الطائفي (وهذا يتناقض مع المساواة)، وبالأخص، تغليب أولويّة الولاء إلى الطائفة على حساب أولويّة الولاء إلى الوطن.

فكم عانينا ونعاني من أزمات وحروب أهلية كانت فيها الطائفية المؤسسية سبباً رئيساً.

إنّ ثقافة السلام هي أهمّ ما يجب أن نصبو إلى بنائه وتعميمه. لكنّ ثقافة السلام ليست فقط مبادئ وتوقاً وحلماً. إنّها منظومة متكاملة تأخذ بالإعتبار النظرية والتطبيق، الجغرافيا والتاريخ، الجماعات في هويتها وانتمائها وحقوقها وواجباتها.

لعلّنا، في هذه الندوة، نصل إلى نتائج تبعث فينا الأمل بأنّ السلام ممكن التحقيق على هذه الأرض، أرضنا. حتى لا نضطر إلى بثّ عتاب إلى الله قائلين: كيف تريد أن نؤمن بسمائك الموعودة والأرض ما زالت جحيماً!

ماهية ثقافة السلام

الدكتور جوزف فاضل

بادئ ذي بدء، يجب الاعتراف بأن تاريخ الشعوب والحضارات والثقافات التي تعاقبت على مختلف حقبات التاريخ، على الأرض، محفوف بكافة أنواع الخصومات والنزاعات والحروب.

انطلاقاً من هذا الأمر، بادر علماء ومفكرون كثر الى دراسة أهم الأسباب التي كانت تؤدي الى اندلاع الحروب، فوجدوا أنه من الصواب الرجوع الى ذاكرة الحقبات التاريخية التي كانت تنشأ فيها الحروب لاستخلاص الأسباب والظروف والعوامل الأساسية المسببة للحرب.

فعلى منوال هؤلاء المفكرين والعلماء، سأحاول، في مداخلتي هذه، عرض باختصار عوامل عدة أجدها مهمّة لفهم أسباب اندلاع الحروب، وهي تنحصر في أربعة أبواب:

١- العوامل السيكولوجية والايديولوجية.
٢- العوامل السياسية.
٣- العوامل الاقتصادية.
٤- العوامل العسكرية.

أولاً، العوامل السيكولوجية والايديولوجية:

تشدّد العوامل السيكولوجية على مبدأ "احتقار الخصم" و"الاحساس بالتفوّق المعنوي عليه" أو "التفوّق على قواه العسكرية والاعتقاد بفاعلية القوة". ففي الآونة الأخيرة حيث لم تعد الحرب قضية شخص يحتقر أو يحب، أصبح المعتقَد بتفوّق الرموز الثقافية والايديولوجية (أفكار، مبادئ، معتقدات...)- التي تخص شعباً معيناً – على رموز الخصم من العوامل التي تؤدي الى اندلاع الحرب.

ثانياً، العوامل السياسية:

لا يخفى علينا أن العوامل السياسية قد تؤدي أيضاً الى اندلاع الحروب بين الشعوب المختلفة. فمن عوامل الحروب السياسية هناك "التأخر السياسي" بالنسبة الى التطور التقني والمادي. وهذا التأخّر يشكّل ظاهرة خاصة في الوضع السياسي، إذ انه يؤشر الى فصم أعمق ما بين تقدّم الحضارة التقني السريع والتطور البطيء لمنظومة القيم والمؤسسات الاجتماعية التي تعبّر عنه. فامتلاك الأسلحة المتطورة مثلاً، يدل على تفوّق الحضارة المادية التي تزوّد الانسان بالوسائل الأكثر تطوراً، بينما يبقى الانسان عاجزاً عن ايجاد أدوات التنظيم والتحكّم بالنزاعات. لذلك، يعتبر هذا العامل من أهم العوامل المؤدية للحرب.

وهناك عامل سياسي آخر يساعد على اندلاع الحرب، ألا وهو "فقدان التوازن" لمقام دولة ما على الساحة الدولية. فاليابان والمانيا يعتبران، مثلاً، من أهم البلدان المتقدمة صناعياً واقتصادياً، لكنهما يبقيان خارج مجلس الأمن الدولي.

كما ان المملكة العربية السعودية، الدولة العربية، فلها أيضاً دور اقتصادي يفوق بكثير دورها السياسي المحصور في الشرق الأوسط، لأنها تتمتع بقوة فاعلة في الاقتصاد العالمي.
من هذا المنطلق، يشكّل هذا العنصر أحد أهم العناصر المؤدية الى الحرب تاريخياً، وان كان لا ينطبق على بقية الدول المذكورة. والعامل الثالث للحرب يحدد بـ "الفراغ السياسي" في دولة معينة وبـ "جاذبية الاعتداء". من هنا، إن أي فراغ سياسي يكون بمثابة دعوة مفتوحة للغير للتدخل والاعتداء.
أما العامل الرابع فهو "خنوع أو ميوعة الوضع العالمي"، الذي يعبّر عن غياب السلطات المعهودة دولياً عن ممارسة الدور المنوط بها. يكفي أن تكون هذه السلطات منهمكة بانتخابات موسمية وبحرب محدودة في مكان ما، أو بأزمة طبيعية أو سياسية حتى تتكاثر أسباب الاعتداء عليها ضمن مفهوم الفراغ السياسي. من هذا المنطلق، إن العاملين الثالث والرابع هما متشابكان، ويؤديان أيضاً الى بلبلة الوضع الأمني فيسود الاضطراب الداخلي الذي تنجم عنه حروب منوعة الأشكال قد تكون طويلة الأمد وتمويهية.

ثالثاً، العوامل الاقتصادية:

يعتبر العامل الاقتصادي المؤدي الى اندلاع الحروب من العوامل المثيرة للجدل. فالبنسبة الى البعض، ان بذور الحرب تنمو في المجتمعات الزراعية ذات الموارد الغذائية الضئيلة وذات النمو السكاني (الديموغرافي) المتزايد وذات الامكانات التقنية الزهيدة. ففي هذه الطبقة الاجتماعية، تشكّل الحروب نمط حياة دائم. أما بالنسبة الى البعض الآخر، فإن المجتمعات الصناعية هي المجتمعات التي تهتم بالصناعة لأنها مجتمعات انتاجية، تعمل على التبادل التجاري وتملك الثقافة وتتمتع بكل امكانات الربح في أوقات السلم، لذا فكل حرب تشكّل لها خسارة فادحة. ورأى كوينسي رايت ان المجتمعات الاشتراكية هي الأكثر ممارسة للحروب لأنها مجتمعات "مغلقة" بطبيعتها. فاقتصادها موجّه وهي لا تتمكّن من حلّ أزماتها ومشاكلها الداخلية الا بالحروب المستمرة. فالماركسية قد رأت في المجتمعات الرأسمالية السبب الأساسي للحروب الدولية المتعددة الأطراف والحروب الأمبريالية (للسيطرة على الأسواق العالمية) والحروب التمويهية (لامتصاص الأزمات الداخلية).
ويلعب "المركّب" العسكري – الصناعي دور تأمين مصلحته في صناعة الأسلحة وتسويقها وتقديمها على مصلحة الدولة والشعب في السلام.

رابعاً، العوامل العسكرية:

يذكر علماء واختصاصيو "علم السلام" "تأثير القيادات العسكرية المؤدية لنشوب الحروب. ويتبع ذلك فكرة "الأمل بنصر سريع" وعنصر "تفوّق القوى العسكرية" مقروناً بـ "عدم اعطاء الامكان" لتدخّل فريق ثالث. وهذه كلها تشكّل عناصر مهمة لاندلاع حروب خاطفة.
والعنصرالثالث المؤدي الى اندلاع الحروب "السباق الى التسلّح"، كما تتمكن القيادات العسكرية من العمل على "منع اللجوء" أو "العودة الى الوسائل الديبلوماسية"، مما يؤدي الى تمديد فترة الحرب.
انطلاقاً من هذا الواقع المرير، تعلو الصرخة لايجاد خبراء سلام يعملون للسلام من خلال استخلاص عبر التاريخ (الفائض الثقافي للتاريخ) ودراسة الحاضر على ضوء الماضي والتغيّرات الآنية.

الواقع اللبناني، هل يسمح بإرساء ثقافة السلام؟

الدكتور شارل شرتوني

لقد ارتبط الكلام على السلام الفعلي بتحوّلات إقليمية تأتّت عنها تفاعلات دراماتيكية على الساحة الداخلية أسّست لسياق تغييري اعتقدناه بداية جديدة لواقع وطني جديد. لقد بقي الكلام على السلام على مدى العقود الثلاثة الأخيرة كلاماً إنشائياً لم يتجاوز دائرة التمنّي باتجاه عمل سياسي فاعل وبنّاء يصفّي تركة النزاعات المديدة ويضع البلاد على خطّ إعادة بناء تصاعدية.
كان لا بدّ من تغيير في المعادلات الدولية والإقليمية من أجل إخراج لبنان من المعادلات الآسرة التي دخل فيها زمن الحروب البديلة التي تولّدت عن الحرب الباردة وتقاطع سياسات النفوذ الإقليمية مع مفكّرات فرقاء الداخل من لبنانيين وفلسطينيين. لم يكن بالإمكان التأسيس لمرحلة جديدة ما لم تُصفّ المرحلة القديمة بكلّ ترسّباتها وفاعليها وموضوعاتها ومعادلاتها. هذا يعني بكلام آخر أن السلام يفترض مرحلة جديدة قوامها مناخ دولي جديد، معطيات إقليمية متبدّلة، مفكرات سياسية داخلية مستحدثة ونخب سياسية إصلاحية تعمل على إرساء فرص السلام الآتية من تحوّلات الخارج على مرتكزات ميثاقية متجدّدة وأداء سياسي إصلاحي.
لا بدّ في هذا المجال من بعض الملاحظات المنهجية حول الشروط البنيوية لعملية السلام التي نتحدث عنها، فهل هي آتية فقط بفعل دينامية خارجية أم حصيلة تحوّلات داخلية أم تقع على خط التقاطع بين معطيات الداخل والخارج؟ أنا لن أتكلم على أسبقية منهجية ولا عن أسبقية زمنية، أفضل الكلام على شروط بنيوية لم تتوافر في السابق، وقد تبلورت كديناميات فاعلة بحكم عوامل تاريخية طارئة المنشأ في بعضها ومديدة المنشأ في بعضها الآخر. الأهم أن هذه الشروط البنيوية قد أمنّت المناخ والآليات المؤاتية من أجل إطلاق حركة تغيير نوعية لم نعهدها من قبل. ثمة ملاحظة أخرى تتعلق بطبيعة التداخل بين الديناميات الدولية والداخلية في زمن العولمة وهي أيضاً من العوامل الحاسمة في عالمنا الحاضر. إن واقع التوازي والترابط والتداخل قد أصبح من المتغيرات الأساسية من أجل فهم واقع الحياة الدولية، فالمجتمعات المعاصرة تمتلك أدوات تغييرية لم تعرفها من قبل بحكم مناخات وشبكات التواصل والتداخل التي خلقتها حركة العولمة. إن العمل التغييري باتجاه الديموقراطية وبلورة حقوق الإنسان على اختلاف تطبيقاتها والعمل من أجل الإنماء على تنوّع مواقعه والتدبير البيئي، قد أدخل الحياة الدولية في أفق غير مألوف بالسابق. إن عملية التداخل بين متغيّرات الداخل والخارج، قد أفسحت المجال واسعاً لدفع المفكرات الإصلاحية سواء لجهة تسوية النزاعات الدولية والإقليمية أم لجهة صياغة استراتيجيات للتغيير الديموقراطي والإنماء المستديم. إن دخولنا في زمن الديموقراطية الكوسموبوليتية قد سمح بإعادة ترتيب النظام الدولي على قواعد جديدة تتجاوز الإقفالات الإيديولوجية التي انتظم على أساسها نظام القطبية الثنائية الذي أدخل مفهوم السيادة المحدودة وبالتالي عطّل إمكانية التغيير الداخلي المستقل عن محاور النفوذ، والذي أضحت بالتالي معه مسائل الداخل ثانوية بالنسبة لآليات النزاع الشامل. كما أنها مكّنتنا من تجاوز إشكالية

التعارض بين مفكرات الداخل ومفكرات الخارج، فإمّا نحن بصدد نظام قائم على مبدأ السيادة المغلقة أم بصدد إقامة نظام بديل قائم على أساس سلطة عالمية لاغية للحكم المحلي. المعادلة كما نعرفها اليوم لا تتموضع على خطّ التعارض بين مفهوم السيادة المغلقة والسلطة العالمية، بل على خطّ التقاطع والتوازي بين أطر حكومية وتدبيرية متعدّدة (جيمس روزنو١٩٨٩؛ توماس پودج ١٩٩٢؛ دايفد هيلد ١٩٩٥). فالمتغيّر الدولاتي ضمن هذه المعادلة الجديدة بقي فاعلاً ومركزياً ولكنه متغيّر يتوازى مع متغيّرات أخرى تلعب دوراً أساسياً أحياناً بالتكامل وأحياناً بالتعارض معه في مجال إدارة ومعالجة المشاكل العامة.

إذن نحن لسنا في مجال المفارقات بين الداخل والخارج بل نحن في قلب ديناميكية جديدة حيث التقاطعات أصبحت في قلب استراتيجيات التغيير التي يقودها فاعلو المجتمعات المدنية على غير مستوى. إن أهمية المعطى الدولي الجديدة تكمن في أن صياغة المفكرة السياسية تُبنى ليس فقط على القواعد الكلاسيكية للسياسة الدولية والقائمة على صيانة موازين القوى الاستراتيجية وترسيم الفواصل الإيديولوجية بين فاعلين دولاتيين، بل على أساس مفكرة كوسموپوليتية قوامها صيانة حقوق الأفراد والجماعات لجهة مشاكل السلام وتسوية النزاعات ونزع التسلّح، ودفع مفكرة الديموقراطية وحقوق الإنسان والإصلاح السياسي والعمل الإنمائي بمدلوله المتكامل إلى مقدّمة العمل العام، والأهم من كل ذلك أن الطرح والمبادرة في هذه المجالات يعودان إلى دول الغرب الديموقراطي التي يتأسّس فيها العمل العام على مركزية التواصل بين العمل الحكومي وديناميكية المجتمع المدني. لقد أكدّت الدراسات في هذا المجال أن المداخل الديموقراطية والإنمائية على المستوى الدولي تتوازى مع أهمية العمل الديموقراطي والإنمائي في الداخل.

لقد انطلقت حركة التغيير في لبنان من هذه التبدّلات التي طالت على حدٍّ سواء الثقافة السياسية وبنية العلاقات الدولية وسقوط الروايات الإيديولوجية من إقليمية ومحلية وإعادة اكتشاف اللبنانيين على اختلاف توزّعاتهم للرواية المؤسّسة لاجتماعهم الوطني والمعاني التي يحملها والطرق المسدودة التي أودى إليها تبنّيهم وانخراطهم الطوعي وغير الطوعي في سياسات النفوذ الإقليمية التي وظفتهم في مشاريعها. لقد تشكّلت حركة التغيير على خطّ التعارض بين هذه التبدّلات البنيوية الآنفة الذكر وسياسة الحجر التي فرضتها ديكتاتورية البعث السوري على المجتمع المدني اللبناني بالتكافل مع الطبقة السياسية الحاكمة على اختلاف تلوّناتها. مما لا ريب فيه أن حركة التغيير التي انبثقت في أوائل العام ٢٠٠٥ هي خلاصة لهذا التقاطع الذي أدّى إلى انهيار سياسة الحجر التي فرضها النظام السوري من خلال ممارسة نعدّدها كالتالي:

أ) تقويض مفهوم السيادة اللبنانية من خلال إدغام مبدأ السيادة المحدودة بمبدأ السيادة المعطّلة وتحويل لبنان إلى امتداد استراتيجي لسياسة النفوذ السورية؛

ب) إفراغ المضمون الميثاقي للسياسة اللبنانية من خلال تفعيل النزاعات الداخلية على غير محورٍ وإدارتها على نحوٍ يحول دون استعادة أي سياقٍ مستقل؛

ج) العمل على محو تدريجي للثقافة والإرث السياسي الديموقراطي الذي تبنّاه اللبنانيون مع الانتداب الفرنسي وذلك من خلال إفراغ مضمون دولة القانون وتعطيل العمل المؤسّسي واصطناع النخب السياسية وتحويل المؤسّسات التمثيلية من نيابية ونقابية وأهلية إلى مورفولوجيات

صورية ونسف مبدأ فصل السلطات ودستورية التحكيم في المنازعات وذلك عبر اللجوء إلى المداخلة المباشرة للحاكم المنتدب كناظم وحكم في الحياة السياسية اللبنانية؛

د) العمل على تعميم الفساد على كل المستويات وذلك عبر اللجوء إلى توظيف الموارد العامة والتلزيمات في خدمة سياسات الإثراء الشخصي، والدخول على خطّ تخريب أصول الحياة الاقتصادية عبر عمليات تبييض الأموال وإمداد أعمال الاقتصاد المنحرف والإرهاب والتصرّف بالمديونية العامة من أجل تنمية ثروات أركان النظام الذين لعبوا دور الوسيط والشريك والمقاول وقطّاع الطرق والأمثلة كثيرة في مختلف مراحل إعادة الإعمار.

إن المقلق في الأمر لدى أيِّ ناظرٍ موضوعي وحريص على الإرث الديموقراطي في لبنان، هو أن كل هذه الممارسات قد تمّت بالتّواطؤ الفعلي مع غير فريق طائفي وسياسي ارتضى المشاركة الطوعية وتغطية هذا الاداء النافي للأسس الميثاقية والديموقراطية التي نشأ عليها الكيان اللبناني منذ بداياته، وذلك انطلاقاً من حسابات خاصة واستراتيجية تتجاوز مفهوم الحقوق والمصالح الوطنية العليا وغير القابلة للمقايضة. إن قدرة النظام السوري على نسف الحيثيات الثقافية والسياسية للكيان الوطني لم تكن بممكنة لو لم توظف الأعطاب البنيوية للنظام السياسي اللبناني، لجهة المنازعات المديدة حول شرعية الكيان الوطني، وتشكّل قواعد العمل السياسي في الداخل على خطّ النزاعات الإقليمية المفتوحة، وإضعاف الكيان المعنوي والحقوقي والفعلي للدولة اللبنانية كإطار جامع وناظم للولاءات على تنوّع مستوياتها. وهذا أمر يؤكّد غير مرّة أنه لا إمكانية لإجراء أي تغيير نوعي ما لم نع أهمية هذه التقاطعات وضرورة حلّ إشكالياتها إذا ما أردنا نقلة نوعية باتجاه سلم أهلي ناجز في الداخل ويؤسّس في الخارج لمداخلة لبنانية تساعد على إخراج المنطقة من دوّامة النزاعات المفتوحة.

إن انطلاقتنا من موقع التداخل بين متغيّر الداخل والخارج له مسوّغات منهجية من الناحية المعرفية والاستراتيجية على حدّ سواء، لأنه لا سبيل لفهم الواقع والعمل على تبديله دون التموضع في تضاعيف هذا التداخل وتفكيك آلياته النزاعية وإعادة صوغ هذه العلاقة بين المتغيّرين على قاعدة السيادة الدولاتية والمداخلة الإقليمية القائمة على أساس الاعتراف بموجبات السيادة الوطنية من قبل فاعلي الداخل والخارج والتعاون الإرادي بين دول المنطقة على قاعدة الاحترام المتبادل والمساهمة البنّاءة في بناء قواعد الشراكة الإقليمية حول موضوعات إصلاحية قوامها الديموقراطية وبناء دولة القانون والعمل الإنمائي بمختلف مكوّناته والتوسّط والتسوية العقلانية للنزاعات. إن المناخات التغييرية التي أوحت بها أحداث عام ٢٠٠٥ قد أظهرت أن المجتمع المدني اللبناني قد دخل مرحلة من النضج تمكّنه من إعادة صياغة مواثيق جديدة تنهي الكثير من المسائل الكيانية العالقة وتقفل إلى غير رجعة ملفّات السلم الأهلي التي ما زالت دون معالجة جدّية على الرغم من مضي سبعة عشر سنة على توقّف النزاعات المسلّحة. أمّا الملفات التي ينبغي تناولها فهي التالية: شرعية الكيان الوطني، العلاقات مع الجوار الإقليمي، التعدّدية وطبيعة النظام السياسي، النخب السياسية وعملية الإصلاح، المسألة الإنمائية، مناقبية التغيير السياسي.

شرعية الكيان الوطني: إن المنازعات المديدة التي عاشها لبنان حول شرعية كيانه الوطني قد تلازمت مع إشكاليات الثقافة السياسية والنزاعات السياسية التي نشأت مع نهاية آخر خلافة

إسلامية، أي مع تفجّر الكيان الإمبريالي للسلطنة العثمانية واستبداله بكيانات جديدة تستند إلى مفهوم " الدولة – الأمّة " الذي استوردت نماذجه وتطبيقاته من أوروبا. بقي التوتر النزاعي بين مفهوم وتطبيقات " الدولة – الأمّة " ومتخيّل الأمّة الإسلامية والعربية ملازماً للحياة السياسية على مدى العقود التسعة التي انقضت على نشأة النسق الدولاتي القائم داخل المدى العربي– الإسلامي. لكنه لا بدّ من الإقرار بأن هذا النسق قد استمر بالرغم من كل المعارضة والممانعة التي استحثها في معظم هذه الكيانات المستحدثة، وقد نجح في فرض بنيته التنظيمية بفعل الديناميكيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي دفع بها. ولا بدّ أيضاً من إضافة عامل آخر وهو أن ديناميكيته نابعة من اعتبارات خاصة بكل من هذه الكيانات وخلافاً للمدرسة التأريخية السائدة في الأوساط العربية والإسلامية التي تقول بأن الجغرافية السياسية التي أوجدتها اتفاقية سايكس– بيكو هي مصطنعة ومفروضة على شعوب المنطقة. هذه الكيانات الدولاتية لم تكن بترسيمات صورِية استحدثتها الديبلوماسية الأوروبية آنذاك، بل أتت تعبيراً عن الحركة السياسية الخاصة بكل منها. لقد عاش لبنان كسواه من دول المنطقة فخاض هذه التجربة الجديدة، مع فارق أساسي وهو أن لبنان هو في صيغته الحاضرة مُحصِّلة لنضال سياسي خاضه الموارنة من أجل إيجاد كيان وطني يكرّس ويوسّع تطبيقات تجربة الحكم الذاتي إبّان الإمارات العسّافية والمعنية والشهابية المتعاقبة من خلال صيغة " الدولة – الأمّة " التي دفعت بها الحداثة السياسية الغربية. إن حالات النزاع التي عايشها اللبنانيون ما كانت إلا تعبيراً عن الاختلاف في الثقافة والخيارات السياسية الناشئة عن الواقع الجديد الذي أرسته نهاية آخر تطبيق تاريخي لمفهوم الخلافة الإسلامية. لا بدّ من الإقرار أيضاً أنه لم يتم تجاوز هذا النزاع الإيديولوجي لا على مستوى القطيعة المعرفية ولا على مستوى سياسات النفوذ الإقليمية المتداخلة مع المعادلات السياسية في الداخل. لقد نجحت النخب السياسية آنذاك في إيجاد نوع من الشرعية العملية القائمة على الخوض في تجربة المشاركة السياسية والمفاوضة الدائمة من أجل التعاطي مع المسائل السياسية والتدبيرية التي يفترضها الحكم الوطني الناشئ. وقد ساعد على ذلك أن الكيان الوطني اللبناني قد أُقيم على أسس ليبرالية قائمة على الاعتراف الإرادي بخصوصية واقعه التعدّدي والإقرار بضرورة تنظيمه على قواعد توافقية وتداخلية بعيدة في منطقها وأدائها كل البعد عن كل أشكال الاكراه الإيديولوجي أو سياسات الأمر الواقع التي لا مفرّ منها.

إن دستور ١٩٢٦ وميثاق ١٩٤٣ هما ذات دلالات بالغة الأهمية لجهة تحديد الشرعية الكيانية والدستورية والأدائية للوطن اللبناني. الوطن بحسب المفهوم الملازم للنص الدستوري والميثاق هو كيان إرادي يستند إلى مقولة أرنست رينان التي تعرّف الكيان الوطني على أنه " إرادة العيش المشترك " بما تفترضه من مناقبية وآليات دستورية وحكومية، أمّا المناقبية فتقوم على أساس الاعتراف المتبادل بين مكوّنات المجتمع الوطني الناشئ، والمساواة في الحقوق والواجبات، والتوافق والمشاركة في كل ما يعود لشؤون الحكم والتدبير، والعمل بموجب روح ميثاقية مبنية على روح " الاعتدال المبدئي " الذي يحول دون تنامي سياسات السيطرة والنزاعات السياسية الراديكالية التي تؤدي إلى سيناريوات تفجيرية أم إلى سياسات سيطرة وسيطرة مضادة. إن حالة التجاذب التي عاشها الكيان اللبناني بفعل هذه الثنائية النزاعية بين واقع الدولة السيّدة

على أرضها (Etat territorial) والمنازعة الإيديولوجية التي تدفع بها فكرة الأمّة العربية والإسلامية قد عُرفت في كل مراحل الاستقلال اللبناني منذ سوريا الفيصلية والتجربة الوحدوية مع مصر الناصرية وصولاً إلى المدّ الانقلابي الذي استحثّته منظمة التحرير الفلسطينية، فتحوّل معها لبنان إلى أرض نزاع مفتوحة على مختلف سياسات النفوذ الإقليمية المتضاربة. لقد أثرت هذه الثنائية النزاعية بشكل جدّي في تماسك الكيان الوطني وثباته، وفي بنية الدولة التي عكست في أدائها مجمل التناقضات التي تحوّلت إلى أعطال بنيوية حالت وتحول دون القيام بدورها في الحكم والتدبير بالنزاهة والفاعلية المطلوبة، ومنعت المجتمع المدني من بلورة ديناميكيته البنّاءة على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية والدينية. وليس في الأمر غرابة، فالمجتمعات التي تعيش في حالات عدم استقرار مستديمة ودورية، أو في حالة حروب غير معلنة أو معلنة لا تستطيع أن تبني " صناعةً أو فنّاً " كما يقول توماس هوبس. لا بدّ في هذا السياق، من الخروج باستنتاج بالغ الأهمية وهو أن تسكّع البنية الدولاتية لم يستطع القضاء لا على حيوية ولا على قدرة المجتمع المدني على حماية استقلاليته ومكتسباته وقدرته على المبادرة على الرغم من كل ما عاناه من حالات انعدام وزن مديدة طالت أمنه وإمكانياته ونخبه وإمكانيات الرجاء فيه. الأهم اليوم هو أن إمكانية العبور إلى مرحلة جديدة لربمّا تنهي مسألة النزاع حول مدلولات الشرعية الوطنية، عادت إلى المجتمع المدني وأكّدت مرّة أخرى أن للحلول الديموقراطية مستقبلاً في لبنان، لأنه هو مصدرها ومعينها.

لقد بلورت ديناميكية ١٤ آذار ٢٠٠٥ على الرغم من كل ما أصابها منذ ذلك الحين من تراجعات، بفعل صغارات السياسيين وعدم ارتفاعهم لمستوى الآفاق التي دفعت بها حركة المجتمع المدني، أفقاً جديداً قائماً على تقدير المجتمع المدني بمختلف مكوّناته لما حملته الرواية المؤسِّسة للبنان من قيم إنسانية وسياسية إيجابية لجهة احترام حقوق الإنسان، ودولة القانون، والثقافة الديموقراطية، والإرث الميثاقي والتوافقي في العمل العام، والليبرالية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وما تنطوي عليه من حرّيات عامّة وخاصّة وقدرة على المبادرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وعلى مستوى صياغة المناهج الحياتية. إن أهمّ ما تأتّى من هذه المرحلة هو إمكانية تجاوز إشكالية الشرعية الوطنية على مستوى اكتساب الكيان الوطني الشرعية العملية (Légitimité opérationnelle) التي استحقّها بفعل ما أمّنه من إطار ليبرالي يحمي الحرّيات والحقوق الأساسية بمختلف تطبيقاتها على مدى العقود التسعة الماضية، وشعور أهله أنه قد آن الأوان أن تترجم هذه الأهلية التي محضها التاريخ، ولاءً فعلياً يؤسّس لوعي جديد وولاءات مواطنية وكيان دولاتي يتطابق مع أهمية هذه المعاني الإنسانية والديموقراطية التي عبرّ ويعبرّ عنها كيانهم الوطني. لقد ثبتت التجربة التاريخية مفهوماً عملياً للشرعية لم تستطع "الشرعية المبدئية" (Légitimité principielle) للكيان الناشئ أن تمحضه ولا أن تنطلق على أساسه. إن حالة التجاذب الحاضرة التي أعادتنا في إشكالاتها وأداء بعض أطرافها إلى أزمنة خلناها انتهت مع نهاية مرحلة الوصاية السورية، تؤشر إلى أمور عدة، فهي في الوقت عينه مؤشّر لأزمة نمو ليست بغير مألوفة كما أنها مؤشّر لنزاعات تراجعية على المستوى الداخلي؛ أمّا على المستوى الخارجي فهي تتغذى من واقع إقليمي متفجّر يحاول معها نظام الملالي في إيران إعادة استعمال الأرض اللبنانية كمنطلق لسياسة نفوذ في الشرق

الأدنى، ويسعى من خلالها النظام السوري إلى وقف الزمن ونسف الديناميكيات الإقليمية باتجاه التسوية السلمية في كل من العراق والنزاع العربي – الاسرائيلي ولبنان، وتأمل التيّارات الجهادية من استعمالها كموقع لإشاعة العنف وإمداد السياسات الانقلابية في المنطقة.

على التيّارات الحريصة على الأفق الذي دفعت به أحداث ٢٠٠٥ المفصلية، أن تخرج عن الإرث السياسي الذي طبع زمن الاحتلال السوري والذي شارك فيه واستفاد منه الكثيرون منهم وأن يعاودوا التأكيد على أن الأفق التغييري يتطلب أداءً جديداً يتجاوز منطق الاستئثار والهيمنة وفرض الخيارات السياسية والتصرّف بموارد الدولة من أجل ترفيد المحسوبيات وسياسات النفوذ والإثراء الشخصي. كما أنه على التيّارات التي تتحرّك في ظلال "حزب الله" أن تعي أنه لا بدّ من فصل مفكرة الداخل اللبناني عن أولويات سياسة النفوذ الإيراني في لبنان والمنطقة، وإلاّ فنحن في خضم سياق سياسي مألوف يقوم على استعمال الأرض اللبنانية كمرتكز استراتيجي وكأرض نزاعات بديلة؛ أمّا أنصار سوريا فما عليهم إلاّ الاقتناع بأنه عليهم الخوض في عملية حدادٍ على هذه المرحلة والعمل على إيجاد حيثية لهم من ضمن واقع وطني متجدّد قائم على التزامات استقلالية وميثاقية مبدئية وروح ديموقراطية قائمة على الحوار والمشاركة في تطوير قواعد الحياة السياسية على أسس دولة القانون، والمساحات العامة المفتوحة على أشكال النقاش العام، والعمل من أجل الدفع بنهج سياسي جديد قائم على تصفية التركة السورية والعمل الاستقلالي والإصلاحي الفعلي.

العلاقات مع الجوار الإقليمي: إن مسألة العلاقة مع الجوار الإقليمي، كما أظهرناه في مراجعتنا لملف الشرعية الوطنية، مرتبطة بشكل أساسي بمسألة شرعية الكيان الوطني وما تنشئه من فواصل سياسية يدفع بها مفهوم السيادة الوطنية والعلاقات الإرادية بين دول الجوار الإقليمي والتعاطي السلمي والعقلاني مع المسائل النزاعية في المنطقة. لسوء طالعنا، إن واقعنا الداخلي لا يزال محكوماً بديناميكية التداخل العضوية بين سياسات النفوذ الإقليمية والمعادلات السياسية الداخلية. علينا تحديداً أن نجعل من مفاهيم السيادة الدولاتية وصيغ التعاون بين دول المنطقة أطراً فعلية لعلاقات إرادية مبنية على الاعتراف والاحترام المتبادل. بكلام أكثر مباشرة، على الثقافة السياسية في الأوساط الإسلامية والأداء السياسي بالتالي أن يجعل من مبدأ السيادة الدولاتية مبدأ فاصلاً ومؤسّساً لاستقلالية الحيّز السياسي عن كل أشكال المداخلة الإقليمية وأن تنتظم العلاقات مع دول الجوار الإقليمي على أساس هذه الاستقلالية. لن نستطيع أن ننهي الالتباسات التي تحكم المسارات السياسية في بلادنا ما لم نجعل من الاستقلال السياسي مدخلاً إلى معادلات داخلية جديدة ومنطلقاً لعلاقات إقليمية بنّاءة. هذا يعني بكلام آخر أنه لم يعد من الممكن التأقلم مع واقع التداخل البنيوي بين متغيّرات الداخل والخارج على أساس يلغي استقلالية الحيّز الوطني ويجعل من الأرض اللبنانية واللبنانيين متغيّرات تابعة لديناميكيات ومحاور نفوذ تتجاوزهم. أمّا الترجمة الفعلية لهذا المبدأ فتعني إعادة النظر بمجموعة وقائع ومعادلات حالت وتحول دون حيازة لبنان المدى الاستقلالي الذي يحتاجه من أجل حماية حقوقه السيادية وصون قدرته على المشاركة النديّة في الحياة الإقليمية. أمّا الإشكالات في هذا المجال فتنعقد حول المحاور التالية:

١– العلاقات اللبنانية – السورية: تتطلّب العلاقات بين البلدين تبديد مجموعة من الالتباسات

التي تتغذّى منها علاقة نزاعية لا بدّ من إنهائها إذا ما أردنا العبور إلى واقع تطبيعي وسليم. على الموقف اللبناني أن يكون متماسكاً في الحدّ الأقصى وواضحاً لجهة إقناع النظام السوري أن العلاقة السليمة ينبغي أن تنتظم من خلال مفهوم العلاقات بين بلدين مستقلّين يحترم الواحد استقلال الآخر وخياراته السياسية والحياتية وبعيداً عن التضليل الإيديولوجي الذي يستتر وراءه النظام السوري لتبرير وضع يده على لبنان. إن مقولات شعب واحد بدولتين والأفق الاستراتيجي الواحد والعمل الفعلي لضرب قواعد العيش المشترك ودفع النزاعات الطائفية والعائلية والمناطقية والحزبية في كل اتجاه وذلك إمعاناً في ضرب مناعة الجسم الوطني اللبناني، لن يساعدوا في تصحيح العلاقات ولا ارتقائها إلى مستوى النديّة المطلوبة بين دولتين متساويتين في القدر والحقوق.

لا بدّ في هذا السياق، من الإشارة إلى أن الاختلافات البنيوية بين النظامين لن تساعد في تنزيه العلاقة ودفعها ضمن سياق بنّاء. فلبنان على أعطابه المتنوّعة بلد يريد نفسه ديموقراطياً مبنياً على أسس دولة القانون، وحقوق الإنسان، والحرص على الحرّيات والحقوق التأسيسية على اختلاف مواقعها، وعلى التمييز المبدئي بين الحكم والمجتمع المدني وإقامة العلاقات في ما بينهما على أساس إرادي وتعاوني تحكمه مبادئ وصيغ دستورية واضحة المعالم. في حين أن سوريا هي النقيض الفعلي لما عليه لبنان من خيارات سياسية ليبرالية ولذا انبنت كل مداخلة النظام السوري على أساس تقويض كل هذه الخصائص التي جعلت من لبنان بلداً ليبرالياً. المجتمع السوري محكوم من قبل نظام أوتوقراطي يتوسّل إيديولوجية فقيرة في مضمونها غطاء لديكتاتورية شخصانية لا هدف لها سوى تأمين ديمومتها واستثمار الموارد العامة من أجل تنمية ثروات الديكتاتور والموالين الذين يستخدمهم في عملية حكم البلاد. ضف إلى ذلك أن استمرارية النظام تفترض، بحسب أدائه على مدى ما يقارب الأربعة عقود، تطوير سياسة نفوذ إقليمية تطاول الدول المجاورة والمدى العربي والشرق الأوسطي الأوسع.

إن سياسة النفوذ الخارجي التي يعتمدها النظام هي البديل الوظيفي للإصلاح الداخلي، فالهروب إلى الخارج في محاولات متكرّرة لتكوين أنظمة ملحقة أو خلق أجرام داخل مجتمعات الدول المجاورة لاستعمالها في مجال ضرب السلم الأهلي والدفع بسياسات نزاعية في غير اتّجاه، هو من ثوابت الأداء السياسي لهذا النظام. هذا الأداء لا يعني البتّة أن النظام السوري يتفرّد به، فهو نموذج لأداء تمتاز به كل أنظمة المنطقة على اختلاف أنواع ديكتاتورياتها من عسكرية وعائلية ودينية وعشائرية. إن الإبقاء على احتكار الحكم والتصرّف بثروات البلاد والإبقاء على دوّامات نزاعية ومحاور نفوذ على المستوى الإقليمي، هي متغيّرات مترابطة تهدف إلى أمر واحد: الإبقاء على السلطة وتأمين الخلافة. هنا مكمن الاستحالة في جعل العلاقة بين البلدين علاقة سوية بين أنداد. هذا يعني بكلام آخر أنه لولا المداخلة الدولية التي أسّس لها القرار ١٥٥٩ وما أوجدته من ضمانات وما أقامته من حواجز تحول دون العودة إلى الوراء، ولولا الغلطة المميتة التي ارتكبها النظام السوري باغتياله رئيس الوزراء رفيق الحريري وما لحقها من اغتيالات متتالية لشخصيات سياسية وإعلامية، وما نتج عنها من انتفاضة عنيفة ونوعية للمجتمع المدني اللبناني على اختلاف توزّعاته، لما استطاع هذا الأخير مع كل ما يختزنه من طاقات خلّاقة واستقلالية معنوية وفعلية وعلاقات دولية وتشبّث باستقلالية البلاد ووعي عميق لمدلولات

روايتها المؤسّسة، من كسر حالة الحجر التي فرضها النظام السوري على البلاد.

كان لا بدّ من إيجاد توازن استراتيجي جديد تؤمّنه الديموقراطيات الغربية للحؤول دون تمادي هذا النظام في عملية تقويضه المتدرّج والحثيث لمرتكزات الليبرالية اللبنانية. ليس هنالك من أمل في أن تصطلح العلاقة ما لم يغيّر النظام السوري في خياراته الأساسية ولا أعرف لأي مدىً هو مستعدّ لهكذا انعطافة، يرى فيها بداية لنهايته. إن التغيير السياسي في الداخل السوري وما ينطوي عليه من إطلاق ورشة إصلاح سياسي باتجاه الديموقراطية والإنماء الشامل ومداخلة إقليمية جديدة قائمة على المشاركة في تسوية النزاعات الإقليمية المديدة، هو من الأمور المطلوبة ولكنها باقية ضمن دائرة التمنّي حتى إشعار آخر. إن حالة الركود التي تعيشها مجتمعات كالمجتمع السوري لا تؤهلها لعمليات تغيير تدريجية ومتوازنة لأنها قضت بفعل سياسات التفكيك المنهجية التي اعتمدتها الأنظمة لمجتمعاتها المدنية على كل أشكال التمكين النفسي والحقوقي والسياسي والمعنوي والمهني التي تؤهّل للعمل الإصلاحي البنّاء. لذا فسقوط الأنظمة في هكذا مجتمعات ترافقه تداعيات مأساوية تديرها الحركات الراديكالية والإرهابيون ومقاولو الفوضى، نظراً لغياب بنيات متماسكة ومرجعيات قيمية ضابطة ونخب إصلاحية. فالبديل عن الديكتاتورية والقمع والفقر والتبعية ومناخات الخوف والكذب والتصرّف بالناس هو الديكتاتورية والقمع والفقر والتبعية ومناخات الخوف والكذب والتصرّف بالناس. إن ما أقوله في حال النظام السوري ينطبق في معظم الحالات على واقع أغلبية الأنظمة في المنطقة مع حفظ النسبيات والفوارق الخاصة بكل دولة ومجتمع.

إن الملاحظة التي أبديها ضمن هذا السياق هي من باب الاستقراء للواقع وليس من باب الإملاء على ما يجب للشعب السوري القيام به لجهة تحديد أولويات التغيير ومداخله وأقطابه في بلاده. على السوريين أن يسعوا لتحديد نهج التغيير وأساليبه على نحو يقيهم الوقوع في تجربة التغيير الإرادي الذي أسّست له المداخلة الأميركية في العراق، والذي أودى إلى فراغات ملأها الإرهاب الأصولي والسنّة الخائفون على مصيرهم ويتامى النظام المندثر وعصابات الاجرام، لأن هذه المجتمعات كما أوردنا أعلاه لا تمتلك الاحتياط المؤسّسي من دولاتي ومدني الذي يمكّنها من تلقّف المبادرات التغييرية وتوظيفها من ضمن خطة انتقال نوعية. لقد أخطأت الإدارة الأميركية عندما اعتقدت أن مبادرتها سوف تؤسّس لعمل إصلاحي في العراق ولتداعيات إصلاحية إقليمية تمهّد لأعمال التسوية العقلانية والتفاوضية للنزاعات الداخلية والإقليمية ولمبادرات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي. إن إبقاء لبنان ضمن دائرة المراقبة الدولية هو أساسي في هذه المرحلة لأن النظام السوري لم يستوعب بعد فكرة خسارته للبنان كامتداد استراتيجي واقتصادي لمصالح الديكتاتورية السورية ومواليها المحليين. إن مسلسل الاغتيالات المتنقّل وعمليات التسلّح التي تشمل غير طرف بدءاً بفتح إمدادات التسلّح لحزب الله ومروراً بتسليح مختلف الفصائل الفلسطينية ووصولاً إلى مختلف الأجرام والمستفيدين من المداخلة السورية على غرار أحزاب البعث والقومي السوري ومختلف المنظّمات الأصولية السنّية، والعمل الحثيث على نسف كل إمكانيات التسوية الداخلية سواء لجهة أزمة الحكم الحاضرة أو لناحية إعادة بناء الحيّز الاستقلالي للحياة السياسية اللبنانية، كلّها مؤشرات تؤكّد أن النظام السوري لا يزال يراهن على إفشال المرحلة الانتقالية في لبنان وعلى إعادة لبنان إلى دائرة الوصاية

المباشرة.

٢– المداخلة الإيرانية: لقد انبنت المداخلة الإيرانية على قاعدة التواصل المذهبية بين شيعة لبنان والمرجعيات الشيعية الإيرانية والدولة الإيرانية. إن واقع التواصل قديم وسابق للمرحلة الدولاتية ومرتبط بالعلاقات الدينية والاستراتيجية الملازمة لطبيعة المؤسّسة الدينية الشيعية. غير أن النقلة النوعية في العلاقة قد تمّت مع دخول إيران مرحلة الثورة الخمينية التي أدخلت متغيّراً دينياً جديداً هو إنشاء مؤسّسة ولاية الفقيه التي تأسّس عليها مفهوم الحكم الجديد في إيران والتي تشمل سلطتها التدبيرية سائر الطوائف الشيعية أنّى وجدت. لقد أخرجت الثورة الخمينية الشيعة الاثني عشرية من واقع الاعتزال السياسي (Quiétisme politique) الى واقع ثوري يهدف ليس فقط إلى قلب الأنظمة بل إلى إحداث تعديلات جيو– استراتيجية أكثر ملاءمة لسياسة نفوذ شيعية ومحاولة التأثير على العالم السنّي من خلال المزايدة السياسية والتصلّب في شأن التسوية العربية – الاسرائيلية. تنطلق مراجعتنا لدور حزب الله من وجهة نظر متوازية يتقاطع فيها دوره في استراتيجيات التمكين الداخلية التي صاغها الشيعة منذ بدايات عمل الإمام موسى الصدر ودوره في مجال تثبيت المداخلة الإيرانية داخل المدى الشرق أدنوي. غير أن فهم هذا التقاطع يملي علينا تجاوز مفهوم علاقة المخارجة بين الدورين والتأكيد أن سياسة التمكين الداخلي التي يقودها حزب الله في الداخل الشيعي اللبناني ترتبط بشكل وثيق بالأفق الإيديولوجي والاستراتيجي للثورة الإيرانية. هذا يعني بالتالي أن مفكرته السياسية مبنية على أساس هذا التداخل الذي ترفده السياسة الإيرانية بعمق استراتيجي وإمكانيات مادية وسياسية وعسكرية.

إن مداخلة حزب الله تتجاوز الأفق الاستراتيجي اللبناني باتجاه أفق عربي وإسلامي يتوخى إخراج إيران من دائرة نفوذها المباشرة في الشرق الآسيوي والخليج الفارسي – العربي حيث تتواجه مع سياسات نفوذ سنّية ممثلة بباكستان والسعودية، إلى دائرة أوسع تسمح لها بالتأثير المباشر على المدى السنّي من خلال اعتماد مواقف تصعيدية في مجال التعاطي مع النزاع العربي – الاسرائيلي، وخرق دوائر نفوذه على تنوّع مداراتها المصرية والسعودية والأردنية وكسر الأطواق التي يحاولون فرضها عليها. من ثم علينا أن نتنبّه الى أن دور حزب الله يتأثّر أيضاً بصراعات النفوذ الخاصة بالنظام الإيراني وبتضارب الخيارات الاستراتيجية الملازمة لها. كما أن لحزب الله دوراً أساسياً يلعبه في ترفيد استراتيجية النفوذ الشيعية التي تقودها إيران وهذا ما يعطيه دوراً مباشراً في صياغة الأداء الاستراتيجي في منطقة الشرق الأدنى وفي تدعيم خيارات الجناح المحافظ لنظام الملالي. السؤال الذي يعنينا في هذا المجال، هو هل أن للشأن اللبناني حيّزاً مستقلاً في مفكرته؟ وهل أن هذا الحيّز المستقل في حال التسليم به هو من باب السياسة المرحلية تمهيداً لإيجاد نظام مرادف للجمهورية الإسلامية في إيران؟ السؤال مطروح والأجوبة ملتبسة في هذا الشأن لأن المفكرّة الإيديولوجية والسياسية والاستراتيجية لـ "حزب الله" لا زالت مبنية على أساس هذا التداخل العضوي بين مفكرة الجمهورية الإسلامية وحسابات الداخل اللبناني. إن الإصرار الذي يبديه حزب الله في مجال الدفاع عن وضعيته الخارجة عن تطبيقات السيادة اللبنانية (Extraterritorialité) لجهة حرية المبادرة على مستوى السياسة العسكرية والخارجية بالإضافة إلى الحكم الذاتي في معظم أماكن التواجد الشيعي،

يجعلنا نشكّك في إمكانية التراجع عن هذا النفوذ البارا – دولاتي لحساب الدولة اللبنانية الجامعة.

إن الجواب الحاسم في هذا المجال يرتبط بتبدّل اتجاهات سياسة النفوذ الشيعية الإيرانية ودرجة تسليمها بالواقع الجيو- بوليتيكي الإقليمي. إن المواجهة المفتوحة التي أرادها "حزب الله" مع اسرائيل منذ الثمانينات قد عرفت نهايتين الأولى في بداية العام ٢٠٠٠ عندما انسحبت اسرائيل على أمل أن تقف العمليات العسكرية لـ "حزب الله". لكن لسوء الحظ، لم تقف المداخلات العسكرية بل اتخذت شكل النزاعات الخفيفة الوتيرة (Low Intensity Conflicts) والمستمرة، إلى أن انفجرت في العام ٢٠٠٦ وأدّت إلى تدويل النزاع في جنوب لبنان الذي أنيط أمنه بوصاية دولية قائمة على توسيع مدى انتشار القوات الدولية وإعادة صياغة مهمتها على أساس حفظ الأمن على الحدود اللبنانية – الاسرائيلية. لقد تضمنت هذه الصيغة الأمنية الجديدة في ما تضمّنت نزع سلاح "حزب الله" من خلال القرار الدولي ١٧٠١ وحلّ الإشكالات حول مسألة مزارع شبعا بالطرق الديبلوماسية. إن إنهاء نطاق التفاعلات النزاعية في جنوب لبنان وبعض أجزاء البقاع الغربي يبقى موقّتاً ريثما تتبلور المفاوضات الإيرانية – الأميركية/الأوروبية لجهة إيجاد تسوية شاملة لمسائل الطاقة النووية الإيرانية وللنزاعات المفتوحة في العراق والأراضي الفلسطينية. إن التعايش الحاضر بين الوساطة الدولية والدولة اللبنانية والواقع البارا- دولاتي لـ "حزب الله" هو أمر برسم التسوية الشاملة أو الانفجار في الأشهر القادمة.

٣- المداخلة السعودية: لقد تركزت المداخلة السعودية في تضاعيف البنية الطائفية السنّية منذ الخمسينات وذلك عبر ترفيد المؤسّسات التربوية والاجتماعية والخيرية وعبر توظيفاتها المالية والعقارية والاستثمارية على المستويين السنّي واللبناني عموماً. إلاّ أن هذه المداخلة قد عرفت نقلة نوعية عندما بادر رجل الأعمال اللبناني- السعودي رفيق الحريري إلى تأسيس نقلة نوعية في هذه العلاقات، فقام بإنشاء شبكة من الخدمات التربوية والاجتماعية والصّحية التي أمّنت التعليم العالي والمهنّي المتخصّص والمساعدات الاجتماعية والاستشفائية لعشرات الألوف الذين شكّلوا الرافعة الجديدة للدور السنّي في البلاد. إن عملية التحديث التي خاض غمارها الرئيس الحريري قد أسّست في الوقت عينه لتمدّد الطبقة الوسطى داخل أوساط سنّية شتّى في بيروت وصيدا وطرابلس والبقاع وعكّار ولإشاعة مناخات ليبرالية. أمّا الدور المتجدّد للسعودية بعد اغتيال الرئيس الحريري فيقوم على أساس التحكيم بين تيّاراتها التي تتوزّع بين زعامة آل الحريري التي لا تزال الأقوى على مدى رقعة الانتشار السنّي في البلاد والحركات السلفية التي تتمتع بنفوذ متناثر ومنغلق ينعقد حول أمراء وداعيات وارتباطات شتّى مع المنظّمات الجهادية البن لادنية، وما تبقّى من الزعامات العائلية في بيروت وصيدا وطرابلس وعكّار (آل سلام والبزري وكرامي والعلي...)؛ يضاف إلى ذلك دور متعاظم في مجال تنمية المداخلات المصرفية (شراء حصص أغلبية في معظم الشبكة المصرفية اللبنانية) وشراء العقارات في وسط بيروت وبعض مناطق الشمال والجنوب والبقاع وجبل لبنان، وتوسيع رقعة الاستثمارات التجارية والصناعية والخدماتية؛ وفي مجال التحكيم السياسي بين المذاهب الإسلامية وأفراد الأوليغارشية السياسية على تنوّع مواقعها خاصة بعد نشوب أزمة الحكم الراهنة.

٤- المداخلة المصرية: تتركّز هذه المداخلة على التحكيم في نزاعات الحكم القائمة بين أفراد

الأوليغارشية السياسية وفي مجال احتواء النزاعات الإقليمية التي تنطلق من الأرض اللبنانية كما في صيف ٢٠٠٦ وإحكام الطوق حول المداخلة الإيرانية داخل نطاق النفوذ السنّي في منطقة الشرق الأدنى.

٥- واقع المخيمات الفلسطينية: لا تزال المخيمات الفلسطينية منذ أربعة عقود وعلى الرغم من نهاية مرحلة النزاعات المفتوحة على الأرض اللبنانية منذ العام ١٩٩٠، المناطق الوحيدة الخارجة بشكل شبه تام عن السيادة اللبنانية. ولا تزال هذه المناطق على ما كانت عليه في السابق، نطاقاً تتحرّك فيه كل سياسات النفوذ الإقليمية من انقلابية وإرهابية ومعارضة لمنظمة التحرير الفلسطينية وللسلطة الوطنية الفلسطينية.

٦- النزاع العربي – الاسرائيلي: إن الديناميكية السلمية في هذا المجال أصبحت من حيثيات العمل الديبلوماسي والسياسي الأساسية وعلى الرغم من كل الانتكاسات التي أصابتها منذ بدايات مدريد وأوسلو ووصولاً إلى خارطة الطريق. لقد استعملت أرض لبنان من قبل السياسات السورية والإيرانية وسائر ملحقاتها من قوى الممانعة الفلسطينية من أجل نسف إمكانيات التسوية السلمية، الأمر الذي يطرح أسئلة ملحّة لجهة موقع الدولة اللبنانية ومدى اقتناع اللبنانيين على اختلاف توزّعاتهم بضرورة تخريج تفاهم حول سبل تعاطيهم مع هذا الملف انطلاقاً من مبدأ السيادة الفعلية والمشاركة الندّية في المفاوضات الإقليمية.

٧- المداخلات الأميركية والغربية: تمحورت هذه المداخلات على اختلاف أولوياتها وسياساتها حول إيجاد حلول متداخلة تساعد على تخريج تسويات سلمية في كل من العراق والنزاع العربي- الاسرائيلي والسودان وتضمن انتقال لبنان إلى مرحلة ديموقراطية ناجزة. إن التفاهم الفرنسي- الأميركي حول ضرورة مساعدة لبنان في عملية خروجه عن واقع الوصاية السورية وإعادة بناء نظامه الديموقراطي، كان الملف الإقليمي الوحيد الذي جمع الأميركيين والفرنسيين والأوروبيين على وجه أعمّ. إن المداخلات الغربية من خلال القرارين الأساسيين ١٥٩٥و١٧٠١ كانا المدخلين من أجل مساعدة لبنان للخروج عن واقع الاحتلال السوري الذي كما قلنا سابقاً عمل على تقويض حيثية لبنان الوطنية والديموقراطية، وعلى إنهاء واقع النزاعات الإقليمية المفتوحة من خلال أرض الجنوب. إن هذه المراجعة السريعة لمختلف عناصر المفكرة السياسية الإقليمية تملي علينا مواقف غير ملتبسة حيال الأمور التالية:

أ) استعادة الدولة اللبنانية لحقوقها السيادية في مجالات السياسة الخارجية والدفاعية وإنهاء واقع التوازي بينها وبين قوى الأمر الواقع التي لا زالت تمسك بمبادرات مهمّة في هذين المجالين. إن التعايش مع واقع السيادة المعلّقة لحساب تنظيم سياسي وعسكري كـ "حزب الله" أو ضمن حيّز جغرافي كما هو الحال في نطاق المخيمات الفلسطينية قد أصبح من المفارقات التي لا يمكن قبولها والتي تنبغي معالجتها بالحوار مع قيادة الحزب ومع السلطة الوطنية الفلسطينية ولكن على أساس التسليم المسبق بحقوق الدولة اللبنانية في السيادة على أرضها وعلى قراراتها في هذين المجالين. لم يعد من الممكن التأقلم مع واقع سياسي قائم على تخوم الدولة واللادولة.

ب) يفترض تطبيع العلاقات اللبنانية – السورية وإعادة النظر بها على قاعدة الاعتراف المتبادل

والتعاون الإرادي والعلاقة الديبلوماسية بين دولتين مستقلّتين وخارجاً عن كل الالتباسات الإيديولوجية وسياسات النفوذ والاستتباع التي اعتمدت في العقود الأربعة الماضية.

ج) لا بدّ من سؤال أساسي يطرح لـ "حزب الله" حول إمكانية فصل المفكرة الاستراتيجية الإيرانية عن أولويات الأمن الوطني اللبناني التي تقضي بإنهاء واقع النزاعات المفتوحة على أرض الجنوب عبر الالتزام بالآلية التي أوجدها القرار ١٧٠١ وبالأهداف التي يرمي إليها.

د) لم يعد هنالك من مجال للتنازل عن حقنا كدولة سيّدة في مجال المشاركة في المفاوضات الآيلة إلى حلّ النزاع العربي – الاسرائيلي بمختلف ملفّاته على أساس مفكرة لبنانية مستقلّة وحركة مستقلّة في مجالات المبادرة والتوسّط وإقرار الخطوات وعلى قاعدة التعاون الإرادي مع سائر دول الجامعة.

هـ) إن العلاقات مع المملكة العربية السعودية تستوجب التركيز من الجانب اللبناني على الفواصل السيادية وعلى حدود المداخلات لجهة الحقّ في التملّك وطبيعة الاستثمارات وضرورة الالتزام بما يوجبه الإجماع اللبناني في كل ما يتعلّق في المسائل السيادية على تنوّع تطبيقاتها في مجالات السياسة الداخلية والخارجية والاقتصاد.

و) لا بدّ من إنهاء واقع السيادة المعلّقة في المخيمات على أساس عودتها إلى نطاق السيادة اللبنانية لجهة الأمن والسلطة السياسية، الأمر الذي يملي نزع السلاح من المخيمات الفلسطينية واستعادة الدولة اللبنانية لسلطتها السيادية على أرض المخيّمات. هذا الأمر يستوجب تفاوضاً حول أصول هذا الانتقال مع السلطة الوطنية الفلسطينية والتزاماً من جانب الدولة اللبنانية لجهة تحمّل مسؤولياتها الأمنية كاملة في المخيّمات وقيامها بالتوافق مع السلطة الوطنية الفلسطينية وجامعة الدول العربية ووكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين والمنظّمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال، بوضع سياسة اجتماعية متكاملة لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والصحية والبيئية والإنسانية داخل المخيّمات. هذا يعني بكلام آخر لقد آن الأوان للخروج عن واقع المنعزلات الأمنية والبشرية إلى واقع التداخل الإنساني المبني على التطبيع بكل جوانبه.

ز) التعاطي الإيجابي مع سائر المبادرات العربية والغربية الهادفة إلى مساعدة لبنان على النجاح في عملية استعادته لاستقلاله ولخياراته الديموقراطية والحوْول دون إعادته إلى دوّامة النزاعات الإقليمية المفتوحة على أرضه. هذا يعني ضرورة تحرير خياراته الحكومية لجهة التعاون مع كل السياسات العربية والغربية الآيلة إلى الخوض في ديناميكية السلام المتداخلة على الصعيد الإقليمي.

طبيعة النظام السياسي: إن النظام السياسي اللبناني هو نظام ديموقراطي في مجمل مواصفاته: فصل السلطات، المبدأ التمثيلي، التداول على السلطة، المحاسبة، الطابع الإرادي والتوافقي الذي

يقوم عليه العقد السياسي. إن أبرز ما يخصّص هذا النظام هو ملازمته للتجربة الوطنية اللبنانية منذ نشأتها ولم يكن حصيلة لتطورات طارئة أم لاحقة. لقد تسلّمه اللبنانيون أساساً من السلطة المنتدبة والأهمّ من ذلك أنهم لم يتخلّوا عن هذا الإرث كما فعل سواهم من الدول العربية. إن سبب ديمومة الخيار الديموقراطي يعود إلى طبيعة المجتمع المدني اللبناني الذي بحكم استقلاليته المعنوية وطابعه المؤسّسي وتعدّديته لم يكن بقادر على التأقلم مع أي نظام آخر يتعرّض للحرّيات الأساسية. لقد تأسست التجربة السياسية اللبنانية ليس فقط كامتداد لتجربة الحكم الذاتي التي عاشها جبل لبنان زمن الحكم العثماني بل بفعل الحداثة السياسية التي تبنّاها الموارنة كخيار سياسي يسمح بالخروج على مبدأ الدولة الإسلامية وتطبيقاتها التي تقضي بإرساء تعاقد غير متكافئ بين المسلمين وغير المسلمين عبّرت عنه بشكل واضح مقولة الذمّية وما تمليه من إلغاء للمساواة على مستوى الحرّيات والحقوق الأساسية ومن دونية معنوية أدّت مجتمعة إلى القضاء على الكيان الأكليسيولوجي والحضاري والثقافي واللغوي والسياسي لتراثات كنسية بالغة الأهمية كالسريانية والأشورية والبيزنطية والأرمنية وعلى تحويلها عبر التاريخ الإسلامي إلى منعزلات دينية عرفت بـ "حارات النصارى".

إذاً فالخيار الديموقراطي كان في أساسه ليس فقط خياراً مؤسّسياً بل كيانياً، تكمن أهميته في قدرته على تصفية الثقافة التمييزية التي أسّست لها مقولات شرعية وممارسات تاريخية واستعدادات نفسية تأقلمت مع واقع التمييز سواء لجهة المسلمين أو المسيحيين. إن النظام الطائفي هو في أسسه الأنتروبولوجية والصيغ السياسية والدستورية التي أنتجها هو الردّ المباشر على مبدأ التمييز الذي أنشأته المقولات الشرعية وتطبيقاتها لجهة الثقافة السياسية والموجبات الشرعية والقانونية وأصول المعاملات في الدول العربية والإسلامية. إن هدف هذا النظام هو الحوْول دون تركيز آليات تمييزية تُسقط الحقوق المدنية والسياسية والحرّيات بمختلف أبعادها عند غير المسلمين أو عند المسلمين الذين ينتمون إلى أقليات مذهبية داخل الإسلام أو ما تفرع عنه أديان وفرق. هذا النظام الذي يفترض أصولاً تمثيلية على أساس الجماعات قد صيغ في منطلقاته على اسس ديموقراطية علينا تظهيرها إذا ما أردنا أن نحول دون تحوّلها إلى نظام تمييزي بدوره وغير ديموقراطي.

أمّا إشكالية تداخل النظام الطائفي مع الديموقراطية فهي موضوع على غاية من الأهمية لأنه على أساس تجربة كالتجربة اللبنانية أعاد الكثيرون من علماء السياسة الاعتبار بنظرية التوفيق بين حقوق الجماعات وحقوق الأفراد في الأنظمة الديموقراطية. لقد تبلورت نظرية الديموقراطية من قلب المعاناة التي عاشتها مجتمعات مركّبة وغير متجانسة في نسيجها الاتني والديني واللغوي والوطني والثقافي وأظهرت أن النظام الديموقراطي يستطيع أن يتأقلم مع الواقع التعدّدي وأنه لا يشترط التجانس في كل المضامين التي أشرنا إليها. لقد ظهّرت هذه الدراسات أن الجماعات الأولية (Primordial Groups) تكيّفية وليس هنالك من موانع مبدئية تحول دون تبنّيها للقيم الديموقراطية وأن تدفع بالديناميكية السياسية في هذه المجتمعات التعدّدية باتجاه أشكال متنوّعة للمشاركة السياسية والتداخل المدني على أساس المساواة في الحقوق والواجبات وتوزيع الثروات بشكل متكافئ بين كل الجماعات المكوّنة أو داخل الجماعات ذاتها والاعتراف بالخصائص الثقافية. كما العكس هو صحيح، عندما

تلجأ هذه الجماعات إلى الخيارات غير الديموقراطية والقائمة على العنف والتمييز المستند إلى مقولات وممارسات. إن إرساء الخيار الديموقراطي على قاعدة التوافق بين الجماعات اللبنانية قد استند إلى الاعتبارات التالية:

١- الاعتراف بالتعدّدية الدينية وما تحمله من خصائص ومواريث وخيارات على المستويات اللاهوتية والثقافية واللغوية والحضارية والحياتية والعمل على تجاوز المقولة الملازمة للثقافة السياسية الإسلاميّة المصدر على تنوع تطبيقاتها والتي تقول إن الإسلام بداية لاغية لكل ما سبقه.

٢- إن التعدّدية القيمية الملازمة للمجتمعات المعاصرة وللمجتمعات المركّبة تفترض إجماعاً حول قيم سياسية ومدنية جامعة بديلة عن غياب الإجماع القيمي بين الجماعات المكوّنة. هذا هو مبدأ الحكم التوافقي الذي يفترض أساساً تفاهماً بين الجماعات المكوّنة حول القيم السياسية التي يتركّز حولها مفهوم العيش المشترك: الإقرار بالواقع التعدّدي، المساواة في الحقوق والحرّيات الأساسية من خاصة وعامّة، المشاركة السياسية، العدالة التوزيعية، السلم الأهلي، حكم القانون، الانفتاح على الحقيقة، العمل الإنمائي، الحوار على أساس انفتاح الحيّز العام على كل أشكال المداخلات. هذه القيم السياسية هي قيم ناظمة للحياة السياسية ولا ارتباط لها بتبدّل موازين القوى السياسية والاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية...

٣- التعدّدية اللبنانية كما قوننها دستور ١٩٢٦ والمنطق والممارسات الميثاقية تداخلية في تعريفاتها وفي تطبيقاتها، أيّ أنها تقوم على أساس منطلقات وفاقية هدفها تأمين المساواة والحؤول دون السيطرة الفئوية وتأمين الشروط البنيوية لجهة الثقافة السياسية والصيغ الدستورية والممارسات السياسية التي تسمح للبنانيين بإدارة واقعهم التعدّدي على نحو وفاقي وتداخلي. (المادة ٩٥، التماساً للعدل والوفاق بين اللبنانيين...) إن السلام اللبناني يتطلب بادئ ذي بدء الاعتراف بوقائع تاريخية أسّست للنسق السياسي اللبناني ومهّدت لنشوء ثقافة سياسية وتدبيرية وفاقية في منطلقاتها ومؤدّياتها.

إن النقد الذي تقول به بعض النظريات يعبرّ في بعض الأحيان عن معاناة محقّة وناشئة عن سوء التطبيق وأخرى عن سوء فهم للمصادر التاريخية التي أسّست لهذا النظام وأخيرة تنطلق من إيديولوجيات تقول بالتوحيد الإرادي القسري وما يفترضه من سياسات انقلابية تؤدي إلى الاطاحة بالنظام والبلد في آن معاً. علينا ضمن هذا السياق أن نسوق بعض الأفكار الإصلاحية من أجل تلافي المسارات المسدودة التي تؤدي إليها السياسات الإرادية أو سياسات النفوذ أو السياسات غير الواقعية، علينا أن نعي:

أ) أن النظام الطائفي بما يفترضه من مشاركة بين الجماعات الدينية المكوّنة يتطلّب إعلان نوايا متجدّدة من قبل كل اللبنانيين لجهة حرصهم على القيم السياسية الداخلية التي عدّدنا في ما سبق وأن الالتزام بهذه القيم غير خاضع لتقلّبات موازين القوى بحيث يعدل كل فريق

عن التزاماته الميثاقية التي تقضي باحترام الحقوق والحرّيات وما تنشئها من أصول، إذا ما شعر أن تحالفاته الخارجية ومقدّراته الاقتصادية والاجتماعية ووضعيّته السكانية وخياراته الدينية تؤهّله للدفع بسياسة سيطرة من أي نوع.

ب) إن إشكالية التوفيق بين حقوق الطوائف وحقوق الأفراد هو شرط أساسي إذا ما أردنا أن نلتزم قواعد ديموقراطية ليبرالية حقة. ليس من المقبول أن يخسر الأفراد حقوقهم وحرّياتهم الفردية لحساب حقوق الجماعات الطائفية. وهذا ما يملي علينا ليس فقط إيجاد توحيد على مستوى قوانين الأحوال الشخصية التي هي ركن أساسي من أركان الحقوق المدنية التي تمتاز به المواطنية المعاصرة، بل تفترض حماية كل أشكال الحرّيات الخاصة لجهة الخيارات الحياتية وحرّية الاعتقاد الديني والفلسفي والأخلاقي. ليس هناك من ديموقراطية ليبرالية دون حماية حقوق الأفراد التي ينبغي أن تكون المقياس ليس فقط على مستوى الحقوق والحرّيات الفردية ولكن أيضاً على مستوى تطابق حقوق الجماعات مع الشرعة العالمية لحقوق الإنسان التي هي المستند الأساسي للحقوق الفردية. إن المنطق الوفاقي والإصلاحي الذي ينبغي أن يرشدنا في مجال وضع السياسات الواقعية، يقول بضرورة اعتماد قانون أحوال شخصية مدني يجيز على أساس اختياري الزواج والطلاق والميراث لجهة المسلمين والزواج لجهة المسيحيين للذين يرغبون في ذلك. كما أنه ينبغي أن تلغى كل القوانين التي تحدّ من حرية الأفراد لجهة صياغة وانتهاج خيارات حياتية خارجة عن الإجماع القيمي. فالديموقراطيات المعاصرة لا تقوم على مبدأ الإجماع القيمي لأن في ذلك تنكّراً لتعدّدية الأنظمة القيمية والخيارات الحياتية التي تمتاز بها المجتمعات الليبرالية المعاصرة – والتي أجمعنا كلبنانيين على اختيارها كخيار سياسي – ولكن على أساس حماية حرية الأفراد في خياراتهم الحياتية. إن نظام التمثيل الطائفي قد وضع أساساً لمنع سياسات السيطرة بين الجماعات، وليس لفرض حدود الجماعات على حساب حرّيات الأفراد. إن الاعتراف بحقوق الجماعات يجب ألا يتلازم مع فرض قيود في داخلها تحول دون حرّية أفرادها في صوغهم خياراتهم الحياتية لجهة المعتقد والنهج الحياتي. لا بدّ من الغوص بعمل سياسي ونقاش فكري لتعديل نظامنا السياسي بحيث نعيد للحقوق الفردية دورها الأساسي في قلب المؤسسات والممارسات الديموقراطية.

ج) إن النظام التمثيلي الذي يقضي بتمثيل متناسب للطوائف في آليات الحكم يفترض إعادة نظر لجهة الحؤول دون تنامي الإقفالات المتنوعة على حرّية التمثيل وتنوّعه ونزاهته. على النظام الانتخابي أن يظهّر التنوّع السياسي داخل الطوائف وداخل المجتمع المدني على تنوع مواقعه، كما عليه أن يحول دون تنامي الأوليغارشيات السياسية والمالية التي تسعى إلى فرض إقفالات على حركية النخب بشكل لا مثيل له، وبالتالي فرض ضوابط على المصاريف الانتخابية وعلى استعمال وسائل الإعلام.

٤- لقد سمح النظام الطائفي باعترافه بالشخصية الجماعية Corporate Identity

للطوائف المكوّنة للكيان الدولاتي والسابقة له، بحماية أحد أهم مرتكزات الحقوق والحرّيات الديموقراطية المعاصرة، وهي التمييز المبدئي بين المجتمع المدني ومؤسسة الدولة. خلافاً لما نشهده في جوارنا الإقليمي حيث بادرت أنظمة سياسية تديرها أوليغارشيات وحكام أوتوقراطيون إلى التصرّف الاستنسابي بحقوق وحرّيات مواطنيها الفردية والجماعية على نحو أضعف بشكل مميت كيانهم المعنوي والحقوقي والنفسي، الأمر الذي أودى إلى القضاء على أشكال الحرمة المعنوية (Habeas Corpus) التي يتأسّس عليها حكم القانون. إن الحفاظ على هذه الوديعة التاريخية التي تأتّت من خيارات حياتية وسياسية لا لبس فيها، يملي علينا أن نعمل على ربط هذه المؤسّسات في أدائها بالشرعية العميمة لحقوق الإنسان كمعيار ناظم وكمرجعية ناقدة بحيث لا يسمح بأي شكل من أشكال التمييز الديني أو العرقي أو الجنسي أو الاتني أو بحسب الأوضاع الخاصة (الإعاقة...) وأن تخضع ممارساتها لكل الأعراف المهنية التي تحدّدها المقاييس الدولية في كل من المجالات. هذا يملي أيضاً علينا مراجعة العلاقات بين القطاع العام والخاص، من أجل تخريج صيغة تعاون وتقاسم للعمل في مجال توسيع إطار وأفق الخدمة العامة. لم يعد من الجائز أن يقتصر مفهوم الخدمات العامة على الخدمات الدولاتية، فالمفهوم الجديد للمداخلة الدولاتية يفترض إدخال مفهوم الدولة – المفاعل (Etat Catalyseur) الذي يقضي بقيام الدولة بدور الناظم والمنسّق لأعمال الخدمة العامة من خلال ايجاد ديناميكية تفاعلية بين القطاعين العام والخاص.

٥– علينا أن نركّز على الطبيعة الإجرائية للسلطة السياسية في الجمهورية التي تعتبر نفسها ديموقراطية (Procedural Republicanism). هذا يعني أن الدولة بحكم طبيعتها الإجرائية ليست بصدد تبنّي أي خيار قيمي سواء كان فلسفياً أم دينياً أم أخلاقياً على حساب أي خيار آخر. إن علمانية الدولة تقوم على مبدأ أن المؤسّسة الدولاتية حامية لحقّ كل مواطنيها أفراداً وجماعات بتطوير أو اعتناق أيّة قناعة أو نهج حياتي يرونه مناسباً لهم شرط ألا يتعارضا مع الأصول الدستورية.

٦– لا بدّ من التأكيد أن نظام المشاركة الطائفية يرتبط بمعايير الاستقامة الأخلاقية والكفاءة المهنية. هذا يعني بالتالي أنه من واجب العمل الديموقراطي أن يدفع بمفهوم تداخلي بين هذين المتغيّرين لئلا يتحول نظام المشاركة الطائفية إلى مصدر امتيازات وإفساد يتحصّن وراءه جمهور الانتهازيين وصيادي الفرص، والفاسدون وكل من يستهدف الممارسة الديموقراطية في البلاد.

النخب السياسية وعملية الإصلاح: إنه من الخطأ التعاطي مع المؤسّسات الديموقراطية كما لو أنها مؤسّسات تعمل بحكم ديناميكية ذاتية وبمعزل عن مفهوم لمواطنية ناشطة (Civil Activism) تطوّر مفهوم العمل العام وتوسّع تطبيقاته باتجاه مضامير وقطاعات وشؤون اعتبرت خارجة عن دائرته.

المشكلة التي علينا أن نبادر إلى معالجتها في هذا الشأن هي واقع الانفصام الذي نقيمه بين مفهوم وواقع المواطنية ومفهوم وواقع النخب السياسية. ثمة طلاق تكرّس بين المفهومين والواقعين، وكأنهما ينتميان إلى عالمين مختلفين حيث لا علاقة للواحد مع الآخر. إن الثقافة

السياسية القائمة في بلادنا والمشبعة بمفاهيم أقلّ ما يقال فيها أنها لا ديموقراطية للعمل العام، تعود في منشأها إلى ثقافة السرايات العثمانية، والإقطاع السياسي المحلي وإلى عدم تجذّر النظام القيمي للديموقراطية في حياة المجتمع (Democratic Ethos) وهذا ما جعل المواطنين يقيمون في لاوعيهم وفي أدائهم الواعي تمييزاً بين النخبة السياسية والمواطنية كما لو أنه ليس هنالك من رابط تكويني بين الاثنين. في الديموقراطية، المواطنية هي منشأ الحكم وهي مرجعه وهي ضابطه وهي غايته. فالحكم في مصدره الديموقراطي هو وكالة موقّتة ومشروطة يمنحها بعض المواطنين للبعض الآخر على أساس برنامج يتقدم به هؤلاء وبالتالي يصار إلى مراقبة أدائهم ومحاسبتهم على أساس مدى التزامهم العملي بتنفيذ هذا البرنامج الذي يهدف إلى الدفع قدماً بالحقوق المواطنية باتجاه التحقّق الفعلي.

أما الواقع الفعلي في بلادنا فهو النقيض المباشر لهذا المفهوم فالمؤسّسات التمثيلية مصادرة من قبل أوليغارشيات سياسية ومالية تعمل على مصادرة الآلية الديموقراطية وتوظّفها في خدمة تنمية نفوذها وثروتها ووضع حصانات تخرجهم عن دائرة المراقبة والمساءلة والمحاسبة، الأمر الذي يؤدي إلى تكسير مرتكزات المؤسّسات الديموقراطية التي تقوم على مبدأ التواصل بين المواطنية الفعلية والعمل السياسي المهني. إن الخروج باتجاه دائرة نخبوية مغلقة لا ترتبط بسائر المواطنين إلّا من خلال علاقات المحسوبية والاستتباع انطلاقاً من تحويل الحقوق إلى سلع يقايضها السياسيون مقابل ولاءات منافية كليّاً للرباطات المواطنية القائمة على التعاقد بين متساوين. إن أهم شروط العمل الديموقراطي في واقعنا الراهن، هو استعادة المؤسّسات الديموقراطية ممّن يزورونها ويحرّفون وجهة استعمالها والخوض في عملية إعادة الاعتبار للسياق الديموقراطي لجهة الثقافة والمفاهيم الأساسية والأصول الإجرائية وحركية النخب وعملية التداول والمساءلة والمحاسبة.

لا بدّ أيضاً من الدخول في مرحلة جديدة من الممارسة الديموقراطية تقوم على توسيع مفهوم ومدى الممارسة الديموقراطية. فالديموقراطية لا ترتبط فقط بتطبيقاتها على مستوى المؤسّسات التمثيلية والإجرائية، بل تقضي بتوسيع مفهوم المشاركة السياسية باتجاه عمل التمكين المجتمعي الذي يقضي بدفع كل أشكال العمل التجمّعي الذي يهدف إلى الانتقال من الديموقراطية التمثيلية إلى الديموقراطية المباشرة التي تفترض بالمواطنين تطوير كل المبادرات والمؤسّسات التي تعنى بالخير العام في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والبيئية وفي مجال التربية والدفاع عن حقوق الإنسان وفي سائر المواضيع الإنمائية. فعلياً، لن تستقيم الديموقراطية التمثيلية ما لم يتطوّر مفهوم المواطنية وممارستها على نحوٍ أكثر تبلوراً وتطلّباً بحيث يصبح الشأن العام من اختصاص كل مواطن وليس شأناً مهنياً نوكله لمواطنين آخرين باتوا يتصرفون وكأنهم يتحركون داخل دائرة خارجة عن كل ضوابط الديموقراطية وأحكام دولة القانون بما تفترضه من معايير وأصول إجرائية.

لقد بلغ مسخ عمل المؤسسات الديموقراطية في بلادنا حدّاً لا يمكن التغاضي عنه إذا ما أردنا للديموقراطية من مستقبل في بلادنا. اعتقدنا بعد انسحاب سلطة الوصاية السورية، أن اللبنانيين قد تعلموا بما فيه الكفاية من العيش في ظلّ حكم اعتباطي تنعقد أطواده



بين سلطة احتلال تستبيح كيان البلاد المعنوي والدستوري وتتصرّف بمؤسّساته كوسائل لخدمة سياسات نفوذها وموارده ومشاريعه العامة وديونه لتنمية ثروات مراكز القوى فيها وموالِيها المحليين واقتصاده كمتنفّس لعمالتها، وطبقة سياسية انترطوائفية تعمل لحساب سلطة الاحتلال، وتسعى لتنمية نفوذها داخل طوائفها وعلى حساب الطوائف الأخرى ورفد محسوبياتها على حساب الأموال العامة كما شهدناه في غير موقع من مجلس الجنوب إلى مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت، إلى وزارة وصندوق المهجّرين إلى مجلس الإنماء والإعمار، من الجامعة اللبنانية إلى مطار بيروت، ومن شركة الخطوط الجويّة اللبنانية إلى شركة أوجيرو ووكالات الخليوي، وتنمية ثرواتها الخاصة إلى حدّ لم تعهده من قبل البلاد وقياساً لم تعرفه مؤشّرات الفساد الدولية. لقد أعيد العمل بقانون انتخابات لاستكمال سياسة المحادل الانتخابية التي تقضي باصطناع كتل نيابية تمثل بعد انسحاب سوريا مصالح شركائها السابقين وأترابها الباقين على العهد، وهم على تنوعهم يمثلون الأوليغارشية المالية والسياسية التي جعلت من المؤسّسات التمثيلية صندوق إيقاع لمصالحها وسياسات نفوذها. إنه لمن المخزي أن نشهد ولادة مجلس نيابي صوري بعد انقضاء أكثر من ثلاثة عقود ونيّف على آخر انتخابات ديموقراطية في البلاد، استقال منذ قيامه عن دوره لحساب الأوليغارشيات التي أتت به، والتي دفعت بنفسها بديلاً عنه من خلال ما سمّي بطاولة الحوار، أو من خلال تعطيله إلى أجل غير مسمّى ليتسنّى لها التفرّد والاستمتاع باللعب بمصير البلاد وبمصالحها العليا وكأن لديهم وكالة غير مشروطة ولأمد غير محدّد. الأمر ليس بمستهجن، فهؤلاء النواب لا يمتلكون القوام والقدر المعنوي المطلوب من أجل مساءلة إملاءات من أتى بهم إلى هذه السلطة الصورية. هؤلاء بتعبير آخر وكلاء عند الأوليغارشيات التي اصطنعتهم، وليسوا بوكلاء الشعب اللبناني، التي قرّرت حلّه والحلول محلّه (B.Brecht).

إن انطواء المواطنين على تدبير شؤونهم الحياتية التي أثقلتها بشكل كبير الأزمات المعيشية، وقبولهم بتسخير ما تبقى لهم من كرامة وقدر معنوي لحساب الزبائنية المستشرية في مجتمعنا هو مصدر العلّة الحاضرة، لأنه ما دام اللبنانيون في حالة انطواء مدني (Civil Apathy) عميق ومتواطئين على حقوقهم الديموقراطية لحساب خدمات يشترونها ممّن ولّوهم الأحكام وليس ممّن انتخبوهم، لأننا لم نعد في السيناريو الديموقراطي بعد اليوم، فلن تقوم قيامة للديموقراطية في بلادنا.

إن للانتفاضة المواطنية (la révolution citoyenne) الأولوية في مفكرتنا السياسية الراهنة لأنه بدونها لا مجال لإعادة السياق الديموقراطي والكلام على الحقوق الأساسية والحكم الإصلاحي، فالكل مؤجّل حتى يستعيد المواطن قراره ويعرف الشعب اللبناني أنه مصدر السلطات؛ هذا ليس بكلام فارغ بل ممارسة فعلية من أجل استعادة القرار الديموقراطي الذي بدونه لا سلطة ولا مؤسّسات ديموقراطية.إذ لا ديموقراطية بدون ديموقراطيين ولا مؤسّسات ديموقراطية من دون مواطنية ناشطة تعيد القرار إلى أصحاب القرار ولا تبيعه مقابل الحصول على حقوقها من قبل أوليغارشيات باتت تتصرّف وكأنها تملك البلاد ومن فيها. إن أخطر ما تعيشه البلاد هو هذا التداخل القائم بين الأوليغارشيات المالية والسياسية وهذا الارتباط العضوي القائم بين العمل السياسي والمصالح المالية وكأنه لا مداخلة

سياسية بعد اليوم إلّا لهذه النخب المقفلة. لا بدّ من التصدّي لهذا الواقع المنافي للديموقراطية عبر الدفع بثقافة سياسية مضادة وإنفاذ تشريعات تحمي استقلالية الحيّز العام وحركية النخب من الإقفالات التي تسعى لوضعها الأوليغارشيات المالية والسياسية. لا بدّ أيضاً من التنبّه إلى أن المصالحات التي أجراها أفراد الأوليغارشيات السياسية مع بعضهم على قاعدة مواءمة مصالحهم الآنية وتأمين استمرارية نفوذهم، لا تعفي من ضرورة العودة الموضوعية إلى وقائع الحرب المديدة واستعادتها من وجهة نظر نقدية تحليلية وأخلاقية في الوقت عينه، من أجل تركيز أسس لمصالحة حقيقية قائمة على تكوين الحقائق والتوبة وإعادة النظر بسياسات التعويض التمييزية التي اعتمدت. يضاف إلى ذلك ضرورة فتح ملف الأداء السياسي زمن الاحتلال السوري لجهة الجرائم السياسية وملف المعتقلين السياسيين والمدنيين في السجون السورية والفساد المؤسّسي الذي طبع حكم الطائف بشكل استثنائي لم تعهده الجمهورية في أيٍّ من عهودها السابقة وتكوين كل الحقائق العائدة لآلياته وفاعليه.

المسائل الإنمائية: إن للمسائل الإنمائية أهمية مركزية في مجال ديناميكيات السلام في لبنان وفي مجال تصفية تركات الماضي السابقة للحرب والناشئة عنها وعمّا تبعها من سياسات إعادة إعمار غير متماسكة لا في رؤيتها ولا في مؤدّاها. إن العنوان الأبرز لهذا الفصل هو فتح نقاش عام بين كل فاعلي المجتمع المدني والمرجعيات السياسية حول محاور السياسة الإنمائية وأدواتها. إن أخطر ما جرى في المرحلة التي تلت النزاعات المسلّحة هو استئصال السياسة الإنمائية بأوجهها الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتربوية والصّحية والبيئية والمدينية من دائرة النقاشات العامة واحتكار القرار في هذه المجالات من قبل الحكومات المتعاقبة. فمداخلة المجلس النيابي بقيت دون المستوى المطلوب، للاعتبارات التي يعرفها الكلّ، وهي تحوّله الى صندوق إيقاع لسياسات النفوذ الخارجية والداخلية أكثر ممّا هو مؤسّسة تمثيلية وتشريعية؛ ونهج الرئيس الحريري قام على قاعدة إرادية محضة تمتاز بها سياسات التدبير التي يقوم به رؤساء الشركات وليس رؤساء الحكومات الديموقراطية، وبالتالي أتت الخيارات الاقتصادية لتعكس توجهات رئيس الحكومة وخياراته في كل من المجالات التي ذكرنا، لا الإجماع الديموقراطي الذي ينشأ عن نقاش مفتوح بين كل الفاعلين المدنيين والدولاتيين والقطاعات المعنية برسم السياسات العامة.

إن أخطر ما جرى على هذا الصعيد هو أن القرار في السياسات العامة التي ذكرنا بقي دون الأفق الديموقراطي واقتصر في صياغته على اصطناع تسويات موقّتة بين سلطة الوصاية ومراكز القوى الداخلية، الأمر الذي عكس مصالحهم وأولوياتهم أكثر مما ساعد على تخريج خطة موضوعية للعمل الإنمائي في البلاد. ضف إلى ذلك أن الفراغ الديموقراطي الأبرز في هذا المجال كان استثناء فاعلي المجتمع المدني من أية مشاركة فاعلة في النقاش حول الخيارات الإنمائية والمشاركة في تنفيذها، وكأن النقاش يعني دوائر السلطة المغلقة بشقّيها الخارجي والداخلي والمقاولين الذين أتوا بهم على قاعدة التراضي والشراكة والمحاصصة.

إن عودة الشأن الإنمائي إلى دائرة النقاش الديموقراطي المفتوح هي من الأولويات التي ينبغي أن تبنى على أساسها السياسة الإصلاحية في هذا المجال. أما المحاور النقاشية

فتدور حول الموضوعات التالية:

السياسة المالية: إن أزمة المديونية العامة هي الباب الأول للدخول في مجال الإصلاح الاقتصادي. لم يعد من الممكن الإبقاء على التثبيت الاصطناعي لسعر صرف الليرة اللبنانية. إن ثبات النقد مرتبط بشكل عضوي بالثبات السياسي فلذا على اللبنانيين أن يعوا أن مجال المناورة في هذا المجال قد أصبح ضيقاً وأنه لا بدّ من التسليم بأولوية الاستقرار السياسي على حساب كل الاعتبارات السياسية التي أدّت إلى إدخال البلاد في دوّامات نزاعية لامتناهية. إن الثبات النقدي يرتبط بتحريك القدرات الإنتاجية وبإيجاد الشروط البنيوية لتشجيع حركة الاستثمارات لجهة البنية التحتية والتشريعات الضامنة للتوظيفات والأنظمة الضريبية التحفيزية والتحكيم القضائي المهني والنزيه، وتغليب الوظيفة التمويلية للمصارف على حساب وظيفتها الايداعية والنقلية، وتعزيز التدريب المهني في مختلف القطاعات...يضاف إلى ذلك إعادة هيكلة المديونية العامة لجهة جدولتها ومعدّلات الفوائد واستعادة الأموال العامة التي نُهبت أو أُسيء استعمالها من قبل أفراد الطبقة السياسية وشركائهم. إن الاعتماد الدائم على المؤتمرات الدولية الداعمة على غرار مؤتمرات باريس لعبة آتية إلى نهاية ومواقف الأطراف الأوروبية والأميركية والمؤسّسات الدولية الداعمة أكّدت غير مرّة أنه لن تصرف المساعدات هذه المرّة ما لم يدخل اللبنانيون في مجال التسوية السياسية الناجزة. أعتقد أنه لا بدّ من فرض بنود قسرية لسياسة الدعم المشروطة تقوم على ربط عملية صرف الاعتمادات بجداول زمنية ضابطة وعملية تدقيق ترافق مختلف المراحل التنفيذية.

السياسة الاقتصادية: إن أسوأ ما في السياسة الاقتصادية التي اعتمدت في مختلف مراحل حكم الطائف هي وقوعها في الخيارات البنيوية الخاطئة التي عانى منها الاقتصاد اللبناني على مدى عقود ولكن بشكل أفدح.

إن الرؤية الاقتصادية لحكومات الحريري المتعاقبة لم تعط مسألة التكامل بين القطاعات الإنتاجية الثلاثة، وسياسات تفعيل الاقتصاد المعرفي وإشكالية الإنماء المتكافئ بين المدن والأرياف ومبدأ الإنماء المتوازن بين المناطق والطوائف الاهمية المطلوبة وذلك لحساب اقتصاد المبادلات المالية التي لا تفيد دورة الحياة الاقتصادية والاجتماعية بمختلف مكوّناتها الإنتاجية والمالية والتمكينية.

إن غياب الرؤية التداخلية للعمل الاقتصادي ينبئ عن ثقافة اقتصادية وخطة سياسية أدّت إلى حركة استملاك كبيرة من قبل رأسمال خليجي وسعودي وطائفي مُغفَل يتمدّد باتجاه وضع اليد على مقدّرات أساسية في المجالات المالية والعقارية والعمرانية والتجارية والإعلامية والسياحية والصناعية. إن الفراغات التشريعية في المجالات الاقتصادية، وتخلّف البيروقراطية الحكومية والعمل السياسي الديموقراطي، قد فتحت الباب واسعاً لوضع اليد على حياة البلاد الاقتصادية من قبل أوليغارشيات مالية مرتبطة بمراكز قوى مالية سعودية وخليجية وطائفية تعتبر نفسها فوق القوانين ولا ضابط لها. على السياسة الاقتصادية أن تربط حركة الاستثمارات بأولويات ومعايير إنمائية، اقتصادية واجتماعية وتربوية وبيئية وأمنية تدفع وتغني تقسيم العمل الاقتصادي وتحفظ التماسك الاجتماعي وتعزّز استقلال البلاد (Oikonomia vs. Chrematistics، Aristotle).

إن الأداء الاقتصادي في منطلقاته ومؤدّياته نزاعي وغير مساعد في مجال التفعيل الاقتصادي والتماسك الاجتماعي والوطني وبالتالي يستوجب إعادة نظر في مسلّماته وهوية فاعليه وأهدافه الإنمائية. كما أن سياسات الخصخصة التي لُحظت أو اعتمدت في مجال إعادة النظر بنوعية العلاقات بين القطاعين العام والخاص قد بقيت دون أهدافها لأنها استندت إلى مبادئ وأصول إجرائية خاطئة ومضلّلة في منشأها ومعطّلة في قراراتها وقدرتها على التنفيذ. فالخصخصة كما فُهمت ونُفّذت لم تكن ترمي إلى عقلنة المصاريف العامة، او إلى تفعيل الخدمات العامة ولا إلى توسيع أفق التعاون بين القطاعين لتأمين خدمة مهنية أكثر مهنية وعدالة، ولا إلى تمكين مؤسّسات المجتمع المدني ولا إلى تخفيف وزن إدارة حكومية متخلّفة ومكلفة وغير فاعلة ولا على قاعدة مراجعة موضوعية وعقلانية لمردودية وفعالية وفائدة القطاعات على المستويات الإنتاجية والخدماتية، كل هذه الاعتبارات سقطت لحساب المصالح المالية للطبقة السياسية ومرجعياتها الضابطة في النظام السوري. لقد اعتمدت الحكومات أصولاً إجرائية منافية للمعايير المعتمدة في دولة القانون فلا مناقصات عامّة شفّافة، ولا إنفاذ لمبدأ تعارض المصالح (Conflit d’intérêt) ولا عملية تقييم دورية للقطاعات وجدولة زمنية تستند إلى خطة إنمائية واضحة المعالم.

يضاف إلى ذلك بعض الملاحظات بشأن السياسة الضريبية التي لم تبن على أساس هيكلية ضريبية متوازنة على مستوى توزّعها بين وظائف الضريبة الجابية للموارد، والتوزيعية، والتحفيزية للمبادرات الإنتاجية، والحامية للتماسك الوطني والمجتمعي. إن محورة الجباية الضريبية حول الضرائب غير المباشرة كما هو الحال مع ضريبة القيمة المضافة ومبدأ التكليف المتجانس الذي تقوم عليه دون الأخذ بعين الاعتبار أننا في ظروف ركود اقتصادي أفضى إلى تقلّص كبير في المداخيل عند الطبقات الوسطى، واستثناء أصحاب المداخيل والرساميل الكبرى من أي اقتطاع ضريبي جدّي هو خرق أساسي لأحد أهم أسس الديموقراطية المعاصرة، التكليف الضرائبي كالتزام مواطني، والتوازن الاجتماعي القائم على إنفاذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والصحية والبيئية للمواطنين من خلال مفهوم العدالة التوزيعية. أما الأمر الأخير الذي أود تناوله في هذا السياق، فهو ضرورة تقدير الكلفة الاقتصادية للوصاية السورية وذلك على مدى الـ ٣٠ سنة، لجهة استثمار الموارد اللبنانية ووضع اليد على الالتزامات العامة، وفرض المشاركة في الاستثمارات والتوظيفات وتدمير البنية الاقتصادية، والتصرّف بآليات العمل الاقتصادي والمالي انطلاقاً من السلطة التي مارستها.

الإدارة العامة: لم تنجح السياسات المعتمدة من قبل حكومات الطائف في مجال إصلاح الإدارة العامة، لأنها لم تنوِ أصلاً الخروج عن واقع الدولة الريعية التي يستثمرها السياسيون كرافد لمصالحهم الشخصية من مالية ونفوذ وكمصدر لتمويل محسوبياتهم وتأمين خدماتهم لزبانيتهم. لم يكن هنالك إرادة في تغيير طبيعة التعاطي مع القطاع العام الذي تعتبره الطبقة السياسية مصدراً أساسياً لتدعيم نفوذها وثرواتها ومحسوبياتها على حساب الكيان الموضوعي للدولة، والحقوق الأساسية للمواطنين والأصول الإجرائية التي يجب أن ترعى العمل العام في الدولة الديموقراطية. الإدارة العامة ليست للخدمة العامة بل لخدمة مصالح هذه الأوليغارشية الفاسدة واللاديموقراطية والتي تتعامل مع مؤسّسات الإدارة العامة على

أنها خادمتها. إذاً فلا داعي للكلام على بعض السياسات الإصلاحية التي لا تُعدو كونها محاولات كوسمتولوجية لإخفاء معالم دولة المحسوبيات. إن الإصلاح في هذا المجال يتطلّب استعادة الدور الديموقراطي للإدارة العامة واستعادة مفهوم دولة القانون كمبدأ ناظم للعمل الإداري. الدور الديموقراطي يقتضي أن تعود الإدارة لدورها في الخدمة العامة على أساس الحقوق المواطنية والأصول الإجرائية التي تستلزمها دولة القانون الأمر الذي يقتضي تحديث القوانين وإنفاذها على كل المستويات وحمايتها من قبل قضاء إداري وقضاء مدني قادر على مواجهة هذه الطبقة السياسية الوقحة والتي تتطلّب مواجهة. وهذا لن يتم ما لم ننطلق في حركة مدنية عنوانها " إستعادة الخدمة العامة " من طبقة قطّاعي الطرق الذين يرتزقون من مصادرتها.

أمّا المنحى الآخر للعملية الإصلاحية فيقضي بعقلنة العمل الإداري لناحية تقسيم العمل مع القطاع المدني بمختلف أجنحته الخاصة والتطوعية وذلك انطلاقاً من تقدير لطبيعة الخدمات ومتطلّباتها التنظيمية واللوجستية والبشرية، وحجم الإدارة، ونوعية الكفاءات، والاستراتيجيات الإدارية وطبيعة الأهداف. إن المفهوم الجديد للإدارة يستند اليوم إلى مفهوم الدولة – المفاعل (Etat catalyseur) التي تلعب دور المنسّق بين البيروقراطية الحكومية ومختلف مؤسّسات المجتمع المدني وفاعلياته من أجل تخريج أفضل خدمة عامة.

السياسة الاجتماعية: إن السياسة الاجتماعية هي في أسوأ حالاتها لأنها غير موجودة، وإن وُجدت صُورياً فهي لتلبية سياسة المحسوبيات الطائفية والزعامية التي تضعها لها الطبقة السياسية. إن المال العام في هذا المجال خاضع لقانون المحاصصة بين أفراد الطبقة السياسية ولا علاقة له بأي خطة اجتماعية مبنية على تقدير موضوعي لنوعية المشاكل الاجتماعية في البلاد. إن أخطر ما تعايشه البلاد هو تمدّد مساحة المبادلات المالية على حساب دائرة الحقوق الاجتماعية والتربوية والصّحية والمال العام مهدور لحساب التناتش بين إدارات وصناديق تعاونية ومؤسّسات اجتماعية هي بالفعل غطاءات مؤسّسية لمراكز قوى طائفية وسياسية توظّفها في خدمة سياسات نفوذها ومحسوبياتها.

إن سقوط ثقافة الحقوق المواطنية قد حوّلت اللبنانيين إلى زبائن عند الطبقة السياسية (Clientelization of Citizenship)، فلا حقوق اجتماعية أو تربوية أو صحّية دون ولاءات سياسية مسخّرة. لقد تفشّت ظاهرة الاستزلام والتسوّل بشكل معيب تحوّل معه اللبنانيون إلى مجموعة موالي عند سياسيين هم أشبه بقطاعي طرق يستغلّون مؤسّسات الحكم والإدارات العامة لتنمية تبعياتهم وانماء ثرواتهم. إن فقدان الاستقلالية المعنوية التي تمحضها الوضعية والحقوق المواطنية، وقيم حقوق الإنسان التي تركّز على كرامة الشخص البشري والحقوق الأساسية التي لا تقبل المقايضة، قد أدخل البلاد في مناخ جعل من الإصلاحات الديموقراطية هدفاً بعيد المنال. إن شيوع الفساد بكل أشكاله قد أثر في الأخلاق الفردية عبر تنمية روح الطمع والحسد والتنافس اللاأخلاقي واستغياب ودوس حقوق الغير، وفقدان المعايير الأخلاقية والمهنية في التعامل بين الناس، وأدّى إلى إشاعة حالة مرضية، قائمة على الاستسلام القدري، والشعور بالعجز عن الفعل، وفقدان الإحساس بالكرامة الشخصية، وتسكّع معنى الحقوق والحرّيات لدى الناس، وتراجع الإحساس بالعطف

والتضامن. باختصار لقد تحوّل لبنان إلى مجتمع مؤلف من أناس يتقاتلون من أجل البقاء، وفي هكذا مجتمع تصبح الحياة "سيئة وهمجية" كما يقول توماس هوبس "والبقاء هو للأقوى" (داروين). (شرتوني ٢٠٠٦).

إن تهميش فصول السياسة الاجتماعية لجهة تثبيت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وشمولية تطبيقاتها في المجالات الصحية والتربوية والخدمات الاجتماعية ولجهة إقرار السلّم المتحرّك للأجور ولتوسيع قاعدة الخدمات العامة في مضامير النقل العام، والتجهيزات الترفيهية والتربوية من حدائق وتجهيزات رياضية ومكتبات عامة، وفي الدفاع عن هذه الحقوق من قبل مؤسّسات نقابية مستقلّة وعمل نقابي مهني ونزيه، جعل اللبنانيين يعيشون في عالم تحكمه العلاقات الاعتباطية والرؤية الاعتباطية للعلاقات المهنية والإنسانية، مضافة إلى مناخات اللامبالاة المدنية التي تلازمها. أمّا الردّ على ذلك فهو المبادرة إلى استراتيجية ممانعة مدنية قائمة على تضافر كل أشكال التمكين الروحي والنفسي والأخلاقي والسياسي والحقوقي من أجل استعادة مفهوم المواطنية الناشطة والبدء بعمل دفاعي (Advocacy) من أجل استعادة هذه الحقوق الاجتماعية والعمل على إنفاذها وتوسيع تطبيقاتها على مستوى الصحة والتربية وعلاقات العمل والإرشاد النفسي والمهني ومعالجة أزمات البطالة وما يتفرّع عنها من مشاكل نفسية واجتماعية وصحية، ومن أجل الدفع باستراتيجيات اجتماعية قائمة على العمل المشترك بين الإدارة العامة ومؤسّسات المجتمع المدني.

على سبيل المثال، إن معالجة مشكلة أكلاف الصحة والتربية هي من أولى المشاكل التي ينبغي مقاربتها من زاوية وقوعها ضمن دائرة الحقوق ونظراً لوجود قطاع تربوي وصحّي خاص متطوّر ويؤمن خدمات عامة، علينا بإعادة النظر بالفواصل القائمة بين القطاعين العام والخاص لجهة تغطية أكلاف التعليم من قبل المال العام وذلك بعد التحقق من التزام المؤسّسات المعنية بالمعايير المهنية والأسس الدستورية.

إن مبدأ توسيع دائرة الحقوق الاجتماعية يتضمن من ضمن السياق ذاته، العمل الحثيث على إدخال المشاكل البيئية ومعالجتها من خلال مفهوم الخير المشترك وبالتالي العمل على إنفاذ التشريعات الحامية لحق المواطنين في بيئة غير ملوّثة وعمران مدني يؤمّن المساحات الخضراء وأماكن للتنزّه والرياضة والتواصل؛ إن السمة الأسوأ للأداء الحكومي في هذه المجالات هي غياب أي رؤية متكاملة، وبالتالي التخبّط بين سوء صرف الأموال العامة والفوضى المركنتيلية التي تطبع ممارسات عديدة في هذه المجالات وسقوط مفهوم الحقوق كمبدأ ناظم للسياسات العامة. أمّا الأمر الأخير الذي أود تناوله هو عدم إدخال سياسة عودة المهجّرين من ضمن خطة شاملة لوضع سياسة إنمائية متوازنة وتداخلية تهدف ليس فقط إلى تعويض الخسائر الفادحة التي لحقت بالمهجرين بل إلى إعادة بناء الدورات الحياتية على نحو يشجع على العودة والعيش في المناطق، وهو ما لم نشهده بعد. إن سياسة إعادة المهجّرين قد صيغت على أساس تثبيت تبعيات سياسية وخدمة محسوبيات طائفية وسياسية أصابت المسيحيين على وجه التحديد، وفي غياب تام لأية رؤية إنمائية لمسألة العودة ودورها في إرساء السلم الأهلي.

من أجل مناقبية جديدة في العمل السياسي: بعد هذه المراجعة لمجمل الملفات المطروحة على مفكرة السلام اللبنانية لا بدّ من التأكيد أن السلام هو في منشأه حالة كيانية وروحية ونفسية تقوم على التأليف بين مختلف الأبعاد الإنسانية على نحوٍ يؤدّي إلى سلوك متماسك وإلى تواصل إنساني قائم على قيم العقلانية والتعدّدية القيمية واحترام الآخرين في قناعاتهم وخياراتهم الحياتية والقدرة على التماهي معهم لفهم أوضاعهم ومشاكلهم ورؤاهم والاستعداد للتحسّس والتضامن والاعتدال المبدئي في مقاربة موضوعات العيش المشترك التي تلازم كل اجتماع إنساني. هذا يعني بالتالي أن السلام يفترض بالذين يرغبون به تغييراً في الكثير من استعداداتهم وفي سلّم قيمهم وفي الرؤى وفي فهم الخبرات التي طبعت حياتهم. السلام يمكّننا من تجاوز واقع التنكّر المتبادل القائم على عدم الرغبة في الفهم والتفهّم وحالة التنافي المتبادل باتجاه التواصل القائم على العقلانية والاستقامة الفكرية والأخلاقية التي تفترض البحث غير المشروط عن حقيقة المشاكل وسبل المعالجة العقلانية والعادلة والأخلاقية. إن التعاطي مع مفكرة السلام اللبنانية ليس بالأمر السهل نظراً لتشعّب الموضوعات وتداخلها وتشكّلها على مستويات متداخلة لا تسهل مقاربتها وتفكيكها إن لم نعِ تعدّدية هذه الأبعاد وحرصنا على معالجتها انطلاقاً من وعينا للإشكالات الخاصة بكل منها وطبيعة الترابطات القائمة في ما بينها.

إن ما يميّز الكيان الوطني اللبناني عن سواه من دول الجوار هو قيامه منذ البدء على أساس ليبرالي وعلى مبدأ المجتمع المنفتح، الأمر الذي سمح للتجربة الديموقراطية بأخذ مداها على الرغم من كل المعوقات التي دفعت بها تناقضات الواقع اللبناني المتداخلة مع واقع إقليمي لا يقلّ تناقضاً ونزاعية. المطلوب منّا أن نعي طبيعة هذه المشاكل وأن نتعرّف على تضاريسها وفاعليها وآلياتها وسبل معالجتها، وأن نخوض في نقاش متحرّر من كل المحرّمات بهدف الخروج من هذا الواقع النزاعي على أساس خلاصات جامعة تعيد التماسك إلى واقعنا الوطني والسياسي والمجتمعي على أساس أكثر ارتقاء على مستوى المعالجة الفعلية للمشكلات، وعلى مستوى القيم التي ينبغي أن تقودنا في حياتنا العامة وهي مصدر دعوتنا التي أعطاها الأب ميشال الحايك أجمل تعريف عندما قال "نحن هنا لنبقى شهادة على التعدّد الإنساني ودعوة مستمرة إلى الحرّية واختباراً للقاء الروحي، وإرادة التجدّد والإبداع، لا امتياز لنا إلّا بما نتميّز به من مبررات في تجميل الأرض والفكر والروح". فالوطن يتابع الحايك "لا قيمة له إذا لم يكن إطاراً لتنمية الإنسان... فاللبننة والعربنة والعجمنة والغربنة ليست شيئاً إلّا إذا كانت أنسنة... ليس المقصود أن يصبح الإنسان هنا عربياً، بل أن يصبح العربي هنا وهناك إنسانياً وهذا مشروع لبناني".

هذا هو معنى السلام ارتقاء كياني، يسمح لنا بالارتفاع في مستوى التعاطي مع مشاكلنا، والوعي بأن لبنان في أوضاعه الانتقالية الحاضرة، هو في حالة مواجهة مع تحدّيات ليس أقلّها عودته إلى الإقفالات الخانقة التي تعايشها هذه المنطقة أو إعطاء النموذج المضادّ لما تعانيه؛ الأمر الذي يسمح بالعبور إلى واقع إقليمي جديد حيث مفاهيم الحرّية والديموقراطية والتعدّدية والعقلانية والذاتية والمسكونية الدينية والتطوّر الاقتصادي والاجتماعي والوعي البيئي والمناقبية الإنسانية ليست بمفاهيم بعيدة عن الواقع وعن الخبرة الإنسانية في

والتضامن. باختصار لقد تحوّل لبنان إلى مجتمع مؤلف من أناس يتقاتلون من أجل البقاء، وفي هكذا مجتمع تصبح الحياة "سيئة وهمجية" كما يقول توماس هوبس "والبقاء هو للأقوى" (داروين). (شرتوني ٢٠٠٦).

إن تهميش فصول السياسة الاجتماعية لجهة تثبيت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وشمولية تطبيقاتها في المجالات الصحية والتربوية والخدمات الاجتماعية ولجهة إقرار السلّم المتحرّك للأجور ولتوسيع قاعدة الخدمات العامة في مضامير النقل العام، والتجهيزات الترفيهية والتربوية من حدائق وتجهيزات رياضية ومكتبات عامة، وفي الدفاع عن هذه الحقوق من قبل مؤسّسات نقابية مستقلّة وعمل نقابي مهني ونزيه، جعل اللبنانيين يعيشون في عالم تحكمه العلاقات الاعتباطية والرؤية الاعتباطية للعلاقات المهنية والإنسانية، مضافة إلى مناخات اللامبالاة المدنية التي تلازمها. أمّا الردّ على ذلك فهو المبادرة إلى استراتيجية ممانعة مدنية قائمة على تضافر كل أشكال التمكين الروحي والنفسي والأخلاقي والسياسي والحقوقي من أجل استعادة مفهوم المواطنية الناشطة والبدء بعمل دفاعي (Advocacy) من أجل استعادة هذه الحقوق الاجتماعية والعمل على إنفاذها وتوسيع تطبيقاتها على مستوى الصحة والتربية وعلاقات العمل والإرشاد النفسي والمهني ومعالجة أزمات البطالة وما يتفرّع عنها من مشاكل نفسية واجتماعية وصحية، ومن أجل الدفع باستراتيجيات اجتماعية قائمة على العمل المشترك بين الإدارة العامة ومؤسّسات المجتمع المدني.

على سبيل المثال، إن معالجة مشكلة أكلاف الصحة والتربية هي من أولى المشاكل التي ينبغي مقاربتها من زاوية وقوعها ضمن دائرة الحقوق ونظراً لوجود قطاع تربوي وصحّي خاص متطوّر ويؤمن خدمات عامة، علينا بإعادة النظر بالفواصل القائمة بين القطاعين العام والخاص لجهة تغطية أكلاف التعليم من قبل المال العام وذلك بعد التحقق من التزام المؤسّسات المعنية بالمعايير المهنية والأسس الدستورية.

إن مبدأ توسيع دائرة الحقوق الاجتماعية يتضمن من ضمن السياق ذاته، العمل الحثيث على إدخال المشاكل البيئية ومعالجتها من خلال مفهوم الخير المشترك وبالتالي العمل على إنفاذ التشريعات الحامية لحق المواطنين في بيئة غير ملوّثة وعمران مدني يؤمّن المساحات الخضراء وأماكن للتنزّه والرياضة والتواصل؛ إن السمة الأسوأ للأداء الحكومي في هذه المجالات هي غياب أي رؤية متكاملة، وبالتالي التخبّط بين سوء صرف الأموال العامة والفوضى المركنتيلية التي تطبع ممارسات عديدة في هذه المجالات وسقوط مفهوم الحقوق كمبدأ ناظم للسياسات العامة. أمّا الأمر الأخير الذي أود تناوله هو عدم إدخال سياسة عودة المهجّرين من ضمن خطة شاملة لوضع سياسة إنمائية متوازنة وتداخلية تهدف ليس فقط إلى تعويض الخسائر الفادحة التي لحقت بالمهجرين بل إلى إعادة بناء الدورات الحياتية على نحو يشجع على العودة والعيش في المناطق، وهو ما لم نشهده بعد. إن سياسة إعادة المهجّرين قد صيغت على أساس تثبيت تبعيات سياسية وخدمة محسوبيات طائفية وسياسية أصابت المسيحيين على وجه التحديد، وفي غياب تام لأية رؤية إنمائية لمسألة العودة ودورها في إرساء السلم الأهلي.

من أجل مناقبية جديدة في العمل السياسي: بعد هذه المراجعة لمجمل الملفات المطروحة على مفكرة السلام اللبنانية لا بدّ من التأكيد أن السلام هو في منشأه حالة كيانية وروحية ونفسية تقوم على التأليف بين مختلف الأبعاد الإنسانية على نحوٍ يؤدّي إلى سلوك متماسك وإلى تواصل إنساني قائم على قيم العقلانية والتعدّدية القيمية واحترام الآخرين في قناعاتهم وخياراتهم الحياتية والقدرة على التماهي معهم لفهم أوضاعهم ومشاكلهم ورؤاهم والاستعداد للتحسّس والتضامن والاعتدال المبدئي في مقاربة موضوعات العيش المشترك التي تلازم كل اجتماع إنساني. هذا يعني بالتالي أن السلام يفترض بالذين يرغبون به تغييراً في الكثير من استعداداتهم وفي سلّم قيمهم وفي الرؤى وفي فهم الخبرات التي طبعت حياتهم. السلام يمكّننا من تجاوز واقع التنكّر المتبادل القائم على عدم الرغبة في الفهم والتفهّم وحالة التنافي المتبادل باتجاه التواصل القائم على العقلانية والاستقامة الفكرية والأخلاقية التي تفترض البحث غير المشروط عن حقيقة المشاكل وسبل المعالجة العقلانية والعادلة والأخلاقية. إن التعاطي مع مفكرة السلام اللبنانية ليس بالأمر السهل نظراً لتشعّب الموضوعات وتداخلها وتشكّلها على مستويات متداخلة لا تسهل مقاربتها وتفكيكها إن لم نع تعدّدية هذه الأبعاد وحرصنا على معالجتها انطلاقاً من وعينا للإشكالات الخاصة بكل منها وطبيعة الترابطات القائمة في ما بينها.

إن ما يميّز الكيان الوطني اللبناني عن سواه من دول الجوار هو قيامه منذ البدء على أساس ليبرالي وعلى مبدأ المجتمع المنفتح، الأمر الذي سمح للتجربة الديموقراطية بأخذ مداها على الرغم من كل المعوقات التي دفعت بها تناقضات الواقع اللبناني المتداخلة مع واقع إقليمي لا يقلّ تناقضاً ونزاعية. المطلوب منّا أن نعي طبيعة هذه المشاكل وأن نتعرّف على تضاريسها وفاعليها وآلياتها وسبل معالجتها، وأن نخوض في نقاش متحرّر من كل المحرّمات بهدف الخروج من هذا الواقع النزاعي على أساس خلاصات جامعة تعيد التماسك إلى واقعنا الوطني والسياسي والمجتمعي على أساس أكثر ارتقاء على مستوى المعالجة الفعلية للمشكلات، وعلى مستوى القيم التي ينبغي أن تقودنا في حياتنا العامة وهي مصدر دعوتنا التي أعطاها الأب ميشال الحايك أجمل تعريف عندما قال "نحن هنا لنبقى شهادة على التعدّد الإنساني ودعوة مستمرة إلى الحرّية واختباراً للقاء الروحي، وإرادة التجدّد والإبداع، لا امتياز لنا إلاّ بما نتميّز به من مبررات في تجميل الأرض والفكر والروح". فالوطن يتابع الحايك "لا قيمة له إذا لم يكن إطاراً لتنمية الإنسان... فاللبننة والعربنة والعجمنة والغربنة ليست شيئاً إلاّ إذا كانت أنسنة... ليس المقصود أن يصبح الإنسان هنا عربياً، بل أن يصبح العربي هنا وهناك إنسانياً وهذا مشروع لبناني".

هذا هو معنى السلام ارتقاء كياني، يسمح لنا بالارتفاع في مستوى التعاطي مع مشاكلنا، والوعي بأن لبنان في أوضاعه الانتقالية الحاضرة، هو في حالة مواجهة مع تحدّيات ليس أقلّها عودته إلى الإقفالات الخانقة التي تعايشها هذه المنطقة أو إعطاء النموذج المضادّ لما تعانيه؛ الأمر الذي يسمح بالعبور إلى واقع إقليمي جديد حيث مفاهيم الحرّية والديموقراطية والتعدّدية والعقلانية والذاتية والمسكونية الدينية والتطوّر الاقتصادي والاجتماعي والوعي البيئي والمناقبية الإنسانية ليست بمفاهيم بعيدة عن الواقع وعن الخبرة الإنسانية في

هذه المنطقة من العالم، بل أفقاً جديداً ورجاءً جديداً وإرادة عمل جدّية "لتكون الحياة للناس وتفيض فيهم" (يوحنا ١٠/١٠).

الواقع الاقليمي: المصاعب والمعوقات

المحامي سليمان تقي الدين

يصعب الحديث عن ثقافة السلام في منطقة الشرق الاوسط، طالما نحن لم نطو ذيول المرحلة الاستعمارية. كانت لدينا مشكلة معقدة جدا نجمت عن الاستيطان الصهيوني الفلسطيني، وصارت لنا الآن مشكلة الاحتلال الاميركي المباشر للعراق والسيطرة غير المباشرة على منطقة الخليج كلها لا سيما القواعد العسكرية. وفي الحالين تاخذ المسائل طابعا ابعد من السياسة، خاصة في ظل الافكار الرائجة عن صراع الحضارات. في فلسطين كما كان يقول الرئيس شارل حلو، هناك صراع الهة، حول القدس ومرجعيتها الدينية، حول الارض نفسها وجغرافيتها التورانية، هل هي الضفة الغربية لنهر الاردن ام يهودا والسامرة!؟ وفوق ذلك حول مستقبل كيان سياسي يربط حقوق المواطنة بالدين. ان اسرائيل تعكف الآن على اعداد دستورها على اساس ان مواطن هذه الدولة هو اليهودي ما يطرح مسالة حقوق عرب ١٩٤٨ ومصيرهم.

اما الحضور الاميركي في المنطقة فهو جزء من صليبية جديدة بنظر جزء من التيارات السياسية التي ترى فيه تدنيسا للاماكن المقدسة حسب ما ترى السلفية وتجعل من مواجهة هذا الوجود فريضة دينية جهادية. وهذا الوجود العسكري الغربي يضع في راس اهدافه ومهماته كما هو معلن مكافحة "التطرف" و"السلفية" و"الارهاب". وهذه صفات باتت تقريبا منذ انطلاقة الثورة الايرانية تلتصق بالحركات السياسية الاسلامية، من وجهة النظر الغربية والاميركية تحديدا (من المفيد العودة للكتاب: ادوار سعيد: تغطية الاسلام).

نحن الآن في مرحلة التعدي الغربي المباشر على العالم الاسلامي، هناك غزوات عسكرية شواهدها كثيرة، من افغانستان الى العراق والسودان والصومال. في هذه المرحلة من العولمة المتقدمة، ذات الوجه العسكري، يحصل تصادم عنيف بين الشرق والغرب، يستثير ذكريات تاريخية مشوبة يسود التفاهم والفهم. ليس فقط لان العولمة كظاهرة تستفز بحد ذاتها عناصر الخصوصية والهويات المحلية والقومية والاقليمية، بل لان الولايات المتحدة تطبع هذه السياسة بالحملات العسكرية تحت شعار الحروب الوقائية.

من المفروض ان العولمة هي مسار تاريخي تقويمي، سلمي لتوحيد هذا الكوكب، في حين ان الولايات المتحدة، تسعى الى استتباع العالم في محاولة حثيثة لتعميم ثقافة معينة منشئة امبريالية جديدة تستدعي بالضرورة عناصر الممانعة والمقاومة من جميع الخصوصيات. ولا تصدر هذه المقاومة عن الشعوب المستضعفة فقط، بل بدات ترسم ملامح تحديات تصدر عن دول لها مكانتها الدولية اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، من غير ان تكون قادرة على امتلاك نفس المستوى من القدرات العسكرية الموازية. وهذا ما اشار اليه الرئيس الروسي بوتين، في مؤتمر ميونيخ للامن الدولي في شباط الماضي. ولعل اخطر ما يطعن في مفهوم السلم وفي ثقافة السلم هذا التجاوز المتمادي للقوانين الدولية وللهيئة الاكثر اهمية في رعاية السلم الدولي

ونعني بها هيئة الامم المتحدة. لقد كانت هذه المنظمة الدولية المرجع الاساسي الذي يجسد التوازنات الدولية ويصوغها في ما يشبه الادارة العالمية حفاظاً على السلم والامن منذ الحرب الكونية الثانية. واننا نشهد الآن تراجعاً كبيراً في دور هذه الهيئة والمؤسسة امام تعبيرات الفترة المفرطة التي تجلت في التدخلات العسكرية الاميركية.

على اي حال ليست هذه كل القضايا التي تهدد ثقافة السلام. ذلك ان المنطقة المحيطة بنا هي سجادة عجمية متعددة الخيوط والالوان، وهي مزيج من ثقافات تاريخية متعاقبة، وهذه الثقافات ما زالت تحرك الكثير من النزاعات، حيث تتقاطع الديانات السماوية الثلاث، وتفرعاتها المذهبية، مع تجمع كبير من الاعراق والقوميات، وترتسم فوق كيانات حقوقية وسياسية، اعني الدول التي لا تتطابق في مكوناتها الدينية مع حدود الدول فيها.

في الشرق الاوسط اكبر مزيج من الحضارات والثقافات والصراعات الداخلية المفتوحة على تفاعلات دولية عدة. ولا ننسى ان تاريخ المنطقة هو جزء من تاريخ تنافس الامبراطوريات القديمة والحديثة. من الرومان الى اليونان والفرس. ومن الفراعنة الى الفينيقيين والكنعانيين ومن روسيا الى تركيا، ومن اوروبا الى الولايات المتحدة.

ان الدول التي ارتسمت حدودها في القرن العشرين، في النظام الدولي الذي انبثق عن الحرب الكونية الثانية وقد نالنا منه اتفاق سايكس بيكو ووعد بلفور، لم توفر الاستقرار لشعوبها. لقد كان وجود اسرائيل عنصراً محرضاً اساسياً للنزاعات وباعثاً للايديولوجيات ولظواهر رافقت ذلك كالنزاعات العسكرية، وطبعاً الانقسامات والصراعات الفكرية والسياسية. فمن صعود القومية العربية الى صعود الاسلام السياسي شهدنا فصولاً من العنف السياسي، ومن التعبئة الكفاحية المناهضة لثقافة السلام.

عندما دخل العرب في مرحلة الواقعية والمحافظة (وهي مرحلة قبول التسوية والسلام)، بعد الموجة القومية التحررية الرومنسية، اواخر السبعينات، لم يساعد العالم على استثمار هذا المنحى العربي، او هذا التوجه لحل مشكلات المنطقة وفقاً للقرارات الدولية او عبر التفاوض السياسي والديبلوماسية.

انتقلنا بعد ذلك من الثقافة العربية شبه العلمانية التي تنطوي على مساحات واسعة ومفتوحة لاستيعاب التنوع الثقافي، الى مرحلة الثقافة اللاسلاموية الاكثر مركزية وحصرية وهي ثقافة نابذة عملياً للتعددية الثقافية، وهي شان كل ثقافة حصرية تزعم احتكار الحقيقة باعتبارها مؤسسة على ركيزة دينية. هكذا تبدو المنطقة الآن في دوامة من هيمنة الثقافات غير المتسامحة، وهي ثقافات صراعية وصدامية وعنيفة.

الجلسة الثانية

العنوان: المشهد الاعلامي اللبناني
وامكان التزامه ثقافة السلام.

مدير الجلسة : الدكتور عماد بشير

المشاركون

الدكتور سامي نادر:
المشاكل البنيوية في المجتمع.

الدكتور جان كرم:
المشاكل البنيوية في وسائل الاعلام.

المشاكل البنيوية في المجتمع

الدكتور سامي نادر

أستهل مداخلتي بالتذكير برسالة البابا بنديكتوس السادس عشر التي وجهها يوم السلام العالمي مطلع السنة الحالية، وحدّد فيها السلام بين الأفراد والشعوب: "القدرة على العيش معاً من طريق نسج علاقات عدالة وتضامن، ويتجلى هذا السلام في خلق كون منظّم ومتناغم".

ان تحديد البابا للسلام هو الأفضل، والحديث عن السلام اللبناني يجرّنا الى الحديث عن اللاسلام (الحرب) اللبناني، وان أول المتهمين في مسألة اللبننة هي الطائفية، ولا أرى ان الطائفية في لبنان مشكلة. انما تكمن المشكلة في عملية انتاج النخب السياسية داخل الطوائف، اضافة الى توظيف المال عند القيادات التي لم تنتخب في شكل ديموقراطي، والأخيرة موّلت الحرب بالاستناد الى الخطاب الطائفي.

وما نراه اليوم ان هناك برميل نفط إيرانياً يواجه برميل نفط سعودياً. وإذا تمّ اصلاح المشكلة البنيوية عندها تنتفي الحرب.

لكن الحالة الطائفية في لبنان ليست مشكلة، بل هي معطى تاريخي، ويجب الاعتراف ان لبنان في تركيبته هو اتحاد طوائف، وان إحدى الاشكالات المعطلة لإيجاد حلّ في لبنان تكمن في وضع الطائفية في حال مواجهة مع الدولة. وهذا ما ظهر في السبعينات من القرن الماضي، عندما طرح مشروع العلمنة في مواجهة النظام الطائفي. وأعتقد أنه طالما بقي هذان المشروعان في مواجهة وتناقض فليس هناك من حظوظ لإيجاد التسوية.

ويجب الاطلاع على النقاش الدائر مع أصحاب المشروع الفدرالي والدولة المدنية، وأعتقد ان المشروعين متقاربان لأنه للمرة الأولى في الطرحين هناك تخطٍ للموضوع الطائفي حيث لا مواجهة أو تصادم. وذلك يعود الى ان كل شيء في لبنان طائفي، حتى الاقتصاد.

وهنا أذكّر بما قاله أحد المستشارين البلجيكيين للرئيس رياض الصلح: "كيف يمكن ايجاد حل للاقتصاد اللبناني اذا كان التفاح مارونياً، الزيتون أرثوذكسياً، الليمون سنياً، العنب كاثوليكياً، والتبغ شيعياً؟". من هنا لا يجب نقد هذا المعطى التاريخي، لكن العدالة تعطي فرصة للخروج من هذا الواقع.

ان طرح مشروع الدولة في مواجهة هذا المعطى يضعه في أزمة، الا ان المشكلة تكمن في ضخ المال للتعبئة الطائفية، وأيضاً في عملية انتاج النخب السياسية داخل الطوائف.

وفي العودة الى ثقافة السلام، يجب اقفال لبنان كساحة صراع، أي اقفال أو الحد من ضخ الاموال لتمويل هذه الحروب والصراعات على الأراضي اللبنانية. ويبقى إيجاد الصيغة الأنسب بين الطرحين أي الدولة المدنية والفدرالية، والمشكلة الأساسية ان البناء المشترك لا يناقض الطائفية وانما يحتويها.

ومن أجل الخروج من المرحلة الطائفية الى مرحلة المواطنية يجب طمأنة الطوائف من خلال



تثبيت صلاحياتها، وفي الوقت عينه يتمّ تحديد صلاحيات الدولة المدنية أو الدولة المركزية.
أما في اقتصاد السلام، فلا بد من التركيز على التنمية المتوازنة وتنمية الأرياف لمواجهة المال السياسي الذي "يشتري" الضمائر والولاءات، اضافة الى تفعيل القطاع الخاص من أجل توكيد صفة المستهلك وبالتالي التأسيس للثقافة المشتركة. اليوم نرى ان المستهلك في السوبر ماركت ليس مستهلكاً مارونياً أو شيعياً أو درزياً أو سنياً، ولا يجب تصغير دور الاقتصاد أو المال وتوظيفه في شكل إيديولوجي، بل التركيز على ثقافة المستهلك وحمايته لما فيه من رابط بين اللبنانيين، لأن المؤسسة الوحيدة التي صمدت في وجه كل المحاولات الطائفية هي مؤسسة "الليرة اللبنانية" التي لم يطلها التطييف، لا بل كانت الرابط الجامع بين اللبنانيين. وأرى فيها تجربة ناجحة لأنها مبنية على المصلحة المشتركة والعقل المشترك. فعندما نقول ان ثقافة المواطن هي ثقافة القانون والعقد أي رفض كل مشاريع الايديولوجيات، التي ساهمت في تعبئة الخلافات وأشعلت الكون في القرن الفائت، لذا يجب التوجه نحو ثقافة العقود والقانون والمستهلك والعقد الايجابي.
كما ان العولمة أنتجت أيضاً ثقافة المواطن بالمعنى الحديث التي تحوي ثقافة المستهلك عبر تطوير الاسواق المالية، من هنا الدور الاساسي للخصخصة. وعندما نقول تفعيل القطاع الخاص نعني الخصخصة وكسر احتكار الدولة.
وتطوير الأسواق المالية يجعل المواطن اللبناني مالكاً لمرافق في الدولة، ويكسر احتكار الدولة، لأن الأخير عزز الاقطاع السياسي، وأعاق عملية الانتاج الديموقراطي للنخب داخل الطوائف.
ونرى ان الدولة سُخّرت لمصلحة الاقطاع، وخصوصاً بعد تعزيز دور الدولة على حساب دور القطاع الخاص واقتصاد السوق. ويجب التذكير ان اقتصاد السوق والخصخصة وتفعيل القطاع الخاص تخدم المستهلك اولاً وأخيراً، ويجب تطوير ثقافة المستهلك كي نعزز بنيوياً ثقافة المواطن.
أخيراً بالنسبة الى الاعلام، نرى ان لكل طائفة مؤسستها الاعلامية وتموّلها الاموال الايرانية أو السعودية أو الأميركية في طريقة مباشرة أو غير مباشرة. لذا يجب تحرير هذه السوق.

المشاكل البنيوية في وسائل الإعلام

الدكتور جان كرم

طويلاً كان وقوفي امام عنوان "ثقافة السلام" التي سبقني الى الكلام عليها اساتذة كبار في الجلسة الاولى، والتي هي حكماً نقيض ثقافة الاقصاء والالغاء وعدم الاعتراف بالآخر الشائعة والدارجة والمحمولة على الاكفّ والراحات من اقاصي العالم الغربي المغرور بنفسه الى اقاصي الشرق المحقون بالكراهية والحقد والشعور بالغبن. هل معقول ان نجد مجموعة في الشرق او في لبنان تحديداً يستهويها الاستماع الى مبشرين بثقافة السلام او باحثين في شؤونها وشجونها؟ وهل معقول ان يطلع من وسائل الاعلام اللبنانية فريق مستنصر بشرعة حقوق الانسان ويردّد مع الامين العام السابق للامم المتحدة كوفي انان: ان السلام هو التحرّر من الخوف والحاجة ويشكل المنطلق الاساسي لحماية حقوق الانسان؟ سأحاول ان امسك بمصباح ديوجين وأتَدَرَوّش على ابواب المشاكل البنيوية لوسائل الاعلام اللبنانية التي تهدّد ثقافة السلام او تسمح لها بالاطلالة المشرقة المطلوبة؟

التلفزيون والاذاعة

الواقع ان هناك مشكلتين بنيويتين في هاتين الوسيلتين: الاولى تتعلّق بالترخيص الذي كوّن معظم المؤسسات الاعلامية المرئية والمسموعة القائمة. والثانية تتعلّق بمضامين البرامج التي تبثّها هذه المؤسسات تبعاً للتغيرات الحاصلة في تكوينها.

المشكلة الاولى: المحاصصة شرّعت ثقافة الغاء الآخر، والتمييز وغياب العدالة وعدم التلاقي و ١٤ آذار مقابل ٨ آذار اعادت فكرة التمييز وعدم الاعتراف بالآخر واستثارة موضوع الحرب عندما وُزّعت التراخيص، بعد اتفاق الطائف وانهاء الحرب اللبنانية، شاء الوصيّ الاقليمي المنتدب اميركياً ودولياً وعربياً ان يكون التوزيع على اساس الغاء الآخر تحت عناوين من مثل شلّ الاعلام الميليشياوي، وتعميم الاعلام الانصهاري الوطني، ومقاومة العدو الاسرائيلي وعملائه. كانت المحاصصة الطائفية – السياسية في ذلك الوقت اللبنات الاولى في بنية اذاعية – تلفزيونية لبنانية مخالفة لقواعد السلام الداخلي.
في ١٩٩٦/٩/١٧ وافق مجلس الوزراء على الرأي الاستشاري للمجلس الوطني للاعلام المرئي والمسموع وقرر الترخيص للمؤسسات التي استوفت الشروط القانونية، وهي اربع مؤسسات تلفزيونية من الفئة الاولى وثلاث مؤسسات اذاعية من الفئة الاولى وثماني مؤسسات اذاعية من الفئة الثانية، واعطى المؤسسات التي رفضت طلباتها مهلة تنتهي في ١٩٩٦/١١/٣٠ لتصفية منشآتها وحظر عليها بثّ الاخبار والبرامج السياسية المباشرة وغير المباشرة ابتداء من ١٩٩٦/٩/١٨. وقرر المجلس السماح لمحطة تلفزيون "المنار" واذاعة "النور" بمواصلة البث الى

حين زوال الاحتلال الاسرائيلي، على ان يحصر نشاط هاتين الوسيلتين في بث الصوت والصورة بما يتعلق باخبار المقاومة السياسية والعسكرية وحسب، من دون اي استنساب او اجتهاد في غير هذا المجال. والمؤسسات التي رخص لها هي: "الشبكة الوطنية للارسال"، "شركة تلفزيون المستقبل"، شركة "مر تلفزيون"، "المؤسسة اللبنانية للارسال انترناشيونال". اما المؤسسات الاذاعية الثلاث فهي: "شركة تلفزيون المستقبل"، "الشبكة الوطنية للارسال"، "شركة لبنان الحر للانتاج والبث". ولم يرخص لشركة "اذاعة جبل لبنان" التي وافق عليها المجلس الوطني. اما المؤسسات الاذاعية من الفئة الثانية التي نالت ترخيصها فهي: "شركة دلتا"، "شركة راديو سكوب"، "شركة مر تلفزيون" (مون ليبان)، شركة "فرانس اف ام"، شركة "لايت اف ام"، شركة "فضول ميوزيك"، شركة "راديو وان"، شركة "ساوند اوف ميوزيك".

واوضح مجلس الوزراء في فقرة خاصة: "ان مجلس الوزراء، استناداً الى ما جاء في البيانات الوزارية للحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ اتفاق الطائف في شأن حق اللبنانيين في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي لجزء من ارضهم في الجنوب والبقاع الغربي، واستناداً الى ما جاء في بيان الحكومة الحالية عن "تمسك لبنان حكومة وشعباً بمقاومة الاحتلال الاسرائيلي واستعمال كل الوسائل لتحرير الارض المحتلة واطلاق المعتقلين اللبنانيين في سجون اسرائيل، وخلافاً لتقرير وزير الاعلام في شأن الترخيص لمؤسسات اعلامية مرئية ومسموعة من الفئتين الاولى والثانية، يقرر مجلس الوزراء، استثنائياً، وموقتاً، السماح لمحطة تلفزيون "المنار" واذاعة "النور" بمواصلة البث والاذاعة الى حين زوال الاحتلال الاسرائيلي بانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي اللبنانية المحتلة. على ان يحصر نشاط هاتين الوسيلتين الاعلاميتين في بث الصوت والصورة بما يتعلق باخبار المقاومة السياسية والعسكرية وحسب، ومن دون اي استنساب او اجتهاد في غير هذا المجال. اما بالنسبة الى المؤسسات الاعلامية الدينية، فقد قرّر مجلس الوزراء بحث اوضاعها في جلسة لاحقة.

هذه البداية كانت لها ملاحق تحت المظلّة ذاتها.

اضافة الى التأسيس التحاصصي الطائفي – السياسي ذي الطابع الالغائي توالت الوقائع ذات الدلالات الالغائية، من مثل تأديب بعض المؤسسات إما بفرض منعها من البث الاخباري لمدة معينة او بايقافها عن العمل كلياً كما حدث مع الـ MTV. ولاحقاً مع نيو تي في كان مطلوباً الاّ ينعم لبنان الاعلام باي سلام داخلي عاكساً الرغبة في تعميم ثقافة الالغاء ووحدانية الرأي وتصادميّة المكوّنات اللبنانية.

كما كان مطلوباً ان تعزّز وسائل الاعلام العداء للافرقاء السياسيين غير الموالين لدمشق بالتساوي مع العداء للعدوّ الاسرائيلي. فثقافة السلام كانت توازي ثقافة التصدّي لمعسكر الوصيّ السوري وحلفائه، وبالتالي كانت ممنوعة عملياً.

حلّ ١٤ آذار ٢٠٠٥ وتنفّسنا الصعداء. قلنا ستحلّ الديموقراطية الوطنية علينا وسيكون في امكان وسائل الاعلام ان تكسر البنية القائمة سابقاً وتضيف الى قائمتها مؤسسات جديدة تعزّز التعدّدية الفكرية وتؤمن مساحة واسعة من حرية التعبير، بحيث يمكن الخروج من دوامة التخوين كلّما كانت دعوة الى الاعتراف بالآخر، او دعوة الى التصافي بين ابناء الوطن الواحد، او بين شعوب الاوطان المسالمة، او طرح دعوات الى الخروج من كليشيهات العداوات والالغاءات الشهيرة.

لكنّ الانقسام السياسي والعقائدي الحاد بين ١٤ آذار و ٨ آذار اعاد الى البنية الاعلامية اللبنانية انقسامها العامودي وان في اصطفافات مستجدّة. وصار الفريقان اكثر عناداً في التشبّث بمواقفهما بحيث صار الحديث عن تجدّد القتال والحرب الاهلية والتحدّي والتهديد والعصيان وانتزاع صلاحيات الآخر الى حدّ الغائه من المعادلة الوطنية من الادبيات اليومية لبعض وسائل الاعلام اللبنانية. اما البعض الباقي المشبع برغبات السلام وافكاره وعناوينه ومشاريعه الوطنية والاقليمية فصار يتحاشى نشر الموضوعات ذات الصلة بثقافة السلام حتى لا يصنّف تصنيفات عشوائية، وان نشر وبث فضمن حدود خجولة جداً. حتى انّ الظواهر الاهلية المستقلّة الداعية الى الالفة والتفاهم والسلام بين الاخوة في الوطن الواحد لم تعطَ في الاذاعات والتلفزيونات، المدى الحيويّ الواسع لها!! مثلاً، غطّيت نشاطات حركة "فرح العطاء" المتعددة الازمنة في اواخر النشرات الاخبارية او البرامج الاخبارية وأُقفل على الموضوع.

ومثلاً آخر: ان شبكة اعلام مرئي رفضت عرضاً من جانب مركز "النهار" للتدريب والبحوث يسوّق لمفاهيم الاعتراف بالآخر ونبذ العداوة في المطلق والدعوة الى السلام. وكل هذا يعني ان البنى التأسيسية للمؤسسات الاعلامية المرئية والمسموعة فرضت نسقاً من السياسات العامة التي لا تترك مساحة ممكنة للاهتمام بثقافة السلام.

المشكلة الثانية: البرامج تخشى ثقافة السلام

هذا في البنية العامة التي تقودنا الى المشكلة الثانية وهي مشكلة البنى الداخلية للبرامج.

امام البنى الداخلية للبرامج المذاعة او المرئية، أتوقّف عند نقطة مبدئية ثم عند نقطتين مكملتين لها:

النقطة الاولى: النقطة المبدئية: لا ثقافة في التلفزيون اساساً – شحّ مفردات ثقافة السلام–

ان مفردات ثقافة السلام مثل الاعتراف بالآخر والتسامح والتعايش والديموقراطية واحترام حقوق الانسان ومعاداة الارهاب والقتل واغتصاب حقوق الغير... وغيرها شحّ حضورها المتين في مجمل الكلام والصور، واذا ظهر بعضها فبمضامين ليست لها وباستحداثات للمعاني مزوّرة او مجتزأة. وفي احسن الاحوال اذا مرّرت هذه المفردات كانت موضوعاً للنقاش الحاد والمضني.

الثانية: التهرب في اتجاه الامور الحياتية

صبّت البرامج اهتمامها على الامور الحياتية اليومية التي يعاني منها المواطن او المواطنون.

صار هناك تركيز على الوجع والاسى والحرمان والاخطاء في اشكالها المتنوعة. او التركيز على الشؤون الصحية والتربوية والاجتماعية العامة والخلافات السياسية، وليس ابعد.

صار وضع برامجنا شبيهاً بوضع الوسائل الاعلامية الشمولية الشائعة في المنطقة بحيث يكون التهرّب من الموضوعات الانسانية الاساسية، ذات المدلول غير الفردي، سياسةً واقعية تقول بترك الامور الكبرى للاعبين الكبار لا للاعلاميين الاحرار المشتاقين الى اختراق الموضوعات "التابو".

اي وسيلة اعلامية تجرؤ على تخصيص حلقة او حلقات عن "الحدّ من النزاعات" في مفهومه السلموي العام او حتى في مفهومه الوطني الداخلي؟ الموضوع مرفوض سلفاً لانه يعني التطرّق الى سلام ممكن مع العدو الاسرائيلي حصراً، في حين ان "مبادرة السلام العربية" طرحت على

القمّة العربية وهي مبادرة مشروعة وحاصلة على موافقة الدول العربية.
وكل هذا يعني ان الدول العربية تخصّص اجتماع قمة للبحث في "الحدّ من النزاعات" وبرامج المؤسسات الاذاعية والتلفزيونية لا تستطيع الكلام على الموضوع الاّ من زاوية الحضّ على استمرار النزاع المميت مع العدوّ الاسرائيلي.
لنضع الاصبع على الجرح في شكل ادقّ.
انّ التصلّب في مواقف اسرائيل وتنامي عدوانيتها على الشعب الفلسطيني والاعتراف بان ما جرى في تموز في لبنان كان "حرباً" على لبنان وإن تلطّى بخطف حزب الله جنديين اسرائيليين، بالاضافة الى التقاطع بين ايران وحزب الله في التصدي للولايات المتّحدة الاميركية وحلفائها لاسباب متعدّدة. ان كل ذلك جعل من وسائل اعلام حزب الله المرئية والمسموعة، في شكل خاص، وكذلك المؤسسات الصديقة او الحليفة لها، مثل "ان بي ان" و "نيو تي في"، تتابع برامجها القتالية التحريضية التعبوية ضدّ العدو الاقليمي وحلفائه الغربيين، وان بنسب حدّة متفاوتة. ثقافة السلام منسوفة في مفرداتها وتعابيرها وصورها ومفاهيمها. الكلام للبندقية وللبطولات الجهادية وللحض على متابعة مسيرة التحرير.

الاعلام المكتوب

البنية التأسيسية للصحافة اللبنانية مختلفة عن تلك التي تخصّ الاعلام المرئي والمسموع. فاذا كانت المؤسسات الاعلامية المرئية والمسموعة مدينة في اعادة تأسيسها او استمراريتها للمحاصصة المفروضة وسار معظمها في خطّ توجيهات الوصيّ السوري. من دون تفريق بين الجهات المستفيدة من المحاصصة، فانّ الصحافة اللبنانية مؤسسات خاصة، وبعضها عريق في التزامه مواثيق الامم المتحدة وحقوق الانسان.
١- في عهد الوصاية: اكثرية متماهية مع الموقف السوري واقلية معاندة
في هذا العهد كانت اكثرية في الصحافة اللبنانية متماهية مع الموقف السوري المنادي بالعداء لكل ما ومن هو لا يوافقها الرأي والانضباط، داخلياً وخارجياً، وكان كل كلام على السلام الداخلي او العربي الاسرائيلي معطوفاً على المعجم السوري المفعم بشعارات "السلام العادل والشامل" من دون الدخول في التفاصيل او الحوارات والمناقشات، وبنعوت "المتمردون على الشرعية" لوصف الآخر المختلف عن الشائع (العونيون)، او "الميليشياويون الخونة" للدلالة على فريق آخر يعتبر منبوذاً وغير جدير بالمواطنية (القواتيون)، و"العملاء" للدلالة على من ارسى علاقات حوار خارجية مع فئات اسرائيلية معتدلة. "الهامشيون" للدلالة على فريق كبير من الشيوعيين.
أمّا الاقلية القليلة فاستطاعت أن تخرق الوقائع السياسية – الفكرية – المهنية السائدة واقتطعت لها في الافتتاحيات ومقالات الرأي والتغطيات والاخبار الدولية مساحة انفتاح على ثقافة السلام العامة، فكتبت عن "الملغيين" وأفردت لهم صفحات ومساحات، وتحدثت عن "الاعتراف بالآخر" وعن "وجوب التلاقي والتحاور" وعن اخطار "الالغاء السياسي والمجتمعي" وغير ذلك.

٢- بعد ١٤ آذار وانقلاب المعادلات

بعد ١٤ آذار هبّت رياح غيّرت من الاتجاهات المفروضة، انما في حذر شديد.
بعد ١٤ آذار بدا الانقسام في البنية الاعلامية مغايراً:
الفئة الاولى: صحف قليلة متابعة لارتباطها بالموقف العقائدي السوري، المبني على الغاء كل من لا يماشي السياسة السورية، وبالتالي التعرّض لكل جماعة أو تجمّع منفتح على الاعتراف بالآخر وبالآخرين، وبخاصة ما كان يصدر عن اللبنانيين المتحرّرين من الكوابيس القديمة وما كان يصدر عن السوريين الليبراليين كما في وثيقة "بيروت – دمشق"، بل ما كان يصدر في العواصم العربية من انفتاح على امكان التوصّل الى سلام مع العدو الاسرائيلي.
هذه الصحف أبدت مطالبات جريئة بالمشاركة في الحكم، كحقّ طبيعي تفرضه المساواة في المواطنية، في حين هي تستبطن، كما يقول الموالون، العودة الى الانفراد بالسلطة في وجهها القديم على ايام الوصاية السورية، وعزل الفريق الآخر أو تهميشه. وكل ذلك يعني اعادة تزعّم حركة التصدّي لكل مشاريع السلامين الداخلي والخارجي على اساس التفاهم المشترك.

الفئة الثانية: صحف أكثر عدداً إما محايدة أو ضمن محور ١٤ آذار تناقض الفئة الاولى في:
أ- ارتفاع وتيرة الانفتاح على الآخر، والسعي الى سلم اهلي ينفر من كل سلاح غير شرعي وغير مرتبط بالدولة ويطالب المقاومة الاسلامية بالانضواء العسكري تحت سلطة الدولة بعد أن زالت أو تكاد تزول الاسباب الموجبة للمواجهة العسكرية.
ب- تسويق الاتجاه نحو ثقافة ومنها حملة "أحب الحياة" التي تستبطن نبذ الخلافات والتقاتل والحروب.
ج- تمرير مقالات وتحقيقات في صفحات القضايا والآراء والمساحات الفكرية تنتقد التسلّح أو تبشر بحسنات السلام الداخلي المهدّد بالسقوط. لكنها تتساوى معها أحياناً في تحاشي الانخراط الفاعل في حملات واضحة المعالم لتعميق ثقافة السلام. انها تخاف من تُهم تسلّط بقوة عليها وتسرق منها هالات قومية لها قواعدها الشعبية.
في الخلاصة،
حالياً، نحن لا نعيش، اعلامياً، مرحلة طبيعية تسمح لنا بالتحليل الموضوعي وبالمساءلة والمحاسبة حول هزال ثقافة السلام في المؤسسات الاعلامية اللبنانية. لكن الهزال قائم ومقلق.
نعتقد ان المؤسسات الاعلامية، في مجملها، مشغولة عن همّ هذه الثقافة التي لا يمكن ان تزدهر الاّ في اجواء عقلانية وسياسية واجتماعية مختلفة انما تائقة الى الخلاص. انها منغمسة كما الزعماء واتباعهم وشعوبهم في الانقسام العامودي. أو هي غير قادرة على الحراك ضد تيارات التصادم والمعاداة والتصارع والالغاء فلا أمل يرجى منها حالياً خصوصاً بعد ان قُتل أو اصيب كبار الاعلاميين القادرين على فرض حالات انسانية مثالية كثقافة السلام تكسر المعلّب من الافكار الجاهزة منذ عقود من الزمن.
لكننا نعتقد ايضاً أن قيام المؤسسات السلمية العالمية المحترمة بتقديم محفّزات مغرية وغير تقليدية للمؤسسات الاعلامية قد يدفع هذا الاعلام اللبناني الى المخاطرة بنشر ثقافة السلام بهدوء وترو وذكاء من دون اثارة الحساسيات القائمة. كما ان المبادرات الجريئة الحاصلة في المدارس ذات المستوى الحضاري المتقدّم للتعريف بثقافة السلام ومندرجاتها وتفاصيلها تؤمن

حركة اعلامية شعبية اصيلة تعوّض الكثير مما فات الاعلام العام.

ولهذا نختم:

نحن جزء من العالم العربي المتردّد في تقبّل ثقافة السلام، لاسباب بعضها موضوعي وبعضها الآخر متخلّف، لكنّ هذا التردّد لن يطول وخصوصاً ضمن الاحوال السياسية الاقليمية والوطنية المتأزمة فاما سننحدر الى هاوية العداوات الكبرى والحروب وسنبكي بعدها، دهراً، على ما ارتكبناه من آثام في رفض السلام، او انّ العقل ينتصر على الترّهات والعواطف المشحونة ونجد لنا باباً الى هدوء معقول يسمح لنا بنشر ثقافة السلام كما يجب.

الجلسة الثالثة

العنوان: كيفية تعاطي الاعلام مع حرب تموز ٢٠٠٦.

مدير الجلسة الدكتور انطوان متى

المشاركون

الاعلامي ملحم رياشي:

تحليل الرسالة الاعلامية في الصحافة المكتوبة.

الدكتور جورج صدقة:

تحليل الرسالة الاعلامية في الاعلام المرئي والمسموع.

تحليل الرسالة الاعلامية في الصحافة المكتوبة

الاعلامي ملحم رياشي

اليكم من هذه الافكار والملاحظات او اذا شئتم اللقطات المتفرقة للنقاش والتأمل تضيء على معطيات ومفاهيم الاستهلاك الاعلامي في لبنان، والفتكم اولاً ايها الكرام، الى ما قد يفي من هذه المحاولة لربط العلاقة بين ثقافة السلام والنشاط الاعلامي والتواصلي. وعليه سوف أعكس في القسم الاول، واقع تحليل المرسلة الاعلامية او خلفية هذه المرسلة.

لم تكن وسائل الاعلام، في لبنان أو في مختلف دول العالم وسائل اعلام، ولو على مقاييس مختلفة، ولكن قد يصح تسميتها أكثر، وسائل الاتصال او التواصل Media de communication. فهذه الاخيرة لم تعمل يوماً، على الاقل في المواضيع التي بين ايدينا على اعلام المتلقي بالحقيقة المجردة، باستثناء صفحات الوفيات في الصحف، لكنها تحاول التواصل معه، توجيهه، تعليب مفاهيمه السياسية حسب المقتضى والحاجة وفي احيان قليلة... العقيدة، لأن الوسائل العقائدية ذات كلفة كبيرة مالياً ولا تأتي بمردود ولا تؤمن في معظم الاحيان غائية الوسيلة الاعلامية القائمة في نسب مرتفعة على الترفيه، هذا الترفيه الذي لا يخلو من "الزبائنية السياسية" وعمليات السطو على العقول والتضليل الاعلامي.

اذاً وسائل الاعلام او Media d'information هي وسائل اتصال وفي بعض الاحيان، وسائل تضليل الرأي العام Désinformation بغية قولبته او صناعته او حتى توليده حسب حاجة القيمين السياسيين عليها. ومن الاساليب المستعملة في هذ الاطار، أتوقف عند بعض ما يمكن تسميته ادوار مبدئية تشكل القاعدة العامة لتعليب العقول او انفتاحها على الحقيقة:

- دور رجل الاعلام او الصحافي: هذا الدور مهم لدرجة تجعل من هذا الانسان (رجل او امرأة) محوراً منتجاً للافكار، صانعاً للرأي العام، لانه يحمل سيف الكلمة وكما قال القديس يعقوب يوماً: "من الفم نفسه، تخرج البركة، وتخرج اللعنة". والمؤسف اننا نرى عدداً من الصحافة ازلاماً لدى اجهزة الاستخبارات او لدى اصحاب النفوذ والمال نتيجة العوز المادي او السياسة الزبائنية والاقطاع السائد، مما يؤثر سلباً على الحقيقة خبراً وتحليلاً او خبراً مجتزأً، والثالثة هي الاخطر.
- دور الوسيلة الاعلامية ومدى حريتها في نقل الحقيقة: فلا تكون اسيرة سلطان المال او الانتماء السياسي او الخوف والارهاب، والفصل في الواقع بين الوسيلة والصحافي قد ينحصر الى حدّ شجاعته هو وجبنها هي، او العكس.
- دور استطلاعات الرأي في تعليب العقول وتحديد رأي عام وتطويره حول معطى معين.
- دور او عامل الثقة بالوسيلة او بالمرسل والتي قد تسهل التضليل او التحقيق، وفي الاجمال في لبنان فقد اللبنانيون الثقة بكل ما هو ايجابي أي ان تقول هذا الرجل آدمي فهي مسألة



تحتاج للتحقق ولكن ان تقول انه ازعر وكذا وكذا فهي سهلة التصديق واترك لهم المزيد كما يقول زياد الرحباني (بكون معو رشح بصير من واحد لواحد سرطان بالروايا).

– دور المؤسسات الرسمية، التي وعلى فشلها تبقى ما يركن اليه المواطن لحاجته الى مرجع، وتغيير هذا النمط السلوكي يحتاج الى وقت وثقافة تراكمية وكميات من الضخ الاعلامي على انواعه (من الكتاب الى المقال الى الخبر...الخ) مثلاً منطق الشهادة الجامعية (معك شهادة بيمشي الحال فهمت درست غيبت...) وهيك بمؤسسات النظام الاخرى قضاء – قوانين – عسكر– نواب...

– وحول دور هذه المؤسسات نلاحظ غيابها الكلّي عن مراقبة التلاعب في ثقافة الشباب من خلال الافلام والمسلسلات وبث المفاهيم الرخيصة والتي تسهّل منطق الاستسلام بعد تكثيف ضخّ هذه الافكار على الجماهير، الشباب والمراهقين خاصة، وتأثيرها على عقولهم وقيمهم:

* من يراقب توقيت بث المسلسلات المكسيكية مثلاً لا حصراً؟ (ما في مخلوق بيعرف مين امّو والبيّ ضايع يعيش في حالات تطرح اسئلة لا تناسب اعمار الاولاد؟ وكأننا نكبّر الاولاد على البريستو)، ومن يستطيع ان يوقف افلام العنف؟ وبالتالي أي سلام والعقول مطبوخة ومخمّرة بافكار العنف؟

* من يراقب التربية الجماهيرية التي تمارسها آلاف المحطات التلفزيونية بالاغاني والتفاهات بأكثريتها حتى في شروط تحقيق الفيديو كليب (السيارة الغالية الثمن مع شاب لتخرج معه الفتاة وامور اخرى مرتبطة باللباس والاداء والعلاقة المركزة على المظهر اكثر منه على الجوهر).

حرب تموز ٢٠٠٦ ودور الاعلام

من عالم العنف والسياسة نأخذ الحرب الاخيرة في تموز ٢٠٠٦ مثلاً آخر وأخير في هذه العجالة، للدلالة على اسلوب التعاطي مع الحدث من قبل وسائل الاعلام، حيث لاحظتُ من خلال دور وسائل الاعلام تطوراً نوعياً في التعاطي العام معها، (أي الحرب)، قد يكون هذا التطور ناتجاً لدى البعض من قناعة، لدى الآخر من خوف من النتائج، ولكن الجميع كان متعاطفاً مع المقاومة في وجه اسرائيل ولو ان اللبنانيين اختلفوا في ما بينهم على التوصيفات السياسية لحرب تموز.

نلفت هنا، الى فئات ثلاث، في وسائل الاتصال تعاطت مع هذه الحرب:

أ– الفئة الاولى والتي شكلت وسائل الدعاية المباشرة للمقاومة الاسلامية واساسها اعلام "حزب الله".

ب– الفئة الثانية التي شكلت وسائل دعاية لـ "حزب الله" من دون ان تكون تابعة له وهي بعض وكالات الاعلام العربية المقروءة او المرئية وكذلك مثلاً لا حصراً: محطة "نيو تي في" و"الجزيرة".

ت– الفئة الثالثة والتي دعمت "حزب الله" من منطلقات عامة ولكن من دون أي تسويق سياسي له، حتى انها احتفظت لفترة بالسياق التقليدي للبرامج المقررة وهي "المؤسسة اللبنانية للارسال" و"تلفزيون المستقبل" والاذاعات والصحف ذات الصلة في الواقع السياسي المذكور (صحيفة "النهار" – "المستقبل" – "راديو الشرق" – "اذاعة لبنان الحر"... الخ)

زد على ما تقدم ان عامل ودور الامن القومي او مصلحة الدولة العليا، كانت ذات دلالة فلم يتم أي خرق اعلامي او تحقيق سبق صحفي ما، على حساب حركة الماكينة العسكرية لـ "حزب الله"؛

تذكرنا موقف احد الصحافة البريطانيين في الحرب العالمية الثانية الذي اطلع من تشرشل على موعد وساعة الانزال في النورماندي لكنه آثر مصلحة بلاده على حساب سبقٍ صحفي ينشر ويستبق حقيقة.

ملاحظة: دور الامن القومي في احتباس الحقيقة. (مارون الراس سقطت ام لم تسقط؟! من المنظارين الاسرائيلي واللبناني؟؟) و cybiria or maroon el-ras syndrome

في القسم الثالث من هذه العجالة، أشير الى ان القوة لا تتعارض مع نشر السلام واذا كان من خلافات فليست المحبة ولا نبذ الكراهية هما وللاسف من يحدد مصالح الشعوب، انما تبدأ الاشياء وتنتهي عند توازن القوى، وعند مكامن القوة في الدولة من موارد وثروات وكثافة سكانية ونفوذ عسكري واقليمي كما وصفتها مدرسة الجيوبوليتيكا الالمانية وكذلك ماهان وماكيندر. لكن الحركات السلمية للتغيير قد تكون اقل كلفة على الشعوب من سفك الدماء، الا ان الاقوياء يستعملون هذه المفاهيم السامية لبسط النفوذ باسمها على الاضعف حجماً وقوة.

وقبل الختام اليكم رواية تشرح اهمية الحكمة في التسويات لصناعة السلام:

الحرب ايها السادة، سوف تنتهي حتماً الى سلم والسلم يتأسس عادةً، وحيث تصعب الحلول، وفي معظم الاحيان تصعب، يتأسس على تسوية بين ضدين وصفها غاندي بجمال التسوية. لكن دور ديبلوماسية السلام هي في استنباط التسويات الاكثر منطقية من خلال المعرفة، وليس من عناد المتخاصمين، وعليه اليكم هذه النهاية:

"تدخل شيخ صلح بين شابين اختلفا حول برتقالة وتعاندا على امتلاكها، فقسمها لهما نصفين بالتراضي. فما كان من الاول الا ان نزع القشرة واكل اقمار البرتقال، ومن الثاني ان اخذ القشرة ووضعها في الماء الساخنة ليشرب محلولها. تعجب الشيخ وقال: لو علمت ماذا تريدان بشكل افضل لكنت اعطيت الاول الاقمار البرتقالية كاملة والثاني قشرة البرتقال كاملة"، لكمية اكبر وعناد اقل، تسويةٌ أمثل.

تحليل الرسالة الاعلامية في الاعلام المرئي والمسموع

الدكتور جورج صدقة

ان فكرة استخدام وسائل الاعلام كوسيلة لتعميم السلام ليست بجديدة، انه طرح قديم يتكرر بعد كل حرب بعدما يتم تلمس القدرة التدميرية لوسائل الاعلام، وبعد اكتشاف طاقة الشحن والترويج العدائي التي تختزنها. وقد حاولت عصبة الامم تغيير قدر وسائل الاعلام هذا فدعت الى عقد مؤتمر لحكومات الدول من اجل التفاوض في توقيع اتفاقية حول استخدام الاذاعة لمصلحة السلام. وقد عقد المؤتمر في ١٧ ايلول ١٩٣٦ وتبنى اتفاقية بقيت حبرا على ورق. كان ذلك في اوج الحرب الاعلامية في اوروبا التي مهدت للحرب العالمية الثانية.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عاد السؤال ليطرح على الشكل التالي: هذه القوة الهائلة التي تملكها وسائل الاعلام وهذا التجييش الدعائي الذي يدفع بالمجتمعات الى حروب افنائية ويدفع بالجنود الى القتال بحماسة والى الاستبسال حتى الشهادة، او لا يمكن استعماله في نشر ثقافة السلام وبهدف اقناع الجمهور برفض لغة الحرب وتبني طروحات الحوار؟ اي كيف يمكن استخدام القوة الكبيرة التي تختزنها وسائل الاعلام في محاربة الحرب؟ هذا هو تماماً موضوع هذه الندوة عن "دور وسائل الاعلام في بناء ثقافة السلام".

خصوصية وسائل الاعلام في الحرب

غير ان موضوع هذا المحور "كيف تعاطت وسائل الاعلام مع حرب تموز ٢٠٠٦" يبدو متناقضاً مع الموضوع العام. فاستخدام وسائل الاعلام في زمن الحرب يختلف عنه كلياً في زمن السلم. ان الطاقة الكبيرة التي تختزنها وسائل الاعلام في زمن الحرب ليست بالقوة نفسها او بالاتجاه نفسه كما في زمن السلم. وبالتالي فان الدور الذي تلعبه هذه الوسائل ايام الحرب لا يمكن ان يقارن بأي ظرف اخر. لذلك فان كل الابحاث والنظريات التي سادت بعد الحربين الاولى والثانية عن استخدام قوة الاعلام من اجل نشر السلام تلاشت. لا بل على العكس، ما تطور هو الاستخدام المتزايد لهذه الوسائل في زمن الحروب.

ان وسائل الاعلام تستمد جزءاً من قوتها في الحروب من الظروف التي تخلقها الصراعات. هي تستمدها من دينامية الحرب التي هي غير دينامية السلم، وبالتالي فان دور وسائل الاعلام وقدراتها تختلف بين الحرب والسلم. كذلك فان متابعة الناس لها وما تنتظره منها تختلف ايضاً.

ان التحديات التي تحملها الحروب والمخاطر الكبيرة التي يشعر بها الناس من خطر على حياتهم وارزاقهم ومصيرهم تجعل انتظاراتهم مختلفة وتقبلهم للأمور مختلف. هم مضطربون قلقون في ايام الحرب يبحثون عن ثوابت تطمئنهم. في هذه الحال "لبدة الباب يعتقدها هؤلاء انفجاراً". الكلمات تتحول الى اسلحة، خطاب القائد يصبح مقدساً، التعليمات تصبح اوامر لا يجادل فيها،

الخطاب المنطقي يتراجع لصالح خطاب يتلمس عناصر التأثير المختلفة. ونلاحظ في مثل هذه الظروف توجه المجتمعات نحو العنف والتماس الخطاب المتطرف، ويصبح الخطاب المعتدل مرفوضا او مخونا. ويشير "الفرد سوفي" الى احد المبادئ الاكثر استعمالاً وهو القول للجنود انهم ابطال، ويعتبر ان بناء الاسطورة في زمن الحرب مفيد وانه يمكن استعمال طرق غير مقبولة عادة في زمن السلم من اجل التاثير.

العلاقة اذاً بين وسائل الاعلام والحرب علاقة وثيقة. ففي كل الحروب كان دائماً يتم اعتبار وسائل الاعلام كأحد الاسلحة الرئيسية المستخدمة. اي ان السلطات العسكرية والسياسية كانت دوما تسعى الى استخدام وسائل الاعلام في المعركة على اعتبار ان دورها رئيسي قد يوازي السلاح العسكري ويتكامل معه.

من اوائل الباحثين عن دور وسائل الاعلام خلال الحروب هارولد لاسويل، (وهو صاحب منظومة عناصر الخبر الخمسة الرئيسية: من؟ (يقول) ماذا؟ لمن؟ كيف؟ وبأي تأثير؟)، اصدر كتاباً عام ١٩٢٧ بعنوان: "تقنية الدعاية في الحرب العالمية". وقد تحدث عن الدعاية على انها ادارة الرأي العام ووسيلة ضغط على الحكومات. بعد ذلك بعام عام كتب ادوار برنين، وهو نسيب فرويد: "اذا فهمنا الاليات والدوافع المحركة لروحية الجماعة يسهل تحريك الجماهير في الاتجاه الذي نريده ومن دون ان تعي الامر. ان التلاعب الواعي والذكي بعادات واراء الجماهير عنصر اساسي في المجتمعات الديموقراطية. من يدير هذه الدعاية يصبح بمثابة حكومة ظل. ان هذا دور النخب في استخدام الدعاية بشكل دائم".

وكتب هتلر في كتابه كفاحي: "ان دور حاجز النار الذي تنفذه المدفعية ستقوم به في المستقبل الدعاية الثورية. انه يقوم على التحطيم المعنوي للخصم قبل ان تبدأ الجيوش بعملها".

هذه الاستشهادات نذكرها على سبيل المثال عن الدور الذي برز لوسائل الاعلام في تلك المرحلة.

واظهرت الدراسات المتلاحقة كيف استخدمت وسائل الاعلام مختلف اساليب الدعاية للسيطرة على العقول. هذه الاساليب سيصبح اسمها الحرب النفسية، كمثل تحريك الغرائز والتعليب الفكري وزرع الخوف وخلق ردات فعل محددة وغيرها.

واستمرت الحال في الخمسينات مع حركات التحرر الوطنية و"حروب الانصار" (او الثوار) التي اعتبرت تحريك الفرد وتوجيهه اساس الانتصار. ثم مع الحرب الباردة التي عرفت حربا سياسية بين المعسكرين عبر وسائل الاعلام على امتداد الكرة الارضية.

وقد بات من قواعد الحروب الحديثة ان التحكم بوسائل الاعلام هو ضرورة من اجل تحقيق النصر. فبعد حرب فيتنام حيث كان الاف المراسلين ينقلون من ارض المعركة الصور بحرية تامة، بقي منها الكثير في الاذهان كالطفلة الفيتنامية التي تحترق بالنابالم، والجنود الاميركيون المقطعو الاوصال، كان الانتقال مع حرب المالوين عام ١٩٨٢ الى حرب اللاصورة، والى الصومال حيث اخر المارينز انزالهم ٢٤ ساعة في انتظار وصول "السي ان ان"، وصولاً الى الخليج حيث تمت كودرة الصحافي وتحديد ما يمكنه ان يصور او يتم تزويده بأخبار ترويجية (تعليب الخبر) عن حجم تسلح الخصم او خسائره سواء للتأثير على الخصم او على الرأي العام المحلي او العالمي، وصولاً الى الشيشان حيث لا حرب في غياب اي صحافي لينقلها، اذا لا خبر.

هذا العرض السريع عن استخدام وسائل الاعلام في الحروب يدل على ان هذه الوسائل تفقد في مثل هذه الظروف دورها الاساسي الا وهو نقل الوقائع و تزويد الجمهور بالحقائق الضرورية له لتكوين رأي وموقف. وهنا تغيرت مهمة الوسيلة الاعلامية تغييرا جذريا. ويشرح الفرد سوفي ان هناك تناقضاً تاماً بين الدور الاعلامي والدور الدعائي. فالاول يحرر الانسان اما الثاني فيستعبده.

وسائل الاعلام في حرب تموز ٢٠٠٦

حرب تموز ٢٠٠٦ عاشت هي ايضا حربها النفسية من خلال وسائل الاعلام اللبنانية، لا سيما التلفزيون، الذي كان عليه ان يكون رديفاً للمقاومة العسكرية وان لم يكن بالنسبة ذاتها بين المحطات المختلفة.

وقد تميزت محطة "المنار" التابعة لـ "حزب الله" بمهام اساسية موكلة اليها ومنها:

اولاً – رفع معنويات المقاتلين:

رفعت المحطة شعار النصر المنتظر ورددته دوماً مؤكدة ان "النصر آت". وترافق هذا مع الاناشيد الحماسية التي تلهب المشاعر ومع افلام توثيقية عن ملاحم المقاومة وبطولاتها واندحار الاعداء امامها. وتصب غالبية البرامج على التاكيد على بطولة المقاومين وقوتهم "التي لا يقف شيئ في وجهها".

ثانياً – التأكيد على حضانة الشعب للمقاومة:

تحتاج المقاومة الى الشعب ليدعمها ويحميها ويؤمن لها الغطاء الشعبي والسياسي والامني. فهي تخوض "حرب انصار" التي لا تقوم من دون حضانة الشعب للمقاومين. لذا كانت تتوالى شهادات المواطنين ليؤكد هؤلاء انهم يهبون كل شيء للمقاومة وحتى خسارتهم لولد او شقيق او ارزاق يبدو من غير ذي قيمة امام القضية ويؤكدون انهم مستعدون ليقدموا اكثر من ذلك. وان اي رأي اخر مناقض لهذا التوجه لا يجب ان يكون له مكان في الاعلام كي لا يشكك في القضية ويؤدي الى زعزعة الايمان بها. ومن يجرؤ على التشكيك تتوجه نحوه التهم التي قد تصل الى التخوين.

ثالثاً – التركيز على خسائر الخصم:

هذه الناحية اساسية في الاعلام الحربي وهي تتوجه نحو الخصم من اجل ضرب معنوياته والى المناصرين والمقاومين من اجل شد عزيمتهم وزيادة اندفاعهم. لذلك كل خسارة تلحق بالعدو هي اساسية لابرازها في الاعلام ولو كانت ثانوية في قيمتها المجردة. وتأتي صور الدبابات المشتعلة والمقاومين الذين يقتحمون النيران كدليل على ما تورده اخبار المحطة. كذلك يتم ابراز الخوف في صفوف العدو، والهجرة الكثيفة للمستوطنين الى اماكن اخرى، والاعلان عن رفض جنوده الالتحاق بالجبهة (من دون تحديد عدد هؤلاء الذي تبين بعد احالتهم الى المحاكمة انه لا يتعدى العشرة)، والتشديد على "جبن" هذا الخصم "الذي يذهب الى الجبهة

الخطاب المنطقي يتراجع لصالح خطاب يتلمس عناصر التأثير المختلفة. ونلاحظ في مثل هذه الظروف توجه المجتمعات نحو العنف والتماس الخطاب المتطرف، ويصبح الخطاب المعتدل مرفوضا او مخونا. ويشير "الفرد سوفي" الى احد المبادئ الاكثر استعمالاً وهو القول للجنود انهم ابطال، ويعتبر ان بناء الاسطورة في زمن الحرب مفيد وانه يمكن استعمال طرق غير مقبولة عادة في زمن السلم من اجل التاثير.

العلاقة اذاً بين وسائل الاعلام والحرب علاقة وثيقة. ففي كل الحروب كان دائماً يتم اعتبار وسائل الاعلام كأحد الاسلحة الرئيسية المستخدمة. اي ان السلطات العسكرية والسياسية كانت دوما تسعى الى استخدام وسائل الاعلام في المعركة على اعتبار ان دورها رئيسي قد يوازي السلاح العسكري ويتكامل معه.

من اوائل الباحثين عن دور وسائل الاعلام خلال الحروب هارولد لاسويل، (وهو صاحب منظومة عناصر الخبر الخمسة الرئيسية: من؟ (يقول) ماذا؟ لمن؟ كيف؟ وبأي تأثير؟)، اصدر كتاباً عام ١٩٢٧ بعنوان: "تقنية الدعاية في الحرب العالمية". وقد تحدث عن الدعاية على انها ادارة الرأي العام ووسيلة ضغط على الحكومات. بعد ذلك بعام عام كتب ادوار برنيز، وهو نسيب فرويد: "اذا فهمنا الاليات والدوافع المحركة لروحية الجماعة يسهل تحريك الجماهير في الاتجاه الذي نريده ومن دون ان تعي الامر. ان التلاعب الواعي والذكي بعادات واراء الجماهير عنصر اساسي في المجتمعات الديموقراطية. من يدير هذه الدعاية يصبح بمثابة حكومة ظل. ان هذا دور النخب في استخدام الدعاية بشكل دائم".

وكتب هتلر في كتابه كفاحي: "ان دور حاجز النار الذي تنفذه المدفعية ستقوم به في المستقبل الدعاية الثورية. انه يقوم على التحطيم المعنوي للخصم قبل ان تبدأ الجيوش بعملها".

هذه الاستشهادات نذكرها على سبيل المثال عن الدور الذي برز لوسائل الاعلام في تلك المرحلة.

واظهرت الدراسات المتلاحقة كيف استخدمت وسائل الاعلام مختلف اساليب الدعاية للسيطرة على العقول. هذه الاساليب سيصبح اسمها الحرب النفسية، كمثل تحريك الغرائز والتعليب الفكري وزرع الخوف وخلق ردات فعل محددة وغيرها.

واستمرت الحال في الخمسينات مع حركات التحرر الوطنية و"حروب الانصار" (او الثوار) التي اعتبرت تحريك الفرد وتوجيهه اساس الانتصار. ثم مع الحرب الباردة التي عرفت حربا سياسية بين المعسكرين عبر وسائل الاعلام على امتداد الكرة الارضية.

وقد بات من قواعد الحروب الحديثة ان التحكم بوسائل الاعلام هو ضرورة من اجل تحقيق النصر. فبعد حرب فيتنام حيث كان الاف المراسلين ينقلون من ارض المعركة الصور بحرية تامة، بقي منها الكثير في الاذهان كالطفلة الفيتنامية التي تحترق بالنابالم، والجنود الاميركيون المقطعو الاوصال، كان الانتقال مع حرب المالوين عام ١٩٨٢ الى حرب اللاصورة، والى الصومال حيث اخر المارينز انزالهم ٢٤ ساعة في انتظار وصول "السي ان ان"، وصولاً الى الخليج حيث تمت كودرة الصحافي وتحديد ما يمكنه ان يصور او يتم تزويده بأخبار ترويجية (تعليب الخبر) عن حجم تسلح الخصم او خسائره سواء للتأثير على الخصم او على الرأي العام المحلي او العالمي، وصولاً الى الشيشان حيث لا حرب في غياب اي صحافي لينقلها، اذا لا خبر.

هذا العرض السريع عن استخدام وسائل الاعلام في الحروب يدل على ان هذه الوسائل تفقد في مثل هذه الظروف دورها الاساسي الا وهو نقل الوقائع و تزويد الجمهور بالحقائق الضرورية له لتكوين رأي وموقف. وهنا تغيرت مهمة الوسيلة الاعلامية تغييرا جذريا. ويشرح الفرد سوفي ان هناك تناقضاً تاماً بين الدور الاعلامي والدور الدعائي. فالاول يحرر الانسان اما الثاني فيستعبده.

وسائل الاعلام في حرب تموز ٢٠٠٦

حرب تموز ٢٠٠٦ عاشت هي ايضا حربها النفسية من خلال وسائل الاعلام اللبنانية، لا سيما التلفزيون، الذي كان عليه ان يكون رديفاً للمقاومة العسكرية وان لم يكن بالنسبة ذاتها بين المحطات المختلفة.

وقد تميزت محطة "المنار" التابعة لـ "حزب الله" بمهام اساسية موكلة اليها ومنها:

اولاً – رفع معنويات المقاتلين:

رفعت المحطة شعار النصر المنتظر وردّدته دوماً مؤكدة ان "النصر آت". وترافق هذا مع الاناشيد الحماسية التي تلهب المشاعر ومع افلام توثيقية عن ملاحم المقاومة وبطولاتها واندحار الاعداء امامها. وتصب غالبية البرامج على التاكيد على بطولة المقاومين وقوتهم "التي لا يقف شيئ في وجهها".

ثانياً – التأكيد على حضانة الشعب للمقاومة:

تحتاج المقاومة الى الشعب ليدعمها ويحميها ويؤمن لها الغطاء الشعبي والسياسي والامني. فهي تخوض "حرب انصار" التي لا تقوم من دون حضانة الشعب للمقاومين. لذا كانت تتوالى شهادات المواطنين ليؤكد هؤلاء انهم يهبون كل شيء للمقاومة وحتى خسارتهم لولد او شقيق او ارزاق يبدو من غير ذي قيمة امام القضية ويؤكدون انهم مستعدون ليقدموا اكثر من ذلك. وان اي رأي اخر مناقض لهذا التوجه لا يجب ان يكون له مكان في الاعلام كي لا يشكك في القضية ويؤدي الى زعزعة الايمان بها. ومن يجرؤ على التشكيك تتوجه نحوه التهم التي قد تصل الى التخوين.

ثالثاً – التركيز على خسائر الخصم:

هذه الناحية اساسية في الاعلام الحربي وهي تتوجه نحو الخصم من اجل ضرب معنوياته والى المناصرين والمقاومين من اجل شد عزيمتهم وزيادة اندفاعهم. لذلك كل خسارة تلحق بالعدو هي اساسية لابرازها في الاعلام ولو كانت ثانوية في قيمتها المجردة. وتأتي صور الدبابات المشتعلة والمقاومين الذين يقتحمون النيران كدليل على ما تورده اخبار المحطة. كذلك يتم ابراز الخوف في صفوف العدو، والهجرة الكثيفة للمستوطنين الى اماكن اخرى، والاعلان عن رفض جنوده الالتحاق بالجبهة (من دون تحديد عدد هؤلاء الذي تبين بعد احالتهم الى المحاكمة انه لا يتعدى العشرة)، والتشديد على "جبن" هذا الخصم "الذي يذهب الى الجبهة

مرغماً" و"غبائه" في مقابل "المقاومين الاشداء والشجعان الذين لا يهابون الموت".

رابعاً – منبر القضية والقيادة السياسية:
شكلت محطة "المنار" اداة الاتصال الاولى بين القيادة السياسية لـ "حزب الله" والقاعدة المقاتلة والشعبية. فوجودها يطمئن القاعدة الى الصمود الذي يتحقق ويؤكد لها العزيمة الثابتة عند القيادة في الاستمرار بالمقاومة حتى الحاق الهزيمة بالعدو. فهي ترسم الطريق للحلفاء وتقدم الحجج على صدقية القضية ومسارها الصحيح فترد على اي "متطاول" وتهدد اخصام الداخل وتشيع الثقة بالقضية وبمسار الحرب. لذلك هي تشد الهمم وتؤمن التواصل الدائم مع الجمهور فتكون حاضرة لبث الاخبار والارشادات الميدانية وتشكل المنبر الجاهز دوماً للقيادة السياسية للتوجه الى الرأي العام.

خامساً – صوت القيادة:
شكلت المحطة المنبر الاول لمواقف قيادة "حزب الله". فهي الناطق الاول باسم الحزب، وهي بتصرف القيادة العسكرية والسياسية للاطلالات الاعلامية وتمرير الرسائل على انواعها. لذلك ترصدها الاطراف الاخرى وتنتظر اي رسائل منها او اشارات لا سيما مواقف الحزب حيال القضايا المطروحة.

هذا المنحى التلفزيوني للتغطية الاخبارية طغى على غيره من التغطيات في وسائل الاعلام
– هيمنة التلفزيون على ما عداه من وسائل اعلام لا سيما من خلال الصورة الحية والنقل المباشر.
– اجماع الاعلام اللبناني على دعم المقاومة وارادة الصمود.
– وضع جانباً القضايا الخلافية التي ظهرت في الايام الاولى للحرب.
هذا يعني ان وسائل الاعلام الاخرى تبعت منحى "المنار" وان بنسب متفاوتة.

صعوبات وتحديات الاعلام اللبناني
بعيداً من ادارة المعركة ومن الدور المراد للاعلام في الحروب، لا بد من طرح بعض الاسئلة عن قدرة الاعلام اللبناني على الحركة في ظروف معينة كالحرب، وهي اسئلة تستوجب اجوبة وتصلح قاعدة لحوار جدي وعميق حول الواقع اللبناني سياسياً واعلامياً:
– هل كان في إمكان الاعلام اللبناني ان لا يتضامن مع "المنار" في خطها الدعائي، سواء لأسباب وطنية او لأسباب سياسية؟
– رأينا في اسرائيل نقاشاً علنياً حول حرب تموز، لماذا لم نرَ في إعلامنا مثل هذا النقاش؟
–هل تتقبل ظروف المجتمع اللبناني انتقاداً حول ادارة المعركة من الجانب اللبناني، وهل من الممكن القيام بجردة لمعرفة النتائج الايجابية والسلبية لهذه الحرب؟
– هل نستطيع القول انه ما كان على المحطات التلفزيونية ان تنقل صور مجازر الحرب لأن ذلك مخالف للاخلاق الاعلامية **أم كان ذلك ضرورياً** من اجل كسب الحرب الاعلامية؟ اي هل

نستطيع ان نتبنى مبادئ اخلاقية ونبديها على هدف النصر؟
– هل الوحدة الوطنية التي عكستها المحطات التلفزيونية خلال هذه الحرب حقيقية ام مصطنعة؟ ولماذا لم يستتبعها نقاش في وسائل الاعلام؟
– هل الصحافي اللبناني يجرؤ على كتابة ما يفكر به من دون ان يشعر انه مهدد؟
– ما هو الهامش الذي يتركه اصحاب المؤسسات الاعلامية للصحافي للتعبير عن رأيه الشخصي؟
– ما هي الاليات القانونية والتنظيمية الضامنة لمهام وسائل الاعلام ولحقوقها ولحقوق الصحافيين؟

هذه الاسئلة قد تقود الى استنتاجات كارثية عن حال وسائل الاعلام اللبنانية التي نطالبها اليوم بأن تكون في خدمة السلام. ان بنية الاعلام اللبناني كما البنية السياسية للمجتمع اللبناني باتت مترهلة مفككة وعاجزة عن مواكبة مهام الاعلام، ليس فقط في زمن الحرب بل خصوصاً في زمن السلم.

وكما كانت وسائل الاعلام اللبنانية مسؤولة في جانب كبير عن اندلاع الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥ نراها مسؤولة اليوم عن جانب من التوترات الموجودة في المجتمع وتهدد باشعال الحرب مجدداً. لذلك لا بد من التفكير في تطوير بنى الاعلام اللبناني، وهي:
– وزارة الاعلام الموروثة منذ الثلاثينات والتي انتفى دورها اليوم.
– المجلس الوطني للاعلام المطعون في حياده ومهنيته نظراً الى آليات تعيين اعضائه ولانعدام صلاحياته.
– نقابتان: واحدة للمحررين يرأسها رب عمل صاحب مجموعة من الامتيازات الاعلامية لذلك هي لا تجسد مطلب المحررين. واخرى لاصحاب المؤسسات بات الجميع على قناعة بضرورة اندماجها بالنقابة الاولى. واقل ما يقال في هاتين النقابتين انهما باتتا من "التراث".
– قوانين الاعلام: قانون المرئي والمسموع الذي قام على اساس المحاصصة السياسية والطائفية، وقوانين الصحافة المكتوبة التي تحصر امتلاك صحيفة بأصحاب الملايين.

ماذا يبقى من بنى الاعلام اللبناني؟
– الحرية التي تميز بها لبنان تاريخياً. لكنها باتت اليوم في ايدي اصحاب المؤسسات وليس الصحافيين. وغالباً ما يستخدمها اصحاب المؤسسات لأغراض مختلفة كلياً عن اهداف رسالة الصحافة.
– العنصر البشري المتفوق. لكنه ليس محصناً وهو فريسة الاغراءات نظراً الى تدني الرواتب وللظروف السيئة التي يمر بها الوطن والمؤسسات الاعلامية.
– والعنصر الاخير هو المؤسسات الاعلامية اللبنانية، وواقعها انها، ومن دون استثناء، مصابة بعجز مادي كبير الى حد انها غير قادرة على تأمين توازنها المالي من مداخيلها الذاتية. اي انها في حال البحث الدائم عن ممولين مع ما يعني ذلك من تبعية وفقدان المهنية.
ان الاعلام اللبناني بشكله الحالي لا يستطيع ان يؤسس لمجتمع سليم ولا ان يخدم رسالة

السلام ولا ان يكون السلطة الرابعة المراقبة للسلطات الاخرى. لذلك هناك ورشة كبيرة تنتظر جمعية "مهارات" ومؤسسة "فريدريش ايبرت" منظمتا هذا المؤتمر فضلاً عن كل المهتمين بقضايا الاعلام او بالشأن العام.

الجلسة الرابعة

العنوان: كيفية تعاطي الاعلام
مع الأزمة الداخلية التي تلت الحرب.

مدير الجلسة : الصحافي محمد سلام

المشاركون

الدكتور علي رمّال:
تحليل الرسالة الاعلامية في الصحافة المكتوبة.

الدكتورة مي العبدالله:
تحليل الرسالة الاعلامية في الاعلام المرئي والمسموع.

تحليل الرسالة الاعلامية في الصحافة المكتوبة:

النهار – السفير – المستقبل

الدكتور علي رمّال

منذ انتهاء الحرب الاسرائيلية التي شنت على لبنان في تموز ٢٠٠٦ تحت شعار "الجزاء المناسب" انشغلت الساحة السياسية في لبنان في أزمة سياسية كبرى، كانت وما تزال تحظى بتغطية اعلامية محلية وعربية ودولية لا سابق لها في العلاقة الاعلامية مع الأزمات الداخلية في أي بلد.

وقد مرت هذه الأزمة حتى الآن بست مراحل أساسية هي:

١– احتفال "النصر الالهي" وما تلاه من مواقف واصطفافات سياسية حادة في نهاية أيلول من العام ٢٠٠٦.

٢– مرحلة التشاور الوطني التي شهدها لبنان في محاولة للوصول الى حل وطني للأزمات التي تلت الحرب الاسرائيلية والتي امتدت بين ٦ و١١ تشرين الثاني ٢٠٠٦.

٣– مرحلة الاعتصامات التي بدأت في الأول من كانون الأول ٢٠٠٦ وما زالت مستمرة حتى اليوم اضافة الى مبادرة الجامعة العربية.

٤– الاضطرابات والأحداث الدامية التي عرفت بالثلاثاء الأسود وخميس الفتنة في ٢٣ و ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦.

٥– ١٤ شباط وعودة عمرو موسى الى بيروت.

٦– احياء المبادرات العربية واللقاء السعودي–الايراني ولقاءات عين التينة.

الصحافة اللبنانية واكبت هذه الحوادث بشكل مكثف عبر التغطية الاخبارية والمقالات والتصريحات والأحاديث. وسنحاول في هذه الدراسة تحليل الرسالة الاعلامية التي أبرزتها الصحف التالية: النهار – السفير – المستقبل.

منهجية الدراسة وعناصرها:

تقوم المنهجية المتبعة في هذه الدراسة على ضبط الخطاب السياسي الذي واكب المراحل الست



التي مرت بها الأزمة اللبنانية الداخلية وتحليله ورصد امتداداته المستقبلية اضافة الى درس المفردات الخاصة التي عرفت فيها المواقف والآراء والاتجاهات.

أما عناصر الدراسة فقد شملت المانشيت وعناوين التغطية في الصحف الداخلية ذات الصلة اضافة الى بعض المواقف الواردة في المقالات في النهار – السفير – المستقبل. وقد اخترنا بعض الأعداد الصحفية في اليوم التالي للحدث اضافة الى عدد أسبوعي عشوائي حتى ٢٢ آذار الجاري.

أما أسباب اختيار الصحف الثلاث: النهار – السفير – المستقبل فلأنها عبرت بسياستها الاعلامية التي واكبت الأزمة الداخلية عن امتداد للتوجهات السياسية المتعددة التي شكلت عناصر هذه الأزمة.

فالسفير صاحبة شعار "جريدة الوطن العربي في لبنان وجريدة لبنان في الوطن العربي، مثلت التوجه العروبي القومي والاسلامي وبالتالي فهي مؤيدة بالكامل لمشروع المقاومة وجمهورها ومن يمثله في فريق ٨ آذار اضافة الى تأييدها لسوريا وايران ومعاداتها لأميركا واسرائيل وسياستها وهي تعتبر قضية فلسطين قضية مركزية للعرب وتتبناها بالكامل. والسفير لا تخفي انتماءاتها ولكنها تطل أيضاً على التيارات الأخرى.

النهار: تعبر عن نفسها بأنها صحيفة ليبرالية تعطي حيزاً لكل القوى السياسية في لبنان وان كانت تميل الى قوى ١٤ آذار خصوصاً عندما تولى ادارتها النائب جبران تويني الذي كان جزءاً من هذه القوى وهي تعطي أولوية مطلقة للبنان وخاصة لـ "ثورة الأرز" اضافة الى اهتمامها بالشارع المسيحي.

أما المستقبل: فهي جريدة تابعة لـ "تيار المستقبل" وهو تيار سياسي يتزعمه رئيس كتلة المستقبل النيابية سعد الحريري. وقد تم اختيارها لأنها أعطت نفسها دور الناقل الرسمي لفريق ١٤ آذار بكافة تلاوينه اضافة الى وجهة النظر السياسية لـ "تيار المستقبل".

القضايا المطروحة داخلياً:

تتمحور القضايا التي تمثل الأزمة اللبنانية حول القضايا التالية:

١- أزمة الانتخابات الرئاسية (رئيس الجمهورية) وهذا الملف عالق منذ جلسات الحوار الوطني التي توقفت في شهر تموز ٢٠٠٦ .

٢- النظام الأساسي للمحكمة ذات الطابع الدولي لمحاكمة المتورطين في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري وقبلها محاولة اغتيال الوزير مروان حمادة وما تبعها من اغتيالات حتى الأمس القريب في اغتيال الوزير بيار الجميل وتفجيرات عين علق.

٣- حكومة الوحدة الوطنية.

٤- قانون انتخاب نيابي جديد وانتخابات مبكرة.

وقد عكست التغطية الصحفية اصطفافا اعلاميا واضحا لجهة طريقة معالجة الأخبار المرتبطة بها وعملية ابرازها وتحليلها وتقديمها بشكل يتماشى مع جمهور كل صحيفة.

يقول "أشار Achard ": "يتصفح القراء أنفسهم وبأوقات منتظمة الصحيفة نفسها"(١)، مما يطرح بالضرورة الأبعاد الايديولوجية للمرسل والمرسل اليه والانسجام الفكري بينهما،

ويسمح للصحيفة –كمؤسسة لها وجهة نظرها الخاصة والتي تتطابق في أغلب الأحيان مع وجهة نظر قرائها – أن تقدم وتضع الخبر بطريقة معينة وهي متأكدة من استعداد قرائها لقبوله أو بالأحرى تبنيه".

فكيف جاءت هذه التغطية عبر المحطات الست للأزمة الداخلية اللبنانية؟

١- احتفال النصر الالهي:

المواقف التي برزت في هذا الاحتفال تعتبر بداية ظهور الخلاف السياسي الداخلي والذي كان يجري ابان الحرب الاسرائيلية والمواقف المعلنة منها. فقد اختلفت الصحف الثلاث في عناوين المانشيت التي نقلت خطاب السيد حسن نصرالله.

السفير أبرزت مطالبة نصرالله بدولة قوية قادرة وعادلة (غير الدولة القائمة)، غامزا من طرف الحكام العرب الذين "يحمون عروشهم بدماء فلسطين" وقد دعم هذا المانشيت مقال لطلال سلمان بعنوان "اذا قال السيد فصدقوه" (على الطريق...).

(١) P.Achard:Formation discursive,diagolisme et sociologie,in:Les analyses du discour en France.Langages, Mars, 1995, n 117, pp.88-95.

هذا الموقف المؤيد تماما لتوجهات تحالف ٨ آذار لم يكن نفسه في صحيفة المستقبل التي أبرزت "اغفال السيد نصرالله للطائف وتلويحه لاسرائيل واليونيفيل بـ ٢٠ ألف صاروخ"، اضافة الى مهاجمته خيارات العرب واضعة نصرالله والخميني وخامنئي والأسد في صف واحد، خاصة بعد موقف رفسنجاني المهدد بالرد على اسرائيل في حال تعرض لبنان لهجوم جديد.

أما جريدة النهار فقد ركزت على موقف نصرالله الداعي "لعدم تسليم السلاح في ظل هذه الدولة".

ان المانشيت وعناوين التغطية تعطي فكرة واضحة عن توجه هذه الصحف التي نقلت الحدث بحسب الأفضلية بالنسبة للصحيفة.

فالسفير التي دعمت عناوينها بالسرد الوصفي "السيد يطل من بحر البشر"، والتأكيدي عبر مقال السيد طلال سلمان "اذا قال... فصدقوه" خاصة بلاءاته: "لا تقسيم، لا فتنة".

المستقبل استخدمت النمط التفسيري لمعاني خطاب نصرالله (اغفال الطائف، تهديد اليونيفيل) والتحريض عبر (مهاجمة العرب) والتصنيفي (نصرالله – الخميني –خامنئي – الأسد).

أما صحيفة النهار فاستخدمت النمط الاخباري لنقاط محددة (لا تسليم للسلاح)، اضافة الى موقف رفسنجاني المهدد لاسرائيل في حال تعرض لبنان لهجوم جديد، وللقول بأن: "أمن لبنان من أمن ايران".

واذا كانت السفير تجاهلت في عناوينها رد رئيس الحكومة فؤاد السنيورة، فإن النهار والمستقبل أبرزتا موقف السنيورة "الداعي الى الحوار" مقابل المواقف "النارية" للسيد نصرالله.

خطاب السيد نصرالله صعد الأزمة الداخلية وعزز الاصطفافات والتباعد بين فريقي ٨ و ١٤ آذار، ووتر الخطاب السياسي الداخلي الى مستويات لم يعرفها لبنان من قبل مما استدعى

محاولة جديدة لرئيس المجلس النيابي عبر ما سمي بطاولة التشاور الوطني.

٢- طاولة التشاور الوطني:

يمكن اعطاء عنوان "الفراق السياسي" بين الفرقاء السياسيين في لبنان كنتيجة أولية للمواقف المعلنة آنذاك.

صحيح أن جلسات التشاور بدأت في ٦ تشرين الثاني رسمياً، الا أن المواقف الساخنة على صفحات الصحف اللبنانية الثلاث وغيرها بدأت في الأول من الشهر ذاته أي قبل ٥ أيام من موعد الجلسات التشاورية وقد واكبت الجلسات الأربعة التشاورية. وتولت كل صحيفة حسب توجهاتها دعم وجهة نظر من تمثل على طاولة التشاور وتحميل مسؤولية التصعيد للفريق الآخر.

جريدة السفير حملت الولايات المتحدة وبعض السفراء مسؤولية تعطيل قيام حكومة الوحدة الوطنية (أحد مواضيع التشاور الأساسية) لتعطي انطباعا بأن الأمر هو من خارج لبنان وأن هناك فريقا لبنانياً (١٤ آذار) يسير بهذا المنحى. ولتأكيد هذا المسار تبرز السفير مواقف قوى ١٤ آذار المعطلة للتوافق عبر سمير جعجع "لاءات جعجع ألقت ظلالا قاتمة على التشاور" اضافة الى مواقف الوزيرة نايلة معوض والنائب جورج عدوان "لا لمغامرات حزب الله والثلث المعطل". ان استخدام كلمة "مغامرة" تعود الى أيام الحرب الاسرائيلية على لبنان حيث كان هناك خلاف مبدئي حول تقييم قدرة حزب الله العسكرية. اضافة الى ذلك أبرزت السفير تصعيد "قريطم" أي تيار المستقبل وكذلك موقف مفتي جبل لبنان الحاد من السيد حسن نصرالله (راجع جدول رقم١).

بالمقابل تولت النهار الرد على اتهامات جريدة السفير لأميركا ولفريق ١٤ آذار، اذ أبرزت ما يشبه الرد الأميركي على الاتهامات التي نقلتها السفير، متهمة "سوريا وايران وحزب الله بامتلاك خطة ما". وقد استحضرت النهار مواقف "عنجر" في اشارة الى التدخل السوري أثناء الحقبة الماضية والحالية عبر تصريح للحريري يقول فيه "نحن الضمان والمطالبة بتغيير الحكومة نتيجة لقصف بشار الأسد" في اشارة الى خطاب الرئيس السوري بشار الأسد بعد انتهاء الحرب الاسرائيلية على لبنان. وفي محاولة لاستنهاض الحالة "الوطنية" لمواجهة "المؤامرة والانقلاب" ، أبرزت النهار دعوة ١٤ آذار "لقرار تاريخي بالدفاع عن الاستقلال" متساءلة عمن تحمل وزر دم سياسي في ظل الاصطفاف في ساحات متنافرة.

من جهة أخرى تولت النهار نقل المواقف السلبية من حزب الله وصورته التي "نزلت من منزلة الطهر الى صورة الأحزاب الباقية" ليصبح "حزباً اسبارطياً يدفع لبنان من كارثة الى كارثة" ملمحة بطريقة غير مباشرة الى أن أهداف حزب الله "ابقاء القتلة مجهولين أو ادخال لبنان في المجهول" في اشارة الى المعوقات في وجه المحكمة الدولية.

المستقبل من جهتها تناغمت مع جريدة النهار في ابراز مواقف فريق ١٤ آذار الرافض لمطالب "الفريق السوري" والداعي للتصدي "للمؤامرة" مستحضراً دم الرئيس رفيق الحريري في تصريح شقيقته النائب بهية الحريري "دم الحريري خط أحمر".

وفي هجومها على حزب الله نقلت المستقبل أن "حزب الله يستدرج مشروع الصدام الأهلي والتدويل المضاعف" ملمحة الى أن "الشارع يقابله شارعان". وللمرة الأولى تتولى جريدة المستقبل نشر المقدمة الاخبارية لنشرة أخبار تلفزيون "المنار" "التصعيدية" لتؤكد الوجهة التصعيدية لحزب

الله.

هذه المواقف لم تتغير أبدا على طاولة التشاور التي امتدت لأربعة أيام (٦-٧-٩-١١ تشرين الثاني). ويدل الجدول المرفق للنتائج المنشورة في الصحف الثلاث السفير، النهار، المستقبل على تكرار شديد ودقيق للمواقف المتناقضة والاتهامية والتي أوصلت الى حالة الفراق السياسي في الجلسة الأخيرة في ١١ تشرين الثاني، حيث حملت جريدة السفير قوى ١٤ آذار مسؤولية الفشل مشيرة الى أن حزب الله ذاهب الى وضع "برنامج انقاذي" تمثل لاحقا بالتصعيد السياسي في الشارع.

لبنان ومصيره هما الهم الأكبر لدى جريدة النهار داعية الى الالتزام بلبنان "لنكن لبنانيين أولا" في اشارة سلبية الى أولويات فريق ٨ آذار الايرانية - السورية.

المستقبل من جهتها أبرزت أن فريق ٨ آذار فجر الجلسة الأخيرة لمنع قيام "المحكمة الدولية" الخاصة باغتيال الرئيس رفيق الحريري واصفة الموقف بأنه وصل الى "طلاق حكومي" وانهاء التشاور.

لقد أبرزت جلسات التشاور الوطني اصطفافا اعلاميا لكل الوسائل المرئية والمسموعة والمكتوبة على السواء. وهذا الاصطفاف كان واضحا ومعلنا عن نفسه أنه يشكل الداعم الأكبر لدى الرأي العام اللبناني المنقسم بين فريقي ٨ و ١٤ آذار.

جدول رقم (١): الموقف من التشاور:

السفير	النهار	المستقبل
▪ التوسيع الحكومي يتقدم وعقدته توزيع الحقائب. ▪ الدور الأميركي المعطل لحكومة الوحدة الوطنية. ▪ عدم استجابة الحكومة أخل بالعيش المشترك. ▪ الموقف الأميركي يزيد من صعوبة التوصل الى تسوية. ▪ اطلاق النار على المسعى السعودي من الأرز نيابة عن الحريري وجنبلاط. ▪ لاءات جعجع ألقت ظلالا قاتمة على طاولة التشاور.	▪ البيت الأبيض يحذر من خطة سوريا وايران وحزب الله ويحزم تشكيل المحكمة. ▪ الغالبية تعرض التغيير الرئاسي قبل الحكومي. ▪ حمادة: رفض منطق الاذعان وعنجر. ▪بيار الجميل: انقلاب يحاك باسم لقمة العيش. ▪ السنيورة: كلام نصرالله تجني. -لا يمكن أن تنتصر المعارضة في الشارع.	▪ جعجع: الثلث المعطل غير وارد. ▪ الفريق السوري يجتمع ضد المحكمة. ▪حمادة:لمعرفة مصير الرئاسة الأولى. ▪جعجع ينصح حزب الله بوعي خطورة المرحلة ويحذر من تحوله الى جيش مهدي في شوارع بيروت. ▪ أبو فاعور: ما يجري انقلاب على انتفاضة الاستقلال.

■ الأكثرية تطرح المقايضة: المحكمة الدولية مقابل الثلث المعطل. ■الجوزو:نصرالله ديكتاتور... ■رعد:الثقة معدومة. ■الحريري:لا ثلث معطل بوجود رئيس معطل. ■كتلة المستقبل تتمسك بثوابت رئيسها. ■أمس كان يوم السفراء. ■تصعيد من قريطم. ■حكومة الوحدة أقل الحلول كلفة. ■حكومة الوحدة الوطنية من فلسطين الى لبنان. ■ الأكثرية لن تفك المحكمة عن الثلث والمعارضة لن توقع على بياض. ■ معوض وعدوان: لا لمغامرات حزب الله والثلث المعطل. ■ تفاهم مبدئي على حكومة الوحدة الوطنية أو افتراق المتشاورين.	–الثلث المعطل لتطيير الحكومة عند اللزوم. ■ جعجع يدعو الى ١٤آذار جديد ولرئيس جديد. ■ المبارزة في الشارع تسبق الحوار. ■ حزب الله نزل من منزلة الطهر الى صورة الأحزاب الباقية. ■الحريري: نحن الضمان والمطالبة بتغيير الحكومة نتيجة لقصف بشار الأسد. ■ ايران تؤيد حكومة وحدة وطنية. ■بيارالجميل: التصدي للمؤامرة. ■ الجوزو: كلام نصرالله ديكتاتوري. ■ أبو فاعور: لن نخضع للابتزاز. ■١٤آذار لقرار تاريخي بالدفاع عن الاستقلال. ■ حزب الله يريد استكمال وضع يديه على المؤسسات. وهو حزب "اسبارطي" يدفع لبنان من كارثة الى كارثة. ■ اما ابقاء القتلة مجهولين أو ادخال لبنان في المجهول. ■ الغالبية ترحب بعون وحزب الله يتمسك بالثلث المعطل . ■ الثلث المعطل يحاصر مهمة المر. ■ من يتحمل وزر دم سياسي في ظل الاصطفاف في ساحات دولية متنافرة. ■ لبنان بين انقاذ النظام السوري وهيمنة ولاية الفقيه. ■ الأكثرية: مخطط انقلابي سوري. ■ ١٤آذار تنفي مقايضتها المحكمة بالثلث المعطل.	■ الحريري وجنبلاط يبحثان كل السيناريوهات: سنتصدى للمؤامرة. ■ المنار تهجم على السنيورة. ■ المحكمة الدولية أم المعارك. ■ رعد: نحاذر التصادم. ■ السنيورة يبدي خشيته من اعادة لبنان ساحة صراع. ■١٤آذار: رفض الابتزاز وعين على المؤامرة. ■ الحريري: التهديد والثلث مرفوض ويجب الحديث عما حدث في تموز. ■ الشارع يقابله شارعان. ■ كتلة المستقبل تدعم الحكومة و١٤آذار على ثوابتها. ■حزب الله يهدد التشاور: الثلث المعطل أو الشارع. ■ الحريري: لا تنازل عن المحكمة الدولية. ■ بهية: دم الحريري خط أحمر. ■الجميل: لن نسمح بثلث معطل. ■ كتلة المستقبل: لا للعبة المحاور. ■ حزب الله يستدرج مشروع الصدام الأهلي والتدويل المضاعف.

ويمكن تلخيص الأسلوب المعتمد في كل صحيفة على الشكل التالي:

السفير حملت أميركا والسفراء الأجانب مسؤولية العرقلة اضافة الى التركيز على جعجع وجنبلاط ودورهما المعطل آنذاك، رابطة حكومة الوحدة الوطنية بما يحصل في فلسطين. في حين ركزت النهار على مطلب الأغلبية المتمثل بالتغيير الرئاسي قبل الحكومي ناقلة وجهات النظر التي تنعت مطالب ٨ آذار بالمحاولة الانقلابية محملة حزب الله مسؤولية غير مباشرة عن " ابقاء القتلة مجهولين".

من جهتها المستقبل ركزت على دور محطة المنار التلفزيونية وحزب الله المعرقل والمهدد في مقابل ابراز مواقف الحريري والسنيورة الرافضة للتهديدات. اضافة الى ذلك كان هناك هجوم ناري غير مباشر على رئيس الجمهورية الذي وصف "بالخائن" الذي كان قائدا للجيش وبلغ الكثيرين بأنه جندي في جيش حافظ الأسد (٢٠-١١-٢٠٠٧).

جدول رقم(٢): الاعتصامات ومبادرة عمرو موسى

	السفير	النهار	المستقبل
2006 _ 12 _ 2	■ المعارضة تحاصر بجماهيرها "حكومة الأزمة". ■ عون يخاطب الحشود في ساحات بيروت: تجاوزنا المشاركة الى التغيير. ■ملك السعودية يتصل بالسنيورة والوزراء مساندا. ■ المفتي يصلي في السراي تضامنا. ■ "على الطريق" المشهد الديمقراطي في مواجهة الدول.	■ الحريري يرى أن حل الأزمة بالحوار. ■ جنبلاط يرفض ربط لبنان بالحلف السوري–الايراني. ■ المعارضة تحشد مئات الآلاف وتدخل الجيش ينهي حصارا للسراي. ■ دعم عربي ودولي للحكومة. ■ واشنطن ضد الترهيب واستخدام العنف.	■ أمن حزب الله يحاول محاصرة السراي وحركة مخابراتية سورية مصاحبة. ■ عون يحضر جنرالا بلا عسكر. ■ الانقلاب في يومه الأول شارع آحادي بلا أفق سياسي. ■خادم الحرمين الشريفين يتصل بالسنيورة والوزراء دعما للحكومة. ■ الحريري لا يرى حلا خارج الحوار. ■ أزعور: كل نهار تعطيل يكلف ٧٠مليون دولار. ■ تراجع احتياط المركزي ٤٠٩ملايين.
2006 _ 12 _ 14	■ المبادرة العربية تصطدم بعقبات محلية.	■ لقاءات ماراتونية وتصاعد الحملات بين حزب الله والمستقبل.	■ جنبلاط تأييد الحل العربي.

	■ موسى لوقف التصعيد والانسحاب من الشارع. ■ الأسد يدعو الى عدم التدخل في لبنان. ■ (على الطريق)القاهرة –الرياض–دمشق:الحل في بيروت.	■ الحل أمام عقدة التزامن بين المحكمة والحكومة. ■ البيت الأبيض: على سوريا التوقف عن تقويض السيادة اللبنانية.	■ حزب الله يواصل التلفيق. ■ موقف الانقلابيين من المحكمة يعطل المسعى العربي. ■ التسوية سلة متكاملة.
2006 _ 12 _ 20	■ المحكمة تسد عمدا طريق المشاركة فتستمر الأزمة. ■ (على الطريق) النجاح مع عمرو موسى أو الفتنة بتدخل الدول.	■ عمرو موسى يرفع مستوى التفاؤل ويحضر لجولة ما بعد الأعياد.	■ ١٤آذار تقرر اتهام لحود بخرق الدستور. ■ الانقلابيون يقرون بالتصعيد ويتوعدون بالمزيد مع عودة موسى.
2006 _ 12 _ 21	■ السفير:موفد ايراني في بيروت. ■ متكي يعلن اتصالا قريبا مع السعودية. ■ موسى: اما المبادرة العربية واما عرقنة لبنان. ■ولاية لحود الى نهايتها. ■قباني:سقوط الحكومة يعني الفتنة. ■بوش فخور بصلابة السنيورة.	■ موسكو حذرت من مواجهات ودعت سوريا الى فتح سفارة وترسيم الحدود. ■ المعارضة تلوح بالخطة (ب). ■التلفزيون الاسرائيلي: لقاء في واشنطن بين السفير السوري وصديق أولمرت.	■ ايران ترى حلا شاملا بتوافقها مع السعودية. ■ نواب ١٤آذار :عريضة تطالب باقرار المحكمة. ■الحريري يكشف رسالتين وجههما الى نصرالله تحذره من عدوان اسرائيل. ■ التلفزيون الاسرائيلي: لقاء في واشنطن بين السفير السوري وصديق أولمرت.
2006 _ 12 _ 28	■ السيد يطل خلال يومين. ■ المعارضة تجتمع خلال يومين. ■حرب عرائض متبادلة. ■المحكمة: مخارج الأكثرية بلا فصل سابع ومفتوحة على التحقيق.	■ مبارك لاستبعاد التدخلات . ■حمادة يقاضي حزب الله: التحريض لتغطية محاولة اغتياله.	■رزق يحث على اقرار المحكمة كي لا تقر تحت الفصل السابع. ■١٤آذار تقدم رسميا عريضة اتهام لحود بخرق الدستور. ■حمادة يتهم المنار وحزب الله بالتحريض على قتله. ■دمشق ترى المحكمة أميركية.

٣- الاعتصامات (مبادرة عمرو موسى):

ذروة الاحتقان السياسي كانت في الأول من كانون الأول ٢٠٠٦، وقد عبرت المعارضة عنها بمظاهرة ضخمة أعقبها اعتصام كبير في ساحة رياض الصلح وقسم من ساحة النجمة مع تهديد باقتحام السرايا الحكومي.

هذا الحدث بيّن الاصطفاف السياسي الواضح لبعض الصحف اللبنانية الصادرة في ٢-١٢-٢٠٠٦:

فجريدة المستقبل استخدمت النمط الاتهامي في عناوينها التي حملت "أمن حزب الله" محاولة اقتحام السرايا بمشاركة "المخابرات السورية" ووصفت هذا العمل بـ"الانقلاب".

وفي اشارة الى غياب التنوع الطائفي عن هذا الحشد وصفت ميشال عون بأنه جنرال بلا عسكر (بلا جمهور مسيحي) وبالتالي فان الشارع أحادي وبلا أفق سياسي. وقد أبرزت دعم "خادم الحرمين الشريفين" للحكومة اضافة الى الأخطار الاقتصادية لهذا الاعتصام.

"خادم الحرمين الشريفين" هو في جريدة السفير "ملك السعودية" الذي اتصل بالسنيورة والوزراء في اشارة واضحة الى موقف الجريدة من الحكام العرب.

الا أن الأساس كان في المانشيت الأساسي الذي استخدم الأسلوب التبريري، فـ"المعارضة تحاصر بجماهيرها حكومة الأزمة". وقد ساند هذا العنوان مقالة لطلال سلمان الذي وصف الحدث بالمشهد الديموقراطي في مواجهة الدول في اشارة الى الدعم الدولي الكبير للحكومة عشية الحدث.

صحيفة النهار اكتفت بالطريقة الاخبارية مع نقل لوجهة نظر قيادات ١٤ آذار للحدث، حيث ركزت على تصريح الحريري الداعي الى الحوار وجنبلاط الرافض ربط لبنان بالمحور السوري–الايراني، اضافة الى الدعم العربي والدولي للحكومة وابراز موقف واشنطن الرافض للترهيب واستخدام العنف!!

هذه المواقف المحتدمة بقيت تلاقي نفس الطريقة في التغطية الصحفية حتى وصول أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى في محاولة لايجاد أطر حل سياسي للأزمة في ظل احتدام الصراع السياسي بين حزب الله وتيار المستقبل.

وفي مراجعة للصحف الصادرة في ١٤-٢٠-٢١-٢٨ كانون الأول ٢٠٠٦ ركزت السفير على الدور المعرقل للأطراف اللبنانية (١٤ آذار) معنونة في عددها الصادر في ٢٠-١٢-٢٠٠٦ بأن "المحكمة الدولية تسد عمدا طريق المشاركة فتستمر الأزمة" ومعتبرة في عددها ١٤ من الشهر نفسه عبر مقالة لطلال سلمان بأن الحل في بيروت بموافقة دمشق والرياض والقاهرة، اضافة لنقل مواقف عمرو موسى واشادة بوش بالسنيورة (راجع جدول رقم ٢).

بالمقابل استمرت المستقبل في اتهام المعارضة بالتعطيل طارحة سلة حلول كاملة (في اشارة الى الملف الرئاسي) مع استمرار الهجوم على شخص اميل لحود.

من جهتها النهار ركزت على تصاعد الحملات بين المستقبل وحزب الله وعلى مواقف البيت الأبيض وموسكو ومصر الداعية لوقف التدخل السوري، مع ابراز لبعض المواقف التفاؤلية لعمرو موسى دون ادانة أي طرف.

جدول رقم (٣): الثلاثاء الأسود وخميس الفتنة

	النهار	المستقبل	السفير
2007 _ 1 _ 5	■ بري لا يرى صعوبة في تعيين وزراء بدل المستقيلين. ■ السنيورة يمد يده لنصرالله.	■ ١٤آذار تشدد على عدم التساهل حيال شبكة القومي وتطالب حلفاءه بموقف من الأعمال الارهابية.	■ حزب الله يؤكد للقيادة السعودية رفضه الاستئثار بالسلطة ويحمل الأكثرية مسؤولية اجهاض المبادرات.

			■ السنيورة يستخدم باريس٣ منصة هجوم على المعارضة. ■ فنيش: سمعنا من الملك كلاما طيبا عن المقاومة وقيادتها.
2007_1_20	■ تحذير الوزراء من استهدافات أمنية. ■ المعارضة تعلن برنامجها وفيه شل المرفأ والمطار. ■ نصرالله يحيد باريس٣ ويطلق تحركا للانتخابات المبكرة. ■ الحكومة ترد: اجراءات لمواجهة التعطيل والمبادرة العربية هي الحل. ■ المعارضة تعلق اضرابها بعد ٥ قتلى و١٣٣ جريحا. ■ لبنان يجتاز الفتنة. ■ السنيورة: لا مساومة على النظام العام. ■ المفتي: لن نسمح باستباحة بيروت. ■ العريضي محاولة الغاء وفرض رئيس بالاطارات.	■ نصرالله نعى المبادرات العربية واشترط الانتخابات المبكرة واتهم الأكثرية بالضلوع في مشروع أميركي تقسيمي ورفض محكمة تحدث تغييراً سياسياً. ■ نصرالله يوجه التصعيد الى مرحلة النهاية. ■ ٣ قتلى و١٣٣ جريحا حصيلة الحركة الميليشياوية الارهابية. ■الانقلابيون يتوعدون بتصعيد نوعي بعد النجاح. ■جنبلاط: بيروت تحت الحصار. ■ السنيورة للوقوف بوجه الترهيب. ■ المفتي يحذر. ■ باريس:دعوا لبنان يدير شؤونه. ■واشنطن:سوريا تستخدم العنف لفرض ارادتها السياسية.	■ نصرالله :انتهى زمن الطائفة القائدة. ■السعودية تتصرف كوسيط مقبول والانتخابات المبكرة شرط التسوية. ■المعارضة توقف اضرابها الى حين. ■ اتصالات عاجلة بين الرياض وطهران. ■ لبنان يحتوي الفتنة. ■ السنيورة ينتقد تساهل الجيش.
2007_1_22	■ الحريري يلفت نظر الناس الى أن الفتنة بالمرصاد ويدعو للتراجع الى خطوط الحوار. ■ الجيش:لا منع تجول وكل شيئ تحت السيطرة.	■ حزب الله يتوعد بخطوات مؤثرة. ■ السنيورة يؤكد على سلطة الدولة. ■ الحريري:لا بد من التراجع الى خطوط الحوار. ■جعجع: عون أسقط اتفاقا على تحييد الساحة المسيحية.	■ سليمان:الحل السياسي يحمي الأمن. ■ عون يتهم جعجع بالحنين الى الميليشيا. ■ الحريري يدعو نصرالله للحوار.

2007_1_26	■ شغب مذهبي أشعل حرب شوارع في بيروت. ■ شبح الفتنة استوجب منع التجول. ■ الجامعة العربية مستعدة للتسوية. على قاعدة لا غالب ولا مغلوب.	■خميس أسود يحصد ٤ قتلى وعشرات الجرحى في العاصمة. ■تكسير لشارع المصارف. ■ قناصون سوريون يظهرون في المعارك. ■جنبلاط: تخريب لبنان من النظام السوري. ■حظر تجول في بيروت بعد استباحتها من ميليشيات الانقلابيين.	■ لعن الله من أيقظ الفتنة. ■ توافق سياسي على منع التجول. ■ واشنطن: قلقون على حياة السنيورة ومهمتنا الحوؤل دون الاطاحة به.

٤- الثلاثاء الأسود وخميس الفتنة:

كانون الثاني شهد تطورات دامية وخطيرة أدت الى وقوع قتلى وجرحى واستعادة كاملة لمشهد الحرب الأهلية عشية العام ١٩٧٥. واذا كانت السنة الجديدة أطلت على تداعيات حدث أمني تمثل في اعتقال "شبكة أمنية" للحزب القومي السوري الاجتماعي في شمال لبنان (١٠-١-٢٠٠٧) شكلت متنفسا اعلاميا لقوى ١٤ آذار وهي تمثلت بدعوة جريدة المستقبل الى عدم التساهل مطالبة حلفاء القومي بموقف من الأعمال "الارهابية".

في هذا الوقت استمرت السفير في الهجوم على الحكومة متهمة رئيسها "باستخدام باريس ٣ منصة للهجوم على المعارضة" مبرزة موقف حزب الله من القيادة السعودية والرافض "للاستئثار بالسلطة".

النهار استمرت في سلوكها الاخباري لتنقل عن بري عدم ممانعته تعيين وزراء بدلا عن الوزراء المستقلين وعن السنيورة مد يده للحوار مع نصرالله.

الثلاثاء الأسود وخميس الفتنة (٢٣-٢٥/١/٢٠٠٧) أشعل المواقف الاعلامية بقوة خاصة تلك المرتبطة بقوى ١٤ آذار.

فالمستقبل وصفت ما جرى الثلاثاء بالحركة الميليشيوية الارهابية قادها انقلابيون.

وهذه أول مرة يتهم فريق كامل في لبنان بالارهابي . والوقوف في وجه الترهيب أيضا هو ما نقلته المستقبل عن رئيس الحكومة اضافة الى موقف واشنطن الاتهامي لسوريا باستخدام العنف لفرض ارادتها السياسية.

النهار التي أبرزت كالمستقبل عدد القتلى والجرحى، حذرت من أن لبنان تحت الفتنة ناقلة كعادتها تصريحات قوى ١٤ آذار دون تدخل.

السفير التي كانت عناوينها هادئة أعلنت أن المعارضة أوقفت اضرابها الى حين، مع اعطاء أهمية للاتصالات العاجلة بين الرياض وطهران لاحتواء الأزمة.

المشهد والأزمة نفسها تكررا في أحداث الجامعة العربية في ٢٥-١-٢٠٠٧ فقد استمرت المستقبل في استخدام الصيغة الاتهامية ضد الميليشيات والانقلابيين والسوريين.

في حين لم تأخذ السفير أي موقف من الأحداث نفسها بل حذرت من الفتنة لكنها استمرت في الهجوم غير المباشر على رئيس الحكومة الذي أبدى "بوش قلقاً على حياته، معتبراً أن مهمته الحوؤل دون الاطاحة به". اضافة الى اتهام عون لجعجع بالحنين الى الميليشيات (٢٧-١-٢٠٠٧).

النهار اعتبرت ما جرى شغب مذهبي في شوارع بيروت مبرزة استعداد الجامعة العربية للعمل على تسوية على قاعدة لا غالب ولا مغلوب مع ابراز لموقف الحريري الداعي للتراجع الى خطوط الحوار (٢٧-١-٢٠٠٧) (انظر الجدول رقم ٣).

٥ – ١٤ شباط وعودة المبادرة العربية:

شكلت مناسبة عاشوراء لدى الطائفة الشيعية فرصة تهدئة بانتظار عودة عمرو موسى. وقد شهد شهر شباط ٢٠٠٧ ثلاث محطات: الأولى أمنية تمثلت بتفجيرات عين علق عشية احياء ذكرى اغتيال الرئيس رفيق الحريري والنائب باسل فليحان ورفاقهما. والثانية سياسية محلية وهي احياء ذكرى ١٤ شباط، والثالثة عودة عمرو موسى الى بيروت.

أحداث عين علق اعتبرتها الصحافة الموالية لقوى ١٤ آذار رسالة أمنية لمنع الحشد الجماهيري فيما دعت الصحف الموالية لـ٨ آذار لعدم استباق التحقيق والتوظيف السياسي لهذا الحادث داعية للاسراع في تشكيل حكومة وحدة وطنية تضمن أمن البلاد.

الحدث الأبرز كان الحشد الذي شهدته ساحة الشهداء ومحيطها، حيث اعتبرت جريدة النهار أن "١٤ آذار" أعادت التوازن الى الشارع والتسوية معا وهذه اشارة واضحة الى أن الحشد المعارض في (١-١٢-٢٠٠٦) قد بدل التوازنات وقلب مقاييس التسويات آنذاك. وهنا استخدمت النهار أسلوب المقارنة غير المعلن معتبرة أن تكريم الحريري تجاوز الانقسامات الطائفية.

المستقبل من جهتها أوضحت هذه الفكرة وركزت على التنوع "المليوني" الذي تعزز باللون الشيعي في اشارة الى مشاركة فعاليات شيعية حشدا وكلاما لأول مرة؟! معتبرة أن ١٤ شباط انتصار للبنان.

السفير اكتفت بالاشارة الى الحشد الكبير وابراز كلمة سعد الحريري الداعي الى قرارات شجاعة على قاعدة المرور بالمحكمة كمعبر وحيد للحل. السفير هنا أخذت الدور الاخباري دون تدخل.

أما في ما خص عودة عمرو موسى الى بيروت، فقد لجأت المستقبل الى سؤال استيضاحي عندما طرحت: هل الدفاع عن سوريا هو دفاع عن الوطن؟ وهذا النمط الاستيضاحي يحتضن فكرة اتهامية غير مباشرة لفريق ٨ آذار.

السفير واصلت اتهامها لواشنطن بعرقلة المبادرات معتبرة عبر مقال لطلال سلمان بأن الفوضى الخلاقة (وهي النظرية الأميركية) تلتهم الوحدة الوطنية وحكومتها في لبنان.

النهار كانت اخبارية فقط فهي ركزت على المساعي وشروط حزب الله للموافقة على المحكمة الدولية (انظر جدول رقم ٤).

جدول رقم (٤): ١٤شباط وعودة المبادرة العربية

	النهار	السفير	المستقبل
2007 _ 2 _ 1	■عاشوراء حملت تهدئة بانتظار موسى. ■ترتيبات ١٤ شباط. ■واشنطن تدعو اللبنانيين الى الحوار وحزب الله الى تسليم سلاحه.	■الحريري لا يرى مجالا للحرب. ■جنبلاط يدعو المعارضة للتراجع. ■حديث عن مخارج لـ١٤شباط.	■موسى يستأنف مبادرته الأسبوع المقبل. ■جنبلاط لاحياء الذكرى موحدين. ■موسكو تشدد على قيام المحكمة الدولية. ■الحريري :نريد العدالة ونفضل الموت على الحرب الأهلية. ■الرأي الأردنية: نصرالله رهن لبنان لدولة اقليمية.
2007 _ 2 _ 15	■١٤آذار تعيد التوازن الى الشارع والتسوية. ■بوش يؤكد دعمه للمحكمة الدولية. ■تكريم الحريري يتجاوز الانقسامات الطائفية.	■حشد كبير في ساحة الشهداء. ■الحريري:جاهزون لكل قرار شجاع والمحكمة هي المعبر الوحيد للحل.	■المشهد المليوني يتكرر. ■الحضور المتعدد المتنوع يتعزز باللون الشيعي وكل لبنان يتحدى الارهاب. ■١٤شباط ينتصر للبنان رفيق الحريري. ■بوش مع المحكمة. ■السعودية تندد بالتفجير الأخير.
2007 _ 2 _ 22	■مزيد من المساعي مع دمشق محورها لبنان والقمة العربية. ■حزب الله نشترط الحكومة للمحكمة.	■موسى يشيد بتجاوب الأسد. ■طهران تعرض وساطة بين دمشق وباريس. ■أبواب التسوية مفتوحة وواشنطن تضغط لاقفالها. ■حزب الله ينتظر من الحريري جواب الشراكة الحقيقية. ■(على الطريق) الفوضى الخلاقة تلتهم الوحدة الوطنية وحكومتها.	■الحريري عازم على فتح آفاق التسوية. ■موسى: لاستمرار المشاورات. ■التحذير يتصاعد من دعوات العصيان وتعطيل الدولة. ■المستقبل: هل الدفاع عن سوريا دفاع عن الوطن؟ ■جعجع: ثوابت ١٤آذار في الأفكار المطروحة. ■بلير: نوايا سوريا عدائية تجاه لبنان.

٦ – لقاءات عين التينة:

على وقع نتائج القمة الايرانية–السعودية التي عقدت في الرياض والقمة العربية أواخر آذار وبينهما موعد الانعقاد الدوري لمجلس النواب، بدا أن شهر آذار سيحمل الى اللبنانيين تسوية ما.

فاذا كان اللقاء السعودي – الايراني قد أعطى مؤشرات ايجابية تمثلت في الحوار الثنائي بين رئيس كتلة المستقبل سعد الحريري كممثل لـ ١٤ آذار ورئيس مجلس النواب نبيه بري كممثل لـ ٨ آذار، فان بعض الهواجس من تسوية على حساب فريق أو طرف تساوت مع مجريات جلسات الحوار الثنائية في عين التينة.

المستقبل عمدت الى اطلاق المواقف التطمينية حيث نقلت عن جنبلاط موقف أميركا الثابت، وعن جعجع بأن ثوابت ١٤ آذار مطروحة في الحوار الثنائي، وعن باريس تأكيدها بأن نشر اليونيفيل على الحدود السورية هو في صلب ١٧٠١ (انظر جدول رقم٤).

الا أنها واصلت تحميل حزب الله وحلفائه مسؤولية نقل المحكمة الدولية الى الفصل السابع والتمسك بصيغة ١٩–١١ التي تعطل الحل، اضافة الى تصريح الرئيس السوري بشار الأسد الرافض للمحكمة الدولية.

السفير ركزت على "اشادة الحريري بالمساعي الايرانية" مقابل موقف جنبلاط "الذي يهاجم بري والفرس" وهي محاولة اعتبرتها قوى الموالاة تهدف الى زرع الفرقة بين قوى ١٤ آذار. وقد نشرت السفير ما اعتبرته "سيناريو آذار" الهادف الى حصار المقاومة وسحب ذريعة شبعا من قبل قوى ١٤ آذار.

أما صحيفة النهار التي اكتفت بالنقل الخبري لمواقف جنبلاط الذي أكدت له رايس "أن لا مساومة على لبنان" وهو موقف تطميني يتلاقى مع ما فعلته جريدة المستقبل.

اضافة الى تهديد وزير خارجية سوريا باقفال الحدود وتسويق طرح السيد نصرالله لصيغة ١٩–١١ التي تستجيب لفكرة لا غالب ولا مغلوب وهي فكرة تتناقض مع ما طرحته جريدة المستقبل معتبرة أن هذه الصيغة هي تعطيلية للحوار.

التجاذب استمر حتى ٢٠ آذار وهو الموعد الذي نزل فيه نواب الموالاة الى البرلمان مما اعتبره رئيس المجلس النيابي نبيه بري استفزازاً استوجب مؤتمراً صحفياً من قبله. وقد عنونت الصحف الصادرة في ٢١–٣–٢٠٠٧ الحدث على الشكل التالي:

النهار استخدمت الايحاء، فبعد نقلها بأن بري كشف مشروعه وبق البحصة، لفتت الى أن الغالبية تلمح الى العامل السوري في هذه المواقف وتأكيدا لهذا التلميح أبرزت تصريحا للرئيس السوري "الأسد يقرر رفضه القاطع محاكمة دولية لأي سوري" في اشارة مباشرة الى عدم رغبة سوريا وحلفائها في اقرار المحكمة الدولية في الوقت الراهن.

المستقبل بدورها ابرزت موقف الأسد للدلالة على سبب توقف الحوار مبررة حضور نواب ١٤ آذار الى ساحة النجمة. فيما اعتبرت السفير أن اعتصام الأكثرية فرز المواقف مشيدة بكلام السفير السعودي حول خطاب بري الذي وضع النقاط على الحروف.

جدول رقم(٤): القمة السعودية–الايرانية ولقاءات عين التينة:

	النهار	السفير	المستقبل
2007 _ 3 _ 1	▪ المحكمة الدولية في حركة الاتصالات العربية تمهيدا لقمة الرياض. ▪ رايس لجنبلاط: لا مساومة على لبنان ولن نتخلى عنه. ▪ سولانا يؤكد اللجوء الى الفصل السابع اذا استمرت العقبات.	▪ الحريري يشيد بمساعي ايران وجنبلاط يهاجم بري والفرس. ▪ السفير: حصار المقاومة بالبر وبسحب ذريعة شبعا. ▪ يديعوت: ايران ستنصب صواريخ متطورة في لبنان.	▪ الرفاعي يفتي بوجوب عقد الجلسات وألا يكون بري مستنكفا. ▪ الحريري يؤكد أن النظام السوري هو العقبة. ▪ جنبلاط يلفت الى الموقف الأميركي الثابت دعما للبنان. ▪ ساركوزي لوقف التدخل السوري ومع المحكمة. ▪ ١٤ آذار تحمل الانقلابيين مسؤولية نقل المحكمة الى الفصل السابع.
2007 _ 3 _ 7	▪ المعلم يهدد باقفال الحدود اذا وضعت عليها اليونيفيل. ▪ مكاري: ٨آذار حائرة بين وعود نجاد ومطالب دمشق.	▪ الحريري يقدم ردا منصفا خوجة ينقله الى لبنان. ▪ السنيورة يشير الى عدم وضوح المبادرات. ▪ دمشق تلوح باغلاق حدودها في حال نشر قوات دولية.	▪ حزب الله يتمسك بصيغة ١٩–١١ مقابل مناقشة المحكمة. ▪ فضح الأساليب التحريضية للمعارضة. ▪ سوري يمثل جريمة شمص.
2007 _ 3 _ 10	▪ نصرالله يدعو لتسوية. ▪ بري :صيغة ١٩–١١لا غالب ولا مغلوب.	▪ شيراك يفرج عن العلاقات السورية–الأوروبية. ▪ سولانا بمهمة الى دمشق. ▪ نصرالله يرى فرصة جدية للتسوية ويحذر من الرهان على الخيار الأميركي–الاسرائيلي.	▪ باريس رحبت بالحوار وتؤكد أن نشر اليونيفيل على الحدود مع سوريا في صلب ١٧٠١. ▪ نصرالله يتجاهل المحكمة مجددا ويتحدث عن تسوية بشروط. ▪ الاتحاد الأوروبي ملتزم انشاء المحكمة. ▪ شيراك: المحكمة رادع للذين يجعلون الاغتيال أسلوب العمل السياسي.

21 _ 3 _ 2007	■بري كشف مشروعه وبق البحصة ردا على جنبلاط. ■الغالبية تلمح الى العامل السوري. ■السعودية تسارع الى احتواء مواجهة ٢٠ آذار. ■السرايا ترد ليلا بعنف والسنيورة تلقى دعوة الى القمة. ■الأسد يقرر رفضه القاطع محاكمة دولية لأي سوري.	■اعتصام الأكثرية يعزز المواقف. ■السعودية تحسم النقاش. ■بري وضع النقاط على الحروف. ■ السنيورة يخالفه: كلام رئيس المجلس تضمن اتهامات وتجنيات ومغالطات.	■الأسد: لن نتنازل عن سيادتنا حيال المحكمة الدولية. ■نواب ١٤ آذار حضروا الى ساحة النجمة تذكيرا بدور المؤسسة.

وتستمر الأزمة الداخلية في لبنان وما زال هناك حروف كثيرة متعددة الألوان بدون نقاط تنتظر خبراء تسجيل النقاط وتعزيز المواقف لكل طرف من أطراف النزاع الداخلي–الخارجي.
وتستمر الصحافة اللبنانية بكافة تلاوينها بالبحث عن الكلمات الضائعة التي حولت بعضها الى منابر وامتدادات سياسية لصراع داخلي أصبح شديد الارتباط بالصراعات الاقليمية.
وبسبب المشاريع المتناقضة التي تتصارع داخلياً أصبح مستحيلاً على هذه الصحف لعب دور الشاهد على الحقيقة التي أصبحت بدورها وجهة نظر يتمسك بها كل طرف من موقع الواثق والضامن لجمهوره الرابح، مما يحدث ارباكا لدى الصحفيين في ما خص المعايير المهنية الطبيعية الواجب اعتمادها، والتي تجعل نقل الحدث بطريقة اخبارية صرفة أمراً متعذراً في ظل التعقيدات المحيطة بالأزمة الداخلية اللبنانية التي تتطلب شروحات تختلط فيها المعلومات بالتحليلات وبالتوجهات. فهل أصبحت الصحافة في لبنان أو بعضها تلعب دور الملحق الاعلامي لأطراف الأزمة؟ أو أن الاختلاف الديموقراطي أصبح فوضى؟
ألم يحن الوقت لكي تلعب الصحافة والاعلام اللبنانيين دوراً أساسياً في الوقاية من الصراعات والأزمات الداخلية لكي تستطيع المساهمة في حلها عبر تامين كل مستلزمات الحوار الذي يؤدي الى سلام دائم؟
أخيراً نقول إن الصحافة اللبنانية أبرزت دورها كشريك مباشر في ادارة الأزمة الداخلية وتوجيه أحداثها ، وأن بعض الصحافيين السياسيين استعادوا دورهم كمسيطر ومؤثر ليس فقط في نقل الأخبار بل في التصدي لبعض المواقف وتوجيه ردود الفعل عبر تحليلها وتأويلها.

تحليل الرسالة الاعلامية في الاعلام المرئي والمسموع

الدكتورة مي العبدالله

أولا: الواقع الاعلامي العالمي الجديد

عندما نتحدث عن دور وسائل الاعلام في بناء ثقافة السلام، لا بد لنا من التوقف بصورة خاصة عند دور الاعلام المرئي والمسموع بما له من خصائص وامكانات كبيرة للتأثير والتلاعب بالعقول والقلوب... يهمني أن أتحدث عن خصائصه كوسيلة متطورة للاعلام والاتصال، قبل الغوص في المضمون:
ما هو المشهد الاعلامي الحديث؟ أقمار صناعية، وسائل تفاعلية، يعني جمهور أو راي عام مختلف، وبالتالي مضامين وبرامج جديدة.
نحن نعيش في ظل الثورة المعلوماتية الكبيرة وما أنتجته هذه الثورة من قنوات اتصال سريعة وكبيرة لوسائل الإعلام والاتصال الجماهيري المرئية والمسموعة والمقروءة، التي انتشرت بشكل واسع وتوفرت في أروقة البيوت والأماكن العامة واستقطبت ملايين الناس بكل فئاتهم العمرية، وهذا يعتبر عاملا مهما في تزايد تأثير هذه الوسائل على الجمهور بشكل عام، ويكون تأثيرها اكبر على فئة الشباب بشكل خاص. فان تأثير وسيلة التلفزيون بالأخص، بشكل مباشر على الشباب، يفوق تأثير الوالدين والمعلم، لأنه وسيلة سهلة وسريعة قابلة للهضم الذهني.

وقد تمكنت وسائل الاعلام المرئية والمسموعة من طرح رؤاها وأفكارها الأحادية، ضمن برامج مفتوحة على الهواء أو مسجلة، تشرك بها المشاهد وتجعله أكثر تفاعلا مع الأفكار التي تطرح، وبهذا تصبح هذه الوسائل احد أهم مكونات التفكير لدى الجماهير وبالذات الشباب. وهناك وسيلة ربما اخطر من التلفزيون وهي شبكة الانترنت، وهذه الأداة غير خاضعة للرقابة بكل مقاييس الرقابة فهي مباحة للغاية وهي وسيلة أخرى لاستقطاب الفئات الشبابية...
كل هذا وضعنا أمام مشهد اعلامي جديد وخطير: جمهور الاعلام المرئي والمسموع اختلف وبات الرأي العام يشمل كل فئات المجتمع، ولم يعد ينحصر بالنخب الثقافية والسياسية والاقتصادية. ومن هنا يسهل على اي وسيلة اعلامية تحويل مشاهديها عن قضية معينة او جعلهم يتبنون اخرى. ومن حيث المضمون فالقضية او الرأي الذي كان في السابق، اي منذ عقود خلت، يبنى على اساس ثابت ومتين، اصبح من السهل التلاعب به وتكوينه كما أصبح من السهل لاي كان اختراع قصة صغيرة وتحويلها قضية وطنية او قومية او ما شابه.
كان يصعب في السابق على اي حزب او تنظيم ان يكوّن رأياً عاماً، الا بعد أعوام طويلة من المحاضرات والنقاشات والحوارات وغيرها من الوسائل التي كانت تعتمد على الخطابات الجماهيرية، اما اليوم فاصبح الأمر مختلفا في الشكل والمضمون، فنشرات الاخبار تكفي لتحوير اتجاهات التفكير ٣٦٠ درجة...
وبين الاعلام والدعاية أو "البروباغندا" اي الترويج، خيط رفيع يفصل الموضوعية الاعلامية عن التحريض والتعبئة. طبعا ان "البروباغندا" ليست سيئة اذا ما كان هدفها الترويج لفكرة عامة تفيد الوطن والمواطن...
أثار بيير بورديو في كتابه: "التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول" اشكالية العلاقة بين التفكير والسرعة. يقول ان "التلفزيون مقيد بالسرعة المصطنعة، إذ هي سلعته المفضلة المربحة، بينما

المفكر الذي يحترم نفسه يحتاج الى وقت كاف ليطرح فكره بأناة يستلزمها العطاء الفكري الراقي، ولا يمكن التوفيق بين التفكير الخلاق وبين اللهاث الذي يشبه تناول الوجبات السريعة... معظم الندوات التلفزيونية مزيفة، وخصوصاً الساخنة منها، وكثير من المشاركين يفقد قسطاً كبيراً من حريته. ولا شك في ان الخطاب الجيد مستبعد في التلفزيون بحجة أنه مضجر. ان مجرد فكرة ما يطلبه الجمهور جعلت التلفزيون مجرد اداة خطرة ومرهونة وعرضة لشتى الانحرافات. ولذلك شارك التلفزيون بفعالية في نزاعات وطنية ودولية من خلال استغلاله لها في تنمية حصته في السوق دون اعتبار للمسائل الأخلاقية... وهذه طرائق وأساليب تحول الناس الى وقود عاطفي وعنصري وشوفيني تجعلهم ضحايا مشاعر قومية عمياء ودامية...
يحمل بيير بورديو الاعلام والاعلاميين مسؤولية الأزمات الواقعة اليوم في العالم. فالبشرية تتلقى ٩٠ ٪ من معارفها عن طريق السمع والبصر، اي عن طريق وسائل الاعلام والاتصال، فاذا انحرف الاعلام السمعي البصري تغذت البشرية بـ ٩٠ ٪ من المعارف الفاسدة المضللة.

ثانياً: المشهد الاعلامي اللبناني

المشهد الإعلامي اللبناني متطور إلى حد كبير، ويتمتع بالحيوية والتنوع، وهو اليوم يعكس تنوع لبنان والانقسامات التي تعصف به. فبالنهاية الاعلام يعكس واقعين: واقعه الخاص والواقع العام في البلاد.

أولاً هو يعكس واقعه:
جاءت إنطلاقة البث التلفزيوني في لبنان مع محطة تلفزيونية تجارية، هي شركة التلفزيون اللبنانية، بدأت نشاطها في عام ١٩٥٩، وتلتها بعد ذلك شركة تلفزيون الشرق في عام ١٩٦٢، التي كانت تحظى بدعم من شبكة "إيه بي سي" الأميركية. ومعظم المحطات التلفزيونية التي تبث حاليا في البلاد أنشأتها جماعات سياسية وأخرى تمثل شرائح طائفية، بعد انتهاء الحرب الأهلية.
من جهة أخرى لا تلتقي وسائل الاعلام والاتصال في لبنان حول أي سياسة اعلامية بغياب سلطة الرقابة العليا التي من مهامها أن ترسم قواعد السلوك الاعلامي وحدود الحرية الاعلامية.

ثانياً كيف يعكس الاعلام الواقع العام:
بعبارة أخرى: كيف يتجلى الواقع الاعلامي في تعاطي الاعلام المرئي والمسموع في لبنان مع الأزمة الداخلية التي تلت حرب تموز ٢٠٠٦ التي كانت حرباً اعلامية بكل معنى الكلمة، وما هي أهم ملامح رسالة هذا الاعلام؟
من أهم أسباب الفلتان الاعلامي الحاصل في لبنان، التمويل السياسي الذي تحظى القنوات به في غياب أي رقابة أو جهة تنظيمية فعالة، فهذا الامر يجعل كل قناة مرتهنة للجهة السياسية التي تمولها وليس للمموّل التجاري الذي يهمه أن يحظى بتأييد كل شرائح المجتمع وفئاته، والمؤسسة غير المملوكة من سياسيين مرتبطة مالياً بسياسيين، والمال عنصر مهم جداً في صياغة سياسات الاعلام، فإما ان تسير الوسيلة الاعلامية بشكل واضح وظاهر في خطها السياسي كالمنار والمستقبل، واما في خط الممولين كالوسائل الأخرى. فالمستقبل تحولت قبل ان يستشهد الحريري بأشهر الى معارضة عندما تحول الرئيس الحريري نفسه الى ما يمكن وصفه بالمعارضة المعتدلة، لكن بعد استشهاده الذي شكل زلزالا كبيرا لكل اللبنانيين، اعتبرت نفسها مسؤولة مباشرة عن البحث عن مرتكب الجريمة وشكلت رأس حربة المطالبين بكشف الحقيقة محملة السلطة المسؤولية، وهذا ما تبنته المعارضة اضافة الى اهدافها السياسية المتمثلة اولا بالمعركة الانتخابية المقبلة.
أما تلفزيون المنار فيعتبر رأس الحربة في إعلام المعارضة بعد الحرب، ودوره تعبوي ومؤثر بفعل انتشاره الواسع وتاريخه العريق مع المقاومة الاعلامية، وخصوصاً أن التيار العوني ليس

لديه محطّة ناطقة باسمه، وتلفزيون الجديد في الخط الوسط...
وارتبط الصراع السياسي وبالتالي الاعلامي أيضاً، بالمظلومية والعدوانية التي عانى منها أبناء الطائفة الشيعية أكثر من نصف قرن (العزلة والحرمان بالاضافة الى اجتياحات ١٩٧٨ و ١٩٨٢ و ١٩٩٦ وأخيراً العدوان الاسرائيلي ٢٠٠٦)، وقد وجدوا في المقاومة الاسلامية حضناً وملجأ واعتزازاً بالهوية والانتماء وثقة بالذات، ولذلك فان الكلام عن نزع السلاح و الغاء دوره لقي صداً قوياً من قبل أبناء الطائفة.
لذلك لا يختلف اثنان على أن رسالة الاعلام اللبناني أصبحت "البروبغندا" بمعنى التحريض والتعبئة، وهذا الأمر تجلّى بصورة واضحة جداً أثناء الأزمة الداخلية التي ظهرت أيضا كأزمة اعلامية بامتياز بعد العدوان الاسرائيلي على لبنان، حتى بات الاعلام اللبناني محط انتقاد عنيف من قبل كل الناس، وأصبح "المواطن العادي" يحسب نفسه ضمن "الذخيرة الحربية".
فبعد حرب تموز ٢٠٠٦ ارتبط الخطاب الاعلامي بالخطاب السياسي، والعكس صحيح... اذ ظهر خطاب تحريضي طائفي انبثق من أحداث تاريخية ارتبطت باغتيال احد أهم رموز الطائفة السنية وهو الرئيس رفيق الحريري وعدد من الرموز الاعلامية المسيحية التي كانت غالبيتها ذات انتماء وطابع سياسي واحد. وجاءت الأحداث الاقليمية والصراع السياسي الذي أخذ بعداً طائفياً بتحريض أميركي في العراق ليؤجج المشاعر المذهبية.
وأتت استقالات الوزراء الشيعة من الحكومة والاعتصام المفتوح في ساحة الشهداء ورياض الصلح لتأجيج الصراع، الذي اتخذ بعداً مناطقياً، وخصوصاً أن بيروت ارتبطت في الذاكرة البيروتية السنية بالطائفة السنية رغم وجود حضور مكثف للطائفة الشيعية فيها اليوم...
وهكذا، فبعد انتهاء العدوان الاسرائيلي العسكري، غيبت وسائل الإعلام المرئي والمسموع تماماً آثار العدوان الإسرائيلي، وانشغلت بخلافات لبنان الداخلية، وأبرزت ظاهرة سياسية جديدة هي إما شرعية الحكومة أو شرعية الرئاسة، ثم برزت قضية هذا السلاح شرعي وذاك غير شرعي..
وبعد أن كانت العلاقة بين هذه الوسائل أثناء الحرب في ما يشبه شهر عسل اعلامي، اتسم بالتعاون وتبادل المواد لا سيما منها الصور في مواجهة عدو واحد مشترك، عادت الأزمة الداخلية الى الواجهة بعد انحسار العدوان الاسرائيلي، لتبلغ ذروتها لدى اعلان المعارضة اللبنانية اعتصامها المفتوح في وسط بيروت في الأول من كانون الأول ٢٠٠٦، وهنا لم نعد نسمع في الاعلام الا لغة "نحن" ضد "هم" حيث يصور الخصم كشيطان لدود ولم يعد يرى المشاهد أمامه من احتمال للمستقبل الا المزيد من العنف والقتل والانهيار للوطن... ومع "نحن" ضد "هم" تطورت اللغة الاعلامية من مختلف الشعارات الرنانة، الى مصطلحات التهديد، ثم الاتهام، ثم التحريض وصولاً الى الشتيمة الصريحة...
الدعاية هي واحدة من أسلحة الحرب القديمة التي تستخدم الكلمات للاحتكام إلى زوايا الخوف المظلمة والآمال الكامنة في قلوب البشر. يمكن للكلمة أن تنهض بالمعنويات في الأوقات العصيبة، أو تقودنا للمعركة. وفي الحالات الأسوأ، تجعلنا الكلمة نخلع إنسانيتنا ونشارك في مذابح ضد الأعداء. يعرّف يوهان خالتونغ ثلاث استراتيجيات رئيسية لمروّجي الدعاية: تحويل الصراع إلى "نحن" ضد "هم"، تصوير الخصم كشبه شيطان، جعل الأمر يبدو وكأنه لا حل آخر سوى العنف.
هذه الاستراتيجيات ليست بجديدة. وهذا هو الأمر المشوّق في الدعاية، فالحيل القديمة ما زالت تعمل بشكل جيد. والمشكلة هي أن الحيل القديمة تستخدم حالياً بشكل أكثر حنكة ويلفّها ضباب كثيف من المعلومات المضللة مع الكثافة الاعلامية. وبات من الصعب للناس التمييز بين الحقيقة والكذب، بل أن الكثيرين لم تعد لديهم الرغبة للقيام بذلك. ويشير كايس هاملينغ

الى أن الحقيقة قد تكون أولى الإصابات في الأزمات، والثانية رغبة الناس في معرفة الحقيقة.

ثالثاً: الدعاية و صورة الآخر أو الخصم أو حتى العدو

في الأزمة الداخلية بعد الحرب ركزت رسالة الاعلام المرئي والمسموع على وسيلة أساسية من وسائل الدعاية وهي صناعة صورة الآخر، أو الخصم.

سأحاول استخدام المقاربة العلمية للتحليل. في علم النفس السياسي وعلوم الاعلام والاتصال تعتبر صورة العدو صورة مشتركة يحاول تكوينها أعضاء جماعة معينة تجاه العدو: بنزع الطابع الإنساني عن هذا الآخر، ونوع من التنميط القائم على الاختزال والتضخيم والتحيز والتعميم، وعادةً ما تشتق من مزيج من أفعال وتصرفات هذا العدو وإدراكات المتلقي، وهو ما يضفي خليطاً من الدقة في بعض الجوانب والتحيز في جوانب أخرى على مثل هذه الصور.

ورسم صورة العدو لا تقوم فقط على تكوين مشاعر الكراهية بل تتعداها إلى خلق شعور بالتهديد أو احتمال التعرض لاعتداء أو عنف وتقوم صورة العدو على وجود جماعة ذات هوية تهددها جماعة أخرى خارجة عنها. فصورة العدو مختلفة عن العداء أو العنف بين أفراد الجماعة...

من هنا يمكننا استخلاص الوظائف التالية لصورة الخصم أو العدو التي تم استخدامها بعد الحرب من قبل الوسائل الاعلامية:

١- صورة العدو كمصدر لإضفاء الشرعية على السياسة أو السلوك تجاهه: فالآخر متوحش ومن البرابرة بدائي وكافر ومتخلف. فصورة الآخر تفيد في تنظيم الخصومة وإضفاء الشرعية عليها.

٢- التصدي لهذا الخصم ضروري لمواجهة أزمة المجتمع: تركز العديد من الدراسات على الحاجة إلى العدو في المجتمعات المأزومة وتوظيف العدو لمواجهة أزمات المجتمع.

٣- لمواجهة أزمة الهوية: فوفقاً لتعبير بعض الباحثين "ما من جماعة قومية ضاعت منها القيم وركبها الشك وتهافتت عندها المثل المطلقة الملهمة للحِياة، إلا وتسترجع ما ضاع منها بفضل إدانة قيم الآخر". أي تساعد صورة الآخر، العدو تحديداً، على تغذية التشابه بين العناصر المكونة للجماعة القومية.

٤- لمواجهة الأزمة الاقتصادية وأزمة التهميش: حيث يساعد الآخر العدو في إيجاد كبش فداء لتفسير تردي الأحوال الاقتصادية، سواء كان هذا الآخر دولة أخرى (مثل صورة العرب كعدو اقتصادي لدى الرأي العام الغربي بعد الحظر النفطي في ١٩٧٣) أو كان الآخر داخل حدود نفس الدولة (مثل صورة الحكومة الحالية في لبنان).

٥- لتحييد الصراع الطبقي: بتمكين المضطهد من التماثل مع سيده دون أن يتحمل هذا الأخير تكاليف باهظة. وفي حالة كون الآخر العدو يعيش في نفس المجتمع فإنه يوفر فرصة للبروليتاري في العثور على "بروليتاري رث" أدنى منه مرتبة فيرتقي الأول في سلم المراتب الاجتماعية دون أن يكلفه ذلك شيئا كبيرا.

٦- لمواجهة الأزمة السياسية والأيديولوجية: يخلق العدو توحداً للجبهة السياسية الداخلية في مواجهة خطر العدو الذي يهدد الوجود. وعادة ما يتم إضفاء سمات عقائدية تتسم بقدر كبير من الثبات والاستقرار وليس من مجرد أبعاد مصلحية، ومثال ذلك العقيدة التي يرتكز عليها اعلام المقاومة الاسلامية. ينظر في هذه الحالة إلى العدو كمصدر تهديد سواء للحدود أو الأفكار والايدلويجات أو الإقتصاد أو المستقبل عامة. ويلاحظ قدرة كل طرف على تبني هذا النمط من الحروب بمعنى تبرير حربه إنطلاقاً من كونها حرباً دفاعية ضد تهديد قائم أو محتمل، مادي أو معنوي، وهو ما يظهر واضحاً حتى على مستوى مسميات المؤسسات العسكرية في الدولة ووصفها بأنها مؤسسات أو وزارات دفاع. وتشترك الحرب الدفاعية في بعض السمات مع الحرب

المقدسة حيث ينظر الطرف "المدافع" إلى قضيته بوصفها قضية عادلة، ومن ثم يصعب إلقاء اللوم على القيادات لاضطرارهم إلى خوض هذه الحرب، مع ربط ذلك بوجود دعم أو تأييد إلهي في مواجهة العدو المجسد الشر.

٧- لمواجهة العدو القمعي: يمثل هذا العدو الوجه الآخر للعدو الحاجز أو المانع. فالجماعة الخاضعة المقهورة تشن الحرب بهدف الإطاحة بالمحتل أو نظام شمولي أو تسلطي قائم أو حاكم ظالم أو نخبة مسيطرة مستغلة وتتعزز هوية الطرف الخاضع المقاوم في هذه الحالة مع عنف استجابات الطرف المسيطر مع ملاحظة أن هذه العلاقة ليست مباشرة لكن تتوقف على مجموعة من المتغيرات الوسيطة.

وقد استخدمت في هذه الحرب النفسية، بعد الحرب العسكرية، استراتيجية التسميم السياسي: وهي ذات طابع عدائي واضح في مقاصدها وأهدافها بالنسبة للجماعة المستهدفة، وتتعامل مع صورة العدو كجزء من مكونات الهوية ذاتها ومن ثم يكون التلاعب بهذه الصورة عبر تغيير الهوية نفسها من خلال عمليتين متوازيتين هما:

- زرع أو غرس قيم معينة صحيحة في ذاتها، ثم دفعها تدريجياً في السلم التصاعدي لنظام القيم الفردي أو الجماعي، بحيث ترتفع إلى أعلاه، ومن ثم تفرض على القيم العليا أو المطلقة النزول على مراتب اقل أهمية.
- تسريب افكار وقيم معينة عبر منطق الدعاية والتوجيه السياسي بحيث تؤدي إلى تصور معين للمواقف يختلف عن حقيقته الفعلية، مما يترتب عليه عند اكتشاف هذه الحقيقة نوع من الصدمة تؤدي إلى شلل نفسي، وبالتالي عدم القدرة على المواجهة لما توجده من تمزيق في الشخصية.

وتتم ممارسة هذه العملية في إطار التسميم السياسي عبر آليتين متكاملتين هما: أداة التضليل القائمة على التوظيف المخالف للواقع والمسيء للقيم السياسية والدينية، أداة للترويض: التي تجعل تلك القيم "والمواقف الجديدة" ليست مستغربة إنما هي مطلوبة ومتسقة مع الإطار أو النظم القائمة بصرف النظر عن طبيعتها الواقعية. وهكذا يعد التسميم السياسي إحدى العمليات أو المقدمات المنطقية التي يعاد من خلالها تشكيل الإطار الذي ينطلق منه الرأي العام في مجتمع معين، بحيث يتم تشكيل ذلك الراي العام تجاه القضايا التي تواجهه وتجاه الأعداء والخصوم بشكل يتناسب مع القيم الجديدة التي تم غرسها وتسريبها إلى الوعي أو العقل الجماعيين أو ذاكرة النخبة المثقفة...

ولعل المثل الأبرز هو ما خاضته محطتا المنار و"المستقبل" من مناظرات اعلامية حادة، ونتذكر مثلاً عندما عرضت "المنار" صورة أحد المسعفين، متهمة اياه بأنه مرافق النائب سعد الحريري، وكان يوجه المقاتلين خلال الاحداث الدامية التي جرت في محيط الجامعة العربية في منطقة الطريق الجديدة وادت الى وقوع اربعة قتلى وعدد كبير من الجرحى. فما كان من تلفزيون "المستقبل" الا التحري بشأن صاحب الصورة والبحث عنه والكشف عن هويته الحقيقية واجراء مقابلة معه لدحض "افتراءات التلفزيون الخصم"، وكانت النتيجة ان "المنار" اعتذرت من المسعف على "الضرر المعنوي"، لتعود وتشن هجومها على "المستقبل" التي تسعى الى الفتنة.

وهذه الحادثة ليست الا عينة بسيطة مما يحصل عبر أثير الوسائل الاعلامية، خصوصا المرئية منها، التي فرز جمهورها وفقا للصبغة السياسية والطائفية التي تعرف بها هذه المنطقة أو تلك.

ان الاعتماد على التحليلات والأخبار الموجهة أفقد الخبر نكهته وصدقيته في غياب أي محاسب أو رقيب، لا سيما افتتاحية نشرة الأخبار التي تختصر توجه الوسيلة ومقاربتها للأمور بحسب الخط السياسي الذي تتبعه، وهو تقليد لبناني محض لا يتبع في الاعلام العربي والعالمي.

مثلا كل وسيلة كانت تعلن بأنها "عودت مشاهديها على الصدق وليس التضليل والافتراء"

وتعلن هذا في مقدمات نشرات أخبارها بالذات والشواهد كثيرة...
في الواقع ان محتوى النشرات كله موجه: المقدمة، والخبر الأساسي وعناصره وصياغته، والمحاور الأساسية والشخصيات التي يتم التركيز عليها، أو الريبورتاج المصور، أو اللغة المستخدمة... كلها تدل على الوسيلة الاعلامية وهويتها السياسية ونكاد تقول المذهبية.
ان المهنية تقضي بعدم تغليب الرأي والتحليل على الخبر كما هو حاصل في مقدمات نشرات الاخبار في غالبية المحطات. ان لنشرات الاخبار وظيفة اساسية هي إطلاع المواطن على ما يحصل، طبعا من منظور المؤسسة الاعلامية، على أن لا تشكل سياسة المؤسسة عائقا أمام ابراز الحقيقة وامام التوازن في ابراز الاراء المختلفة.

رابعاً: رسالة الصورة الاعلامية

لا بد أن نشير أيضا الى أن الصورة في الاعلام المرئي والمسموع تعتبر اليوم من أخطر الأسلحة أثناء الحرب العسكرية والنفسية، وهي تشكل لغة الحقيقة التي لا يرقى اليها الشك او النقد... وهي من حيث الأثر عدة أنواع: هناك الصورة الصادمة (image de choc) التي لها تأثير جماعي قوي وينتج عن نشرها مواقف الرفض والاستنكار مثل مشاهد الضرب والقتل والدواليب المحترقة، وصورة المفاجأة والذهول مثل كثافة الحشود والمتظاهرين، والصورة الاجتماعية مثل تشريد العائلات وتهجيرها، والصورة الحركية (image action) في الانفجارات وكل الحوادث الواقعة...
كلها استخدمت في الحرب الاعلامية النفسية خصوصاً في أوقات الحدث، كالتظاهرات والاغتيالات والاعتصامات. وتكمن خطورتها في أنها لغة خاصة، ولها تأثيرها الكبير في اللاوعي وبالتالي تساهم الى حد بعيد في تعبئة الجماهير وتقسيمها... واستخدامها يتطلب التروي في أخذ القرار والتحكم العاقل، وهي أداة أساسية للدعاية المنظمة مثل دعاية مقاومة حزب الله:
ان ظهور رئيس المقاومة السيد حسن نصرالله على شاشات التلفزيون بدءاً بخطاب النصر وتكرار هذا الظهور، له أثره الكبير في نفوس مناصريه وغيرهم، اذ يصبح كل ما نراه في الصورة ذا دلالة حتى وان كان عرضياً...
باختصار، ان مجرد ظهور الصورة في وسائل الاعلام يضفي عليها تسويماً أي أنها تصبح حاملة لميزات وخصائص الرسالة الاعلامية، أي أنها حاملة قيمة خبرية، لذا فالظهور الدائم للشخصية أو القيادة يصبح تسويماً هاماً.
ولكن هذه الصدقية في الخطاب لا تلغي دائماً الصناعة الاعلامية للرسالة والا لما كان هناك "دعاية ثورية". لذا فان الاعلام يحاول صناعة نجوم وآلهة من البشر ذات قداسة وهالة نورانية وأسطورية في ملامحها وسيمائها من خلال التقديم والصناعة المتطورة للنماذج البشرية التي باتت تظهر في لغة أيقونية جديدة هي أبهى من الواقع الذي تنقله وتجسده، بل هي صورة غير واقعية ولا تماثل أبداً صورة ذلك النجم أو القائد الذي ترسمه بملامح جديدة وسيمياء أخرى تولد صورة أخرى ونموذجاً آخر لانسان آخر.
ويمكن أن اضيف الى هذه الرموز والرايات صور الشهداء والاستشهاديين التي تصنع لغة ذات قوة وسيمياء عظيمة القدر والشأن، وقد ركزت الدعاية من قبل وحتى الأحزاب الشيوعية على ترسيخ ذكرى الشهداء (واقترانها بهالة من القداسة والعظمة) من أجل عبادة الأبطال الأحياء.
وهكذا تصبح صورة القائد أكثر تعبيرية خاصة حين تسجل عدسات الفيديو تلك الانتصارات والوقائع التي سجلتها الحرب لمقاومة حزب الله. لقد تحولت الصورة بالفعل الى أهم سلاح في الحرب النفسية والحرب الاعلامية التي شهدناها وما زلنا نشهدها الى اليوم...

الخلاصة

في الختام أقول انّ الموضوعيّة أمر نسبي في الإعلام، وانّ الواقعيّة هي أفضل توصيف للإعلام خصوصاً حين تستفحل الأزمات السياسيّة، وتصبح كل محطة منبراً سياسياً يعبّر عن وجهة نظر أحاديّة الجانب. والجمهور حاضر ليقاطع الوسيلة الاعلامية التي تتخذ اتجاها لا يحاكي غريزته السياسية والطائفية. لانستطيع أن نطالب بمحطات محايدة ونحن نعرف الواقع. فالإعلام يعكس الاحتقان والتسويات بين السياسيين، أما الشارع فهو متلق في الحالتين. عندما كان الاحتقان على أشدّه، كانت اللغة المستخدمة تعكس هذا الاحتقان، في الفترة الأخيرة نشهد محاولات تهدئة، انعكست على الإعلام الذي استعاد الكثير من توازنه...
لكن، يفترض بالاعلام الحقيقي أنه الإعلام الذي يساهم في تنمية الحس الوطني والديموقراطي لدى عامة أفراد المجتمع من خلال تمثيله للمجتمع تمثيلا حقيقياً دون تزييف، فيكون مرآة تعكس صورة المجتمع وقيمه وأفكاره ويعبر عن هموم المواطن ليكون لسان حال المجتمع، وان يرتقي إلى مكانته الحقيقية كسلطة أساسية. وعلى الاعلام الجاد والرصين أن يعزز دوره في بناء ارادة المجتمع وتنمية حسه الوطني من خلال خلق برامج تنموية فاعلة تؤثر إيجاباً في تفكير الناس وتعاملهم مع بعضهم البعض. والمواطن اللبناني يحتاج إلى برامج توعية حول أنماط السلوك الديموقراطي والإحساس الوطني في المجتمع، وهذا يعتمد على تغيير التصورات الخاطئه التي يعيشها الفرد في عقله نتيجة لتراكمات مفاهيم المجتمع المغلوطة، وهذه المسألة في غاية الصعوبة، لان تغيير السلوك لا يمكن أن يتم إلا من خلال تغيير القناعات وتعديل المفاهيم من خلال إشاعة التوعية الفكرية ورفع الحس الوطني تجاه الوطن، وتوجيه سلوك الأفراد في المجتمع تجاه الوطن ومكوناته بالاتجاه الديموقراطي السليم.
هذا يتطلب أن يرتكز العمل الاعلامي على الدراسات الميدانية، وأن يلتزم بسياسة استراتيجية وطنية وبدورها الأساسي كوسيلة للتربية والثقافة والتكوين الصحيح...
وتبقى مهمة الإعلام اللبناني الأولى اليوم التصدي للحلول الطائفية التي أثبتت التجربة أنها بلاء للوطن، والمساهمة في تفعيل الحوار الداخلي الموضوعي الذي هو المدخل لتصحيح وتصويب الأداء وإخراجه من لعبة التجاذبات الطائفية ولغة التحدي الغير نافعة. ما نحتاج اليه في لبنان في هذه المرحلة الدقيقة، هو إعلام لا طائفي موضوعي ومعتدل في توجهاته، ويسعى الى بناء مواطنية جامعة. فللمواطن الحق في مثل هذا الإعلام الذي يمكن أن يؤسس لحالة بديلة للإنقسام القائم بسبب النظام الطائفي الذي هو مصدر الخلل الأساسي في حقوق الإنسان اللبناني حيث تغيب فكرة المساواة بين اللبنانيين. والمسؤولية في ذلك تقع على عاتق المسؤولين السياسيين والممولين وأصحاب المؤسسات معاً...

الجلسة الخامسة

توصيات وخلاصات

توصيات وخلاصة مناقشات مؤتمر
"دور وسائل الاعلام في بناء ثقافة السلام"

شرعت ندوة "دور وسائل الاعلام في بناء ثقافة السلام" التي نظمتها مؤسسة "مهارات" بالتعاون مع مؤسسة "فريدريش إيبرت – لبنان" في فندق كومودور – ميريديان في بيروت في ٢٩ و ٣٠ آذار ٢٠٠٧، أبواب النقاش أمام المشاركين (محاضرين ومستمعين) للغوص في شتى الأفكار والمواضيع والتوصيات التي طرحت على منبر الندوة.

هذا هو منتهى ما سعت إليه مؤسسة "مهارات" وأعلنت عنه رلى مخايل في كلمتها الافتتاحية باسم المؤسسة: "ان مسؤوليتنا المدنية تفرض علينا أن نثير النقاش ونطرح الأسئلة ونحلل ونلفت الى مكامن الخلل في بنيتنا المجتمعية وفي بنية وسائل اعلامنا التي تعوق نشر ثقافة السلام".

في الجلسة الاولى التي انعقدت بعنوان: "ثقافة السلام في ضوء الواقعين المحلي والاقليمي: المصاعب والمعوقات"، وأدارها الاعلامي وليد عبود وحاضر فيها الدكاترة جوزف فاضل وجيروم شاهين عن "ماهية ثقافة السلام" وشارل شرتوني عن "الواقع اللبناني: هل يسمح في ارساء هذه الثقافة؟"، وسليمان تقي الدين عن "الواقع الاقليمي: المصاعب والمعوقات"، تركز النقاش على كيفية ارساء ثقافة السلام في وسائل الاعلام، وتطرق الى مفاهيم العدوانية والديموقراطية والعنصرية. اضافة الى اشكالية السلام مع اسرائيل على اعتبار الاخيرة دولة طائفية، ومن الضروري إزالة العدوانية قبل الأسلحة تمهيداً لحل النزاع القائم بينها وبين جيرانها.

وشدد النقاش على ضرورة أن يكون السلام عادلاً ومنصفاً لئلا يدفع تضارب المصالح بعد إزالة العدوانية والأسلحة الى التسلح مجدداً وخوض غمار الحرب مجدداً.

في الجلسة الثانية التي انعقدت بعنوان: "المشهد الاعلامي اللبناني وامكان التزامه ثقافة السلام"، أدارها الدكتور عماد بشير وحاضر فيها الدكتور سامي نادر عن "المشاكل البنيوية في المجتمع"، والدكتور جان كرم عن "المشاكل البنيوية في وسائل الاعلام"، تركز النقاش عن الاقصاء والالغاء في وسائل الاعلام اللبناني ومردّهما الى المحاصصة الطائفية المترسخة في بنية المجتمع اللبناني، والتي تمّ على أساسها توزيع رخص الوسائل الاعلامية مستنداً اليها من جهة، والوضع السياسي السائد أثناء فترة الوصاية السورية من جهة ثانية.

وتناول النقاش دور وسائل الاعلام أثناء حقبة الوصاية السورية، وغياب المحاسبة والمساءلة طوال هذه الحقبة. وردّ الدكتور كرم تقصير الاعلام في المحاسبة والمساءلة الى الاستجابة الموضوعية لهذه الحقبة من جهة، والى تجنّب سيف الاقفال المصلط فوق "رؤوس هذه الوسائل" من جهة ثانية. ويعكس إقفال محطة الـ MTV الواقع الحقيقي لتلك الحقبة.

كما تطرق النقاش الى البعد الاخطر لهذه الحقبة والمتمثل في قتل الصحافيين "المخالفين" للمبدأ السائد. وفي السياق عينه، جاء اغتيال الصحافيين جبران تويني وسمير قصير لأن "النهار" دفعت ثمن عدم التزامها التعليمات اللازمة.

والسبب الآخر في غياب المساءلة يكمن في انحياز بعض الاعلاميين الى مبادئهم السياسية المسبقة، مما أدى الى تراجع دور هؤلاء المهني أمام جموحهم للامتثال لتعليمات زعمائهم.

وخلص النقاش الى ان هذه الأسباب أدت الى تراجع دور الاعلام الذي بقي أسير الضغوط المختلفة وأهمها المحاصصة والطائفية والحزبية.

الجلسة الثالثة التي انعقدت بعنوان: "كيفية تعاطي الاعلام مع حرب تموز ٢٠٠٦"، والتي أدارها الدكتور أنطوان متى، وحاضر فيها الاعلامي ملحم رياشي عن "تحليل الرسالة الاعلامية في

وسائل الاعلام المكتوبة"، والدكتور جورج صدقة محللاً "الرسالة الاعلامية في الاعلام المرئي والمسموع"، كان النقاش فيها معمقاً اتصف بالسمة النقدية التي طاولت الوسائل الاعلامية المختلفة، لأنها لم تجتمع في بداية الحرب من أجل التنسيق في ما بينها لرسم سياسة اعلامية محددة كمواجهة العدوان الاسرائيلي، مما انعكس لاحقاً على أداء هذه المؤسسات التي اتجهت منذ بدء الحرب نحو تحليل أسبابها والتساؤل عن مسؤولية "حزب الله" عن اندلاع الحرب.

كما طاول النقاش عدم التوصل الى استراتيجية اعلامية بين الوسائل الاعلامية اللبنانية لحماية الوطن ودفع العدوان عنه. وانتقد النقاش عدم متابعة وسائل الاعلام اللبنانية لوسائل الاعلام الاسرائيلية وللأوضاع داخل اسرائيل وتأثير سقوط صواريخ المقاومة على المستوطنات والمدن الاسرائيلية.

كما حيّا المنتدون مهارة قناة "المنار" التابعة لـ "حزب الله" في استخدام الصورة أثناء الحرب، وشددوا في الوقت عينه على خطورة الصورة في جانبيها السلبي والإيجابي.

وتطرق النقاش أيضاً الى النقد الذي قدمته بعض وسائل الاعلام الى المقاومة أثناء سير المعركة، والذي أثر، بحسب البعض، سلباً على سير المعركة، كما انعكس سلباً على معنويات الشعب، والجمهور المتلقي للخبر. وعزت بعض المداخلات التي قدّمها المنتدون أسباب عدم تطرق الوسائل الاعلامية في الأيام الأولى لبدء العدوان الى كيفية الدفاع عن الوطن، الى كون المؤسسات الاعلامية مؤسسات خاصة لم يضع المجلس الوطني للاعلام (الذي أنشئ بعيد اصدار القانون ٣٨٢\ ١٩٩٤، قانون تنظيم الاعلام المرئي والمسموع) الأطر الواضحة لآلية عمل هذه المؤسسات. كذلك انتقدت بعض المداخلات النقد الذي وُجّه الى المقاومة أثناء سير المعركة، لأن الاعتراض والنقد، بحسب بعض المنتدين، يؤثر سلباً على المعنويات كما على نتائج المعركة ومسارها. وطالبت هذه المداخلات، عبر صيغة التمني، لو كان بعض العاملين في مؤسسة "المنار" موجوداً بين الحاضرين والمنتدين ليقدّم شهادة عن تجربته، الأمر الذي أوضحته رلى مخايل عبر تأكيدها ان الدعوة للمشاركة في الندوة وجهت الى جميع الاعلاميين بمن فيهم الزملاء في "المنار".

أما في الجلسة الرابعة التي انعقدت بعنوان: "كيفية تعاطي الاعلام مع الأزمة الداخلية التي تلت الحرب"، وأدارها الصحافي محمد سلام، وحاضر فيها الدكتور علي رمال عن "تحليل الرسالة الاعلامية في وسائل الإعلام في الصحافة المكتوبة"، وتولت الدكتورة مي العبد الله تحليل هذه الرسالة في الإعلام المرئي والمسموع، فتناول النقاش ابتعاد وسائل الإعلام المرئي عموماً من الموضوعية والمهنية، وبالتالي تراجع دوره الاخباري أمام تقدّم الحملة الدعائية الهادفة الى "التعبئة والتوجيه والحقن"، مما يحوّل مجتمعنا مجتمعاً خائفاً تسهل السيطرة عليه.

كما خاض النقاش في الروحية التي طبعت محاضري الجلسة الرابعة، والتي تعاطت مع المؤسسة الاعلامية في لبنان على أنها "ملحق" إعلامي لطرف أو لجهة سياسية، ما اعتبره البعض ايجابية تعكس التعدد والتنوع اللبنانيين. في المقابل رآها الآخرون سلبية تُظهر مشكلة الاعلام اللبناني والعربي عموماً غير المسؤول أمام المتلقي من الناحية المهنية. لأن المتلقي يشتري الجريدة الفلانية، أو يشاهد المحطة التلفزيونية الفلانية ليس لمهنيتها أو موضوعيتها وأدائها الاعلامي، بل لأسباب أخرى لها صلة وثيقة بتركيبة المجتمع اللبناني. كما شددت المداخلات على عدم امكان تجريد المؤسسة الاعلامية من المكان أو الزمان، ولا من الحوادث والمناسبات التي تحوط بها، فالمؤسسة الاعلامية لا يمكن إلا أن تكون منبراً سياسياً أو اقتصادياً، وهذا الأمر ينسحب علي الدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة الأميركية، حيث تقف وراء كل جريدة قوة اقتصادية تشكل جزءاً من مشروع سياسي تحاول إيصاله الى الجمهور.

المحتوى





فير
وعون لا يعترف بشرعية
الثلثين لمنع
العربية: هدفها